الرّائد

يومية إخبارية وطنية

الأربعاء 31 ديسمبر 2025 الموافق لـ 11 رجب 1447 هـ السنة الثالثة عشر العدد: 3870 الثمن: 15 دج journal.elraed@gmail.com

نظير مواقفه البطولية دفاعا عن القضية الفلسطينية

السفير عمار بن جامع «دبلوماسي سنة 2025»

04

الرئيس تبون يوجه خطابا للأمة أمام غرفتي البرلمان

«لن نتخلى عن الطابع الاجتماعي للدولة»

03

رهانات متعددة ومكاسب منتظرة

2026.. الجزائر على درب الإنجازات

● استحقاقات هامة في 2026 ومسار الإصلاحات يتواصل ● 2025 دبلوماسية مكثفة ومواقف ثابتة

● الطموح الوطني يقود النمو الاقتصادي في 2026 ● الخبير ساري: الجزائر تشق طريقها نحو السيادة الاقتصادية

8-7-6-5-4

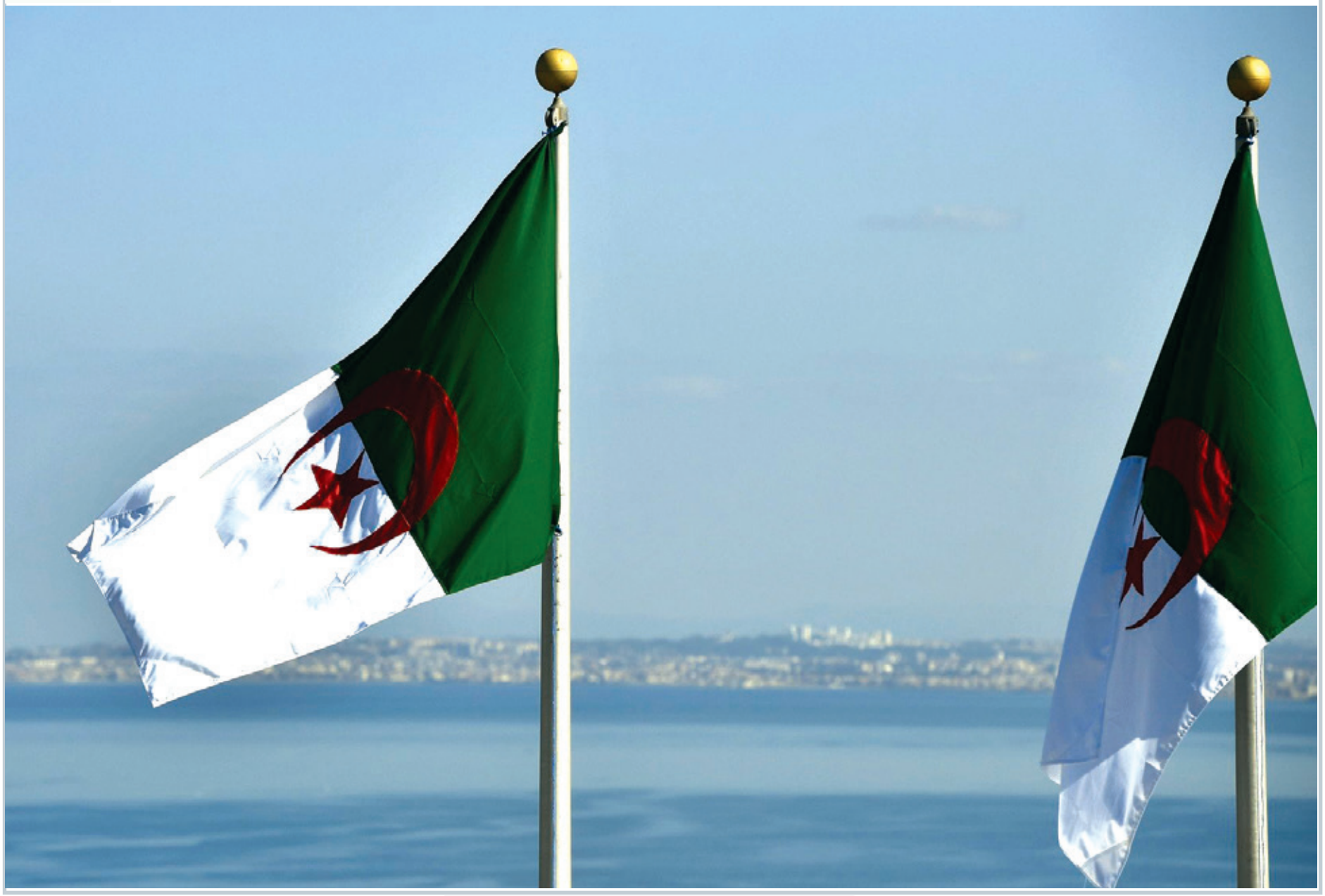

بوهيشة يؤكد على دورها في دعم الاقتصاد الوطني

اقتصاد المعرفة أضحى حقيقة بالجامعة الجزائرية

02

بيتكوفيتش ينوي تدوير التشكيلة ومنح الفرصة للجميع

«الخضر» عازمون على إنهاء دور المجموعات بالعلامة الكاملة

09

شهد قرارات جريئة وإصلاحات مفصلية:

قطاع التربية بين حصاد عام 2025 وتحديات 2026

08

اعتبره مطلبا شعبيا ووصفه بـ الإنجاز "التاريخي"، زغيدي يؤكد

قانون تجريم الاستعمار يعزز حماية الذاكرة الوطنية

أكد منسق اللجنة الوطنية للتاريخ والذاكرة، محمد لحسن زغيدي، أهمية قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر، الذي يعزز حماية الذاكرة الوطنية التي جعلها رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون أولوية ضمن التزاماته.

وخلال ندوة تاريخية نظمتها جمعية "مشعل الشهيد"، أمس، واحتضنها منتدى جريدة "المجاهد" حول موضوع "المقاومة والثورة التحريرية بأقصى الجنوب الجزائري", أكد زغيدي أن نص هذا القانون يعد "مطلبا شعبيا" وهو "إنجاز تاريخي" تحقق بفضل إرادة رئيس الجمهورية بهدف تعزيز حماية الذاكرة الوطنية.

وأكد أن مصادقة نواب الشعب على هذا النص يعد بمثابة "عربون وفاء وتقدير لقوافل الشهداء والمجاهدين الذين عانوا ويلات استعمار غاشم", وكذا "رسالة قوية" إلى فرنسا الاستعمارية مفادها أن "ذاكرة الشعب الجزائري ليست قابلة للنسيان أو المساومة".

وبالمناسبة، قدم زغيدي عرضا سلط من خلاله الضوء على أبرز محطات المقاومة الشعبية والثورة التحريرية بجنوب الوطن، وأبطالها الذين واجهوا محاولات تقسيم الاستعمار الفرنسي البلاد، مستعرضا دور المقاومات الشعبية التي جسدت صمود سكان الجنوب الجزائري أمام توغل الجيش الاستعماري في بداية القرن العشرين.

ومن جهته، ثمن بن عبد الرحمن إبراهيم، حفيد الشهيد البطل الشيخ آمود بن مختار، تنظيم هذه الندوة التاريخية لما لها من اهمية وفائدة، في حين قدم السيد محمد آق آخاموك, نجل المجاهد المرحوم بن الحاج موسى آق آخاموك, شهادة حية حول المسار النضالي لوالده.

م. ش

المجلس الأعلى للشباب يعلن:

فتح باب الترشح للالتحاق ببرنـــــامج تشرف عليه "اليونيســــــــف"

أعلن المجلس الأعلى للشباب، في بيان له أمس، عن فتح باب الترشح للالتحاق ببرنامج يهدف إلى دعم القيادات الشابة في مجال التربية والتعليم المناخي، تشرف عليه منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف), وذلك إلى غاية 6 جانفي القادم.

وأوضح المصدر ذاته، أنه "في إطار تمكين الشباب وتعزيز مشاركتهم في المبادرات الوطنية والدولية ذات الصلة بالتنمية المستدامة، يعلم المجلس الأعلى للشباب، الشباب الجزائري بفتح باب الترشح للالتحاق ببرنامج Leading Minds Climate Education Fellowship الذي تشرف عليه منظمة الأمم المتحدة للطفولة "اليونسيف".

ويهدف هذا البرنامج الدولي إلى "دعم القيادات الشابة الناشطة في مجال التربية والتعليم المناخي وتطوير مقاربات مبتكرة تسهم في تعزيز الوعي البيئي لدى الأجيال الصاعدة, وتمكين الأطفال من مواجهة التحديات المناخية والمشاركة في بناء مستقبل عادل ومستدام".

ولفت البيان إلى أن "الفئات المعنية بالترشح، هي الشباب المنخرطون في المبادرات، البرامج أو المشاريع المرتبطة بالتربية المناخية والتعليم من أجل التنمية المستدامة"، فيما حدد آخر أجل للتسجيل يوم 6 يناير 2026.

ودعا المجلس كافة الراغبين في الترشح، إلى "الاطلاع على شروط المشاركة وإيداع ملفاتهم عبر الرابط الإلكتروني المخصص.

ق. و

وفد من مجلس التجديد الاقتصادي بوزارة الصناعة الصيدلانية

بحث آليات تموين السوق الوطنية بالأدوية

عقد أمس، بوزارة الصناعة الصيدلانية اجتماع مع وفد من مجلس التجديد الاقتصادي الجزائري، يضم مجموعة من المتعاملين الصيدلانيين، بقيادة عبد الواحد كرار، نائب رئيس المجلس، حسبما أفاد به بيان للوزارة.

وخصص هذا الاجتماع الذي ترأسه، الأمين العام للوزارة، خالد دهان, لاستعراض حصيلة الإصلاحات المنفذة، والتسهيلات المتخذة لفائدة المتعاملين الاقتصاديين، إلى جانب مناقشة آليات تموين السوق الوطنية بالأدوية، فضلا عن الاستماع إلى انشغالات المتعاملين، حسب نفس المصدر.

وشكل هذا اللقاء الذي يدخل في إطار "تعزيز التشاور والتنسيق مع الفاعلين الاقتصاديين في مجال الصناعة الصيدلانية", مناسبة جدد من خلالهما الطرفان "حرصهما على مواصلة الحوار والتنسيق الدائم، بما يخدم مصلحة القطاع ويكرس شراكة فعالة بين الإدارة والمتعاملين الاقتصاديين ويساهم في تطوير صناعة صيدلانية وطنية قوية وتنافسية", وفقا لبيان الوزارة.

ق. إ

أعربوا عن اعتزازهم بالانتماء للجزائر واستعدادهم لخدمتها

وفد من أبناء الجالية الوطنية يزورون مجلس الأمة

استقبل، رئيس مجلس الأمة عزوز ناصري وفدا من أبناء الجالية الوطنية المقيمة بالخارج، حيث تم تعريفهم بما حققته الجزائر من تطورات وإنجازات تحت قيادة رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون. حسب ما أفاد به اليوم الثلاثاء بيان للمجلس.

م. ش

ووفق بيان لمجلس الأمة أصدره أمس، فإن اللقاء، الذي جرى أول أمس الاثنين، يندرج في إطار "فعاليات الجامعة الشتوية المنظمة من طرف وزارة الشؤون الخارجية لفائدة أبناء الجالية الوطنية المقيمة بالخارج", وقد شكل "فرصة للتعريف بما حققته الجزائر من تطورات وإنجازات تحت قيادة رئيس الجمهورية، كما تم بالمناسبة الاستماع لآراء وانطباعات أعضاء الوفد خاصة وأن معظمهم يزور الوطن الأم لأول مرة".

وبالمناسبة، جدد ناصري "التأكيد على الحرص الذي توليه السلطات العمومية لأجل إبقاء الجالية الوطنية بالخارج على ارتباط بالوطن وتمتعها بنفس الحقوق التي تمنح للجزائريين عامة", داعيا إياهم إلى "ضرورة جعل الوطن وعزته وازدهاره في صلب اهتماماتهم". كما ذكر رئيس مجلس الأمة -يضيف البيان-- في معرض حديثه مع الزوار من أعضاء الوفد "بماضي أجدادهم التليد الذي يجب أن يشكل مرجعيتهم ومفخرتهم".

من جهتهم عبر عدد من أبناء الجالية الوطنية عن "اعتزازهم بالانتماء للجزائر التي يؤولونها الولاء الخاص والكامل", مبينين عن "استعدادهم لخدمتها من مواقعهم وأن البعد عن الوطن الأم هو الحافز للارتباط الوثيق به". كما عبر المعنيون عن "جزيل شكرهم وعظيم امتنانهم لرئيس الجمهورية، نظير العناية الخاصة التي يوليها للجالية الوطنية المقيمة بالخارج، وكذا الإجراءات والتدابير المتخذة لتعزيز الروابط بينهم وبين وطنهم الأم".

يذكر أن المجموعة كان لها زيارة إلى مختلف مرافق وفضاءات مجلس الأمة، كالمكتبة والمصلحة التقنية للسمعي-البصري وقاعة الجلسات، حيث تم تقديم للحضور عرض حول المجلس كمؤسسة تشريعية ومعلم فني، وفقا لنفس البيان.

يأتي هذا في وقت أعلنت وزارة الشؤون الخارجية، عن تمديد العمل بالإجراء التسهيلي الجاري العمل به حاليا والقاضي بتمكين افراد الجالية الوطنية المقيمين بالخارج وحاملي جوازات سفر أجنبية سارية الصلاحية من الدخول إلى التراب الوطني ومغادرته مع الإعفاء من شرط الحصول على تأشيرة إلى غاية 31 ديسمبر 2026, وذلك تنفيذا للتعليمات السامية لرئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون.

وجاء في بيان للخارجية أول أمس، "تنفيذا للتعليمات السامية للسيد رئيس الجمهورية وحرصه الدائم على التكفل بانشغالات أفراد الجالية الوطنية بالخارج بما فيها تسهيل إجراءات تنقلها إلى أرض الوطن، تنهي وزارة الشؤون الخارجية إلى علم مواطنينا المقيمين بالخارج وحاملي جوازات سفر أجنبية سارية الصلاحية، أنه تقرر وبصفة استثنائية تمديد العمل بالإجراء التسهيلي الجاري به العمل حاليا والقاضي بتمكينهم من الدخول إلى التراب الوطني ومغادرته مع الاعفاء من شرط الحصول على تأشيرة، وذلك إلى غاية 31 ديسمبر 2026".

وحسب البيان، "يسمح هذا الإجراء التسهيلي للمستفيدين منه بالاقتصار على استظهار جواز سفر أجنبي ساري الصلاحية، مصحوبا بجواز السفر الوطني البيومتري أو بطاقة التعريف الوطنية البيومترية حتى وإن كانا منتهيا الصلاحية، مع شرط التقيد باستعمال نفس الوثائق عند الدخول والمغادرة".

بوهيشة يؤكد على دورها في دعم الاقتصاد الوطني

اقتصاد المعرفة أضحى حقيقة بالجامعة الجزائرية

أكد محمد بوهيشة، المدير العام للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، أن من أبرز محاور سياسة إعادة هيكلة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر إدماج الجامعة ضمن اقتصاد المعرفة، باعتباره توجهًا عامًا لا يمكن فصل سياسة التعليم العالي عنه في الوقت الحالي.

وأوضح بوهيشة، لدى استضافته أمس، ضمن برنامج "ضيف الصباح" بالقناة الإذاعية الأولى، أن وزارة التعليم العالي اتخذت عدة إجراءات في هذا الإطار، من بينها استحداث نظام بيئي للابتكار والمقاولاتية، ما يسمح للجامعات ومؤسسات البحث بإضفاء بعد اقتصادي على نشاطها، وتحويل الجامعة إلى قاطرة حقيقية للتنمية الاقتصادية.

وفي السياق ذاته، أشار المتحدث إلى اعتماد الوزارة على عدد من اللجان لدعم أداء ومرئية الجامعة الجزائرية، وهو ما انعكس إيجابًا على تصنيفها في الترتيبات العالمية، حيث أصبحت الجزائر تُصنّف في أغلب الأحيان ضمن أفضل الدول من حيث عدد الجامعات في عدة تصنيفات دولية. كما أشار إلى أن الإصلاحات التي باشرتها الوزارة خلال السنوات الأخيرة مكّنت القطاع من مواكبة التحولات الوطنية والدولية، والدخول الفعلي في اقتصاد المعرفة.

وبخصوص حصيلة الإصلاحات الجارية منذ ثلاث سنوات، أكد بوهيشة أنها كانت إيجابية، خاصة من خلال إعادة توجيه البحث العلمي نحو مشاريع تستجيب لحاجيات الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين، بعدما كانت الأبحاث في السابق تفتقر إلى البعد الاقتصادي.

وأضاف قائلًا: "جميع الأبحاث التي تُنجز حاليًا من طرف مراكز ومخابر البحث الممولة من المديرية العامة للبحث العلمي تتم وفق أهداف واضحة ومبرمجة مسبقًا، سواء تعلق الأمر بتكوين طلبة الدكتوراه أو بتلبية حاجيات الشركاء الاقتصاديين".

وضمن هذا السياق، كشف المتحدث عن وجود 335 مشروع بحث وطني قيد الإنجاز، أغلبها يعكس انشغالات المحيط الاجتماعي والاقتصادي، ما يضمن تثمين نتائج هذه الأبحاث. واستطرد قائلًا: "أظهرت عملية التقييم الجارية أن هناك 53 مشروعًا من الدعوة الأولى لبرامج البحث الوطنية يتمتع بقابلية كبيرة للتثمين والتحويل التكنولوجي لفائدة الشركاء الاقتصاديين، مع توقع نتائج أفضل للدعوتين الثانية والثالثة المرتقب تقييمهما سنة 2026".

وعلى الصعيد الدولي، أوضح بوهيشة أن هناك 215 مشروع بحث دولي يُنجزها باحثون جزائريون في إطار شراكات أورو-متوسطية، أغلبها ذات أثر اقتصادي، من بينها مشاريع في المجال الفلاحي، مثل زراعة الزعفران ضمن شراكات دولية.

واسترسل قائلًا: "تم إحصاء 47 فرعًا اقتصاديًا تابعًا لمجال البحث العلمي برأسمال يُقدّر بنحو 12 مليون دينار، وبرقم أعمال يفوق 1.5 مليار دينار، مع طموح لرفع هذا الرقم إلى 5 مليارات دينار بحلول سنة 2027، ما يشكل قيمة مضافة للاقتصاد الوطني".

وفيما يخص بيئة المقاولاتية داخل الجامعة، شدد بوهيشة على حدوث تغيير جذري، حيث تمكنت الجامعات خلال 14 شهرًا فقط من إنشاء أو الشروع في إنشاء أكثر من 2700 مؤسسة مصغّرة، ما يعزز دور الجامعة في دعم الاقتصاد الوطني. وختم المتحدث بالتأكيد على أن البحث العلمي أصبح اليوم فضاءً حقيقيًا لاستقطاب الكفاءات الجامعية، ورافعة أساسية لتحويل المعرفة إلى قيمة اقتصادية تخدم التنمية الوطنية.

ن. ب

الرئيس تبون يوجه خطابا للأمة أمام غرفتي البرلمان

"لن نتخلى عن الطابع الاجتماعي للدولة"

حملات التشويش لن تثنينا عن مواصلة مسار الإصلاحات

وجه أمس، رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون خطابا للأمة، أمام غرفتي البرلمان وذلك في تقليد دأب ليه الرئيس تبون، حيث بعث من خلاله العديد من الرسائل للداخل والخارج، مؤكدا على أن الدولة الجزائرية دخلت مرحلة حاسمة على الصعيد الاقتصادي ولن تتخلى عن طابعها الاجتماعي، في وقت شدد رئيس الجمهورية على أن العدالة ستكون بالمرصاد لكل مظاهر الفساد.

ر.ن

قال رئيس الجمهورية في خطابه الذي ألقاه بقصر الأمم بنادي الصنوبر، أن الجزائر دخلت مرحلة حاسمة على الصعيد الاقتصادي، مشيرا إلى عدد المشاريع الاستثمارية التي بلغت حاليا 19 ألف بقيمة تقدر بـ 8242 مليار دج، ما سمح بخلق 500 ألف منصب شغل.
وبشأن الخطوات التي قطعها الاقتصاد الوطني، أكد رئيس الجمهورية بأن "قطاع الصناعة بات يساهم بنسبة 10 بالمائة في الناتج الوطني الخام، ونطمح إلى رفع هذه المساهمة إلى حدود 13 بالمائة"، موضحا أن تغطية السوق الوطنية بالأدوية المنتجة محليا بلغت 82 بالمائة. كما نوه من جانب آخر بنجاح معرض التجارة البينية الإفريقية، الذي نظمته الجزائر شهر سبتمبر الماضي، مؤكدا أنه "حقق نتائج باهرة، مما يدل على الزخم الذي يكتسيه الاستثمار في الجزائر".

الجزائر دولة اجتماعية ولن نتخلى عن هذا المنهج

من جهة أخرى قال رئيس الجمهورية أن "الجزائر دولة اجتماعية ولن نتخلى عن هذا المنهج"، مشيرا الى أن أساس إعلان الدولة الجزائرية كان بيان أول نوفمبر 1954 والذي "لن نعوضه ولن يكون غيره".
وفي هذا الصدد، ذكر بتضحيات الشهداء الأبرار الذين أسسوا لهذا البيان ورفعوا السلاح لتحرير الوطن و"بناء دولة اجتماعية، ديمقراطية بمبادئنا الإسلامية".
وأضاف رئيس الجمهورية قائلا: "لن نوقف المساعدة الاجتماعية الموجهة للمواطن البسيط, فهي من حقه"، مذكرا في هذا الشأن بمختلف القرارات التي تم اتخاذها والبرامج التي تم إنجازها، والتي تشمل قطاعات السكن والتعليم والصحة وغيرها، ليخلص الى القول: "لا توجد أي دولة في العالم تمتلك سياسة اجتماعية كالجزائر".

لن تثنينا عن الصعوبات ولا التشويش عن غاياتنا

بالمقابل أكد رئيس الجمهورية، عزم الدولة على مواصلة مسار الإصلاحات على كافة الجبهات، رغم محاولات التشويش من الداخل والخارج، حيث قال "انطلاقا من تعهداتي، عملت ولا زلت أعمل بنفس العزيمة على خدمة الشعب الجزائري الكريم والدفاع عن مصالح الوطن"، مؤكدا بالقول: "لن تثنينا عن غاياتنا الصعوبات ولا التشويش في الداخل ولا الخارج".

العدالة ستكون بالمرصاد لكل مظاهر الفساد

وأشار، في هذا الصدد، إلى مواصلة مسار الإصلاحات على كافة الجبهات وفي كل القطاعات المعنية بتجسيد برامج التنمية الاجتماعية والتكفل بالحاجيات الأساسية للمواطن، مبرزا أن الإصلاحات مستمرة من أجل "ضمان النجاعة والشفافية وتكريس قواعد الحوكمة، بالشعب ومن أجل الشعب، مع محاربة الفساد". وجدد تأكيده، في هذا الشأن، بأن "العدالة ستكون بالمرصاد لكل مظاهر الفساد وأنواع الاخلال بالواجب المهني وتأدية المسؤوليات، مع توفير الحماية لإطارات الدولة ومستخدميها النزهاء". وفي سياق ذي صلة، ذكر رئيس الجمهورية بمراجعة القانون الأساسي للقضاء، وذلك "تجسيدا لالتزاماتنا تجاه رجال ونساء القطاع".

ملتزمون بالحوار السياسي مع الأحزاب

وفي الشق السياسي جدد الرئيس تبون، التزامه بإجراء الحوار السياسي مع الأحزاب مثلما تعهد به من قبل، مؤكدا بالقول: "التزمنا بمخاطبة الشعب الجزائري الأبي من خلالكم، وهو ما يعبر عن الإرادة السياسية التي لن نحيد عنها، في تجسيد صارم لالتزاماتنا، منذ أن تشرفت بثقة الشعب الكريم".
وتابع رئيس الجمهورية قائلا: "التزمت من هذا المنبر بحوار سياسي مع الأحزاب ولا زلت ملتزما به، مثلما صرحت وشرحت لبعض رؤساء الأحزاب الذين استقبلتهم"، مشيرا الى انه سيتم الشروع في هذا الحوار "ريثما يصادق البرلمان على قانون الأحزاب". وبعد أن اعتبر أن هذا الحوار "سيكون بناء"، أكد رئيس الجمهورية التزامه بـ "تطبيق كل ما يتم الاتفاق عليه مع الأحزاب".

الرئيس تبون يؤكد مواصلة تنفيذ برامج التنمية ويؤكد

الإنجازات المحققة لا ينكرها إلا جاحد

أكد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون عزم الدولة على مواصلة مسار الإصلاحات وتنفيذ برامج التنمية، مشددا على أن الجزائر تمكنت من تحقيق إنجازات في شتى المجالات لا ينكرها إلا جاحد.
وفي خطاب للأمة ألقاه أمام البرلمان المجتمع بغرفتيه بقصر الأمم بنادي الصنوبر، أعرب رئيس الجمهورية عن قناعته بأن "الإصلاحات عملية مستمرة لتكريس الحوكمة من أجل الشعب وبالشعب", مضيفا بالقول: "سنستمر في تنفيذ برامج التنمية المستدامة".
وبذات المناسبة، نوه رئيس الجمهورية بالحركية التي طبعت البرلمان ومكنته من "تكريس صلاحيات السلطة التشريعية، باستعمال حقها في مبادرة اقتراح القوانين ومنها قانوني الجنسية وتجريم الاستعمار".
ولدى تطرقه إلى الشأن الاقتصادي، أبرز رئيس الجمهورية أهم المعطيات الإيجابية التي حققها الاقتصاد الوطني الذي يشهد "حركية غير مسبوقة من الاستثمار", حيث يشارك المستثمرون الأجانب بـ 309 مشروع استثماري، مؤكدا أن هذا الرقم هو "رد على المدعين بأن الجزائر معزولة".
وقال بهذا الصدد: "اقتصادنا في حالة سالمة وسليمة وهذا ليس إنجاز رئيس الجمهورية وحده, بل كل إطارات وعمال الأمة", مستطردا بالقول: "من لا يعترف بإنجازات الجزائر فهو جاحد وحسود".
وأشار أيضا إلى ما أنجزته الجزائر في مجال السكة الحديديةK معتبرا أنه "دليل على أن الجزائري عندما يقرر يصنع المعجزة", معبرا عن اعتزازه بأن تكون "سياسة الإنتاج الوطني قد بدأت تشكل حركية كبيرة, بعد تصحر صناعي سابقا في كل الولايات, وعلى كل المستويات بسبب هلوسة الاستيراد".
وكشف في هذا الإطار أن نسبة مساهمة الصناعة في الناتج الداخلي الخام عادت إلى "حدود 10 بالمائة بعد إنزالها عمدا في وقت سابق إلى 3 بالمائة", مبرزا أنه تم تحقيق "أكثر من 80 بالمائة من اكتفاء السوق المحلي في المواد الصيدلانية".
وفي ذات السياق, حيا رئيس الجمهورية شباب المؤسسات الناشئة الذين قال أنهم "آمنوا بقدراتهم وقدرات بلدهم، الذي شرفوه بالخارج", مشيرا إلى تسجيل "13 ألف مؤسسة ناشئة في الجزائر، منها من لها سمعة دولية".
وبشأن قطاع الفلاحة، قال رئيس الجمهورية أن "الفلاحين نجحوا في إنشاء 15 ألف مؤسسة فلاحية، وأصبحوا يؤثرون إيجابيا في الاقتصاد الوطني", مضيفا أن "التكنولوجيا وصلت إلى هذا القطاع".
وفي مقابل "النجاحات الكبيرة" المحققة في هذا المجال، سجل رئيس الجمهورية وجود "فشل في إنتاج اللحوم بكل أنواعها", مشيرا إلى أن هذا الأمر "يطرح علامات استفهام كبيرة". ووجه في هذا الصدد نداء لأهل القطاع حتى "يكونوا غيورين على بلدهم", معتبرا أن "أموال استيراد اللحوم، أبناء الجزائر أولى بها".
ورد رئيس الجمهورية في خطابه على بعض الأطراف التي تحاول يائسة طمس الإنجازات المحققة، مؤكدا أن "أرقامنا صحيحة وهي تحت المجهر ولو لم تكن كذلك لكانت موضوع الإعلام العالمي", مضيفا أن "هناك مدنا أنشئت من العدم ويقولون لم يتغير شيء", وأردف أنه "بالنسبة للبعض، مقياس التغيير في البلاد هو توقف الأموال التي كانت تذهب إلى جيوبهم".
وجدد رئيس الجمهورية التأكيد على أن "أساليب البلبلة والغلو والسب والشتم وتحطيم المعنويات لن تؤدي أهدافها", مذكرا بأنه "في سنة 2019 كنا على شفا حفرة والخطاب السياسي كان يؤكد عدم القدرة على دفع الأجور".
وفي هذا السياق، شدد رئيس الجمهورية قائلا: "لن يسجل علينا التاريخ أننا أوقفنا دعم المواطن البسيط", مستعرضا أهم المكاسب الاجتماعية المحققة، على غرار رفع الأجور والتزامه بمواصلة رفعها، بالإضافة إلى التزامه باستمرار عمليات التوظيف.
وأكد رئيس الجمهورية على أن "القدرة الشرائية محمية في حدها الأدنى، ونتصدى يوميا لمن يسعى لكسرها، لا سيما من الطفيليين الذين يستهدفون امتيازات الدولة الممنوحة للمواطنين", مشيرا إلى أنه ينبغي الحرص على ذلك أيضا، "بدعم أسعار المواد الغذائية والماء والكهرباء والسكن ومجانية التعليم".
وفي قطاع السكن, أشار رئيس الجمهورية إلى أنه تم منذ بداية العهدة الأولى إنجاز مليون و700 ألف سكن، كاشفا أنه "فرض على الرئيس السابق المرحوم عبد العزيز بوتفليقة إلغاء إستفادات البعض من أراضي مدينة سيدي عبد الله، لكي تعود إلى الشعب من خلال مشاريع السكن".

ن. ب

رئيس الجمهورية يتحدث عن ملفات إقليمية ودولية ويؤكد

الجزائر ستواصل دعمها للقضايا العادلة

جدد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، التأكيد على مواصلة دعم الجزائر للقضايا العادلة في العالم وفي مقدمتها القضيتان الفلسطينية والصحراوية.
وفي خطابه الموجه للأمة أمام البرلمان بغرفتيه، أمس، بقصر الأمم بنادي الصنوبر، قال رئيس الجمهورية أن "دبلوماسية بلادنا لم ولن تتغير، فنحن مع فلسطين ولن نتخلى عنها ولا نخاف في ذلك لومة لائم".
وأضاف بالقول: "غزة الجريحة تشهد إبادة في صمت ولن نتخلى عنها وبرهنا على ذلك في مجلس الأمن للأمم المتحدة ولهذا وشحت ممثل الجزائر الدائم لدى منظمة الأمم المتحدة، عمار بن جامع، بوسام الاستحقاق الوطني".
كما شدد رئيس الجمهورية على أن "الامر كذلك بالنسبة لقضية الصحراء الغربية، فنحن نطالب باحترام إرادة الشعوب واستشارتها"، موضحا ان "الشعوب لما تطالب بالاستقلال يجب احترامها ونحن مهتمون بالقانون الدولي الذي يضمن احترام حق الشعوب في تقرير مصيرها".
وفي سياق حديثه عن الملفات الدولية والاقليمية، قال رئيس الجمهورية أن الوضع "في ليبيا يمزق قلوبنا ونتمنى ايجاد حل ليبي-ليبي" وأن الحل في هذا البلد "لا يمكن الا أن يخرج من بين أبناء الوطن الواحد". وذكر الرئيس أيضا بالروابط الأخوية العريقة التي تجمع الجزائر بجوارها الافريقي، لا سيما بمنطقة الساحل.

م. ش

الرئيس تبون يؤكد أن منجم "غارا جبيلات" أصبح واقعا

مشروعان لتزويد تندوف وتمنراست بالمياه

أمر رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، بمباشرة تجسيد مشروعين للتزويد بمياه الشرب بتندوف وتمنراست، مبرزا ما تم تحقيقه على الصعيد التنموي في جنوب البلاد، خاصة في مجالات المناجم والطاقة الشمسية والنقل بالسكك الحديدية.
وخلال خطاب للأمة ألقاه أمام البرلمان بغرفتيه بقصر الأمم بنادي الصنوبر، قال رئيس الجمهورية: "آمر الآن الوزير الأول بالشروع في إنشاء محطتي مياه بتندوف وتمنراست".
وفي حديثه عن منجم غارا جبيلات، أوضح رئيس الجمهورية أن الجزائر "جسدت ما كان يبدو مستحيلا"، مشيرا إلى أن المنجم "أصبح واقعا وهو ثالث أكبر منجم حديد في العالم". واضاف في السياق نفسه انه في نهاية جانفي المقبل سيصل اول قطار منجمي من غارا جبيلات الى وهران.
وبخصوص إنتاج الفوسفات، أوضح رئيس الجمهورية أن "الأعين كلها ترقب توجهنا لإنتاج الفوسفات ببلاد الحدبة" شرق البلاد، مؤكدا أن الفوسفات "سينتج وسينقل بشكل آمن، وسنضاعف قدراتنا الإنتاجية خمس مرات". كما أبرز من جانب آخر ما حققته الجزائر في مجال الطاقات المتجددة.

إ. س

الرئيس تبون يؤكد:

حملات تستهدف تفكيك الرابطة الأخوية بين الجزائر وتونس

حذر رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون على الحملات التي تستهدف الإساءة إلى العلاقات الأخوية التي تجمع بين الجزائر وتونس، حيث قال "هناك محاولات لزرع الفتنة بيننا وبين تونس باستعمال العقول الضيقة".
وقال الرئيس تبون في خطابه أمس، للأمة أمام غرفتي البرلمان: "أمننا امتداده في تونس، وأمن تونس امتداده في الجزائر، لم نتدخل أبدا في شؤون تونس الداخلية".
وتابع رئيس الجمهورية، حسب المصدر ذاته، "نمنع أنفسنا من التدخل مثقال ذرة في شؤون تونس الداخلية، مخطئون من يظنون أن بإمكانهم عزل تونس عن الجزائر، وجيشنا لم يطأ الأراضي التونسية".
وأكد الرئيس تبون أن "الروح الوطنية في تونس قوية جدا والبعض يحاول تصويرها بأنها سهلة الافتراس، لكنهم مخطؤون، هناك من يريد تفكيك الرابطة الأخوية بين الجزائر وتونس لاعتقادهم بأن ذلك يسهل افتراسها". وختم بخصوص الملف ذاته: "الرئيس قيس سعيد لا هو مطبع ولا هو مهرول..ومن يمسّ تونس فقد مسّ الجزائر".

ق. و

رهانات سياسية واستحقاقات هامة

2026 .. مسـار الإصلاحـات يتواصـل

تستعد الجزائر لاستقبال سنة 2026 على وقع رهانات سياسية كبيرة، تتصدرها الانتخابات التشريعية والمحلية المقرّر تنظيمها في آجالها الدستورية، وفق ما أكّد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون. وتأتي هذه الاستحقاقات في ظرف سياسي يتميز بضرورة استكمال الإصلاحات القانونية المرتبطة بقانون الأحزاب وقانون الانتخابات وقانون الجماعات المحلية، وهي قوانين تشكّل حجر الزاوية في تعزيز ممارسة الديمقراطية وترسيخ قواعد الحياة السياسية المنظّمة في الجزائر.

تحرك مبكر للأحزاب واستعادة للحيوية السياسية

شهد العام 2025 حالة من الركود النسبي على مستوى النشاط الحزبي، قبل أن تستعيد الساحة تدريجيًا حيويتها مع بدء الأحزاب في تحضير برامج تكوينية وتنظيم لقاءات جهوية ومحلية استعدادًا للاستحقاقات المقبلة. التجمع الوطني الديمقراطي، على سبيل المثال، وجّه تعليمات لأمنائه الولائيين لإطلاق برامج تكوينية تشمل التكوين السياسي للمترشحين الجدد وآليات التعامل مع الإدارة العمومية، مع التركيز على الشباب والنساء واستثمار الإعلام الرقمي للوصول إلى "الكتلة الصامتة" من المواطنين.

وفي الوقت نفسه، ركّز حزب جبهة التحرير الوطني على إعادة تنشيط هياكله القاعدية بعد سنوات من الخلافات الداخلية، استعدادًا للحفاظ على موقعه التاريخي في البرلمان والمجالس الشعبية والولائية، كما أطلقت حركة مجتمع السلم سلسلة من الدورات التكوينية للشباب والنساء، فيما فتح حزب البناء الوطني ورشات لتأهيل الكفاءات الحزبية في الجوانب التنظيمية والتقنية والتواصلية، لتوسيع قاعدة الانخراطات وتحقيق استعداد أمثل للاستحقاقات المقبلة. جبهة القوى الاشتراكية أيضًا أعلنت عن استرجاع نشاطها السياسي بعد غياب سنوات عن البرلمان، بينما يخوض حزب "جيل جديد" مرحلة انتقالية لإعادة انتخاب قيادة جديدة بعد استقالة مؤسسه سفيان جيلالي، في خطوة تجديدية قبل الانتخابات المقبلة.

القوانين الأساسية.. قاعدة الاستحقاقات الديمقراطية

تواصل القوانين المنظمة للحياة السياسية تصدّر أولويات المرحلة، باعتبارها القاعدة الصلبة لضمان استحقاقات ديمقراطية فعّالة خلال آفاق 2026، وفي هذا السياق، شكّل القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية خطوة مفصلية، بعد أن صادق عليه مجلس الوزراء برئاسة رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، إثر الأخذ بعين الاعتبار التعديلات المقترحة من طرف التشكيلات السياسية، وقد أكّد رئيس الجمهورية أنّ هذه التعديلات ترمي إلى إرساء تكامل أكبر في نص يُعدّ من أكثر القوانين ديمقراطية، مبرزًا أنّ هذا المكسب يعزّز المشهد السياسي ويمنح الأحزاب إطارًا قانونيًا أكثر وضوحًا وتنظيمًا، بما يكرّس التعددية ويضبط الممارسة الحزبية، وبالتوازي مع ذلك، يظل قانون الانتخابات أحد المحاور الأساسية المنتظرة، حيث سبق لرئيس الجمهورية التأكيد على أن أي مراجعة مرتقبة ستنحصر في الجوانب التقنية، دون المساس بالضمانات الجوهرية المرتبطة بنزاهة العملية الانتخابية، وتجريم المال السياسي، مع الاستمرار في توسيع فرص مشاركة الشباب في المجالس المنتخبة، أما قانون الجماعات المحلية، فيرتقب أن يحمل تحولات عميقة تمسّ صلاحيات البلديات وتسيير الموارد المالية المحلية وتنظيم الخدمات العمومية، إلى جانب تصنيف البلديات إلى حضرية وشبه حضرية وريفية، بما يعزّز نجاعة التسيير المحلي وقدرة المنتخبين على الاستجابة لانشغالات المواطنين.

استقبالات رناسية لتعزيز التوافق الحزبي

في إطار التحضير لهذه الاستحقاقات، كثّف الرئيس تبون لقاءاته مع قيادات أحزاب وطنية، بهدف إعادة ضبط المشهد الحزبي ووضع أرضية توافقية حول قانون الأحزاب الجديد. شملت هذه الاستقبالات لويزة حنون، الأمينة العامة لحزب العمال، التي طرحت ملاحظات حول ضمان التعددية وحماية النشاط الحزبي من القيود الإدارية، والطاهر بن بعيش، رئيس حزب الفجر الجديد، لمناقشة آليات تنظيم الحياة السياسية بما ينسجم مع الاستحقاقات المقبلة، وفاتح بوطبيق، رئيس جبهة المستقبل، في نقاش حول تحيين الإطار القانوني للأحزاب بما يعزز المشاركة السياسية ويمنحها أدوارًا واضحة، وتعكس هذه اللقاءات الإرادة الرسمية لإشراك الفاعلين الحزبيين في صياغة الترتيبات التشريعية الجديدة، بما يساهم في توحيد الرؤى ويضمن منافسة عادلة ومستوى انفتاح سياسي أكبر في البلاد.

الانتخابات القادمة... فرصة لاستعادة الثقة

تمثل الانتخابات التشريعية المقبلة فرصة للأحزاب لاستعادة ثقة الناخبين بعد نتائج 2021، التي سجلت نسبة مشاركة منخفضة بلغت نحو 23٪ وأفرزت صعود المترشحين الأحرار على حساب الأحزاب التقليدية مثل جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي، بينما فضلت أحزاب المعارضة التقليدية مقاطعة الاستحقاق، معتبرة أنّ الشروط لم تكن مواتية لمنافسة حقيقية. ويعد هذا الاستحقاق اختبارًا لقدرة الأحزاب على استعادة الحضور وإعادة بناء الثقة مع المواطنين، بما يضمن مشاركة واسعة ويخفف من عزوف الشباب والطبقات الصامتة عن الحياة السياسية.

الحوار الوطني.. منصة لتعزيز المشاركة

في إطار إصلاحات ما قبل الانتخابات، يظل الحوار الوطني منصة مركزية لتبادل الآراء بين السلطة والأحزاب في إطار مؤسساتي واضح، يضمن مشاركة جميع الأطراف في صياغة مستقبل سياسي مستقر وقوي. وقد عبّرت أحزاب الموالاة عن تأييدها الكامل لرؤية الرئيس، فيما طالبت المعارضة بحوار شامل وشفاف يفتح المجال أمام جميع القوى السياسية والاجتماعية، لضمان أن يتحول النقاش إلى واقع ملموس بعيدًا عن التأجيل أو الشكليات.

ويظل التحدي الأكبر هو بناء الثقة بين المواطن والمؤسسة السياسية، عبر إصلاحات ملموسة وتوسيع قاعدة المشاركة. نجاح الاستحقاقات المقبلة لا يُقاس فقط بعدد المقاعد، بل بمدى قدرة الأحزاب على تجديد خطابها وتنشيط قواعدها وإقناع الناخب بأن السياسة وسيلة للتغيير وتحقيق مطالب المجتمع. وبينما تتشكل ملامح الساحة السياسية لعام 2026، يبقى المواطن الجزائري هو المعيار الحاسم في قياس مدى نجاح هذه المرحلة، فيما تكثف الدولة جهودها لضمان بيئة انتخابية شفافة، وتفعيل قوانين حديثة تدعم التعددية السياسية وتفتح المجال أمام مشاركة شبابية فعالة.

عودة المقاطعين وتعزيز الفعل السياسي

وتشهد الساحة السياسية حركة لافتة مع اقتراب الاستحقاقات التشريعية والمحلية المقبلة، حيث عادت الأحزاب إلى الميدان بعد أشهر من السبات السياسي، بما في ذلك تلك التي اعتادت المقاطعة سابقًا، لتعزيز حضورها داخل المؤسسات المنتخبة، واستعادة دورها في تمثيل المواطنين، وتنشيط هياكلها، وربط خطابها السياسي بالواقع الاجتماعي.

وبرز إعلان عدد من الأحزاب السياسية، التي كانت قد اختارت المقاطعة خلال الاستحقاقات الانتخابية السابقة، عزمها العودة إلى المسار الانتخابي والمشاركة في المواعيد المقبلة، في خطوة تعكس مراجعة سياسية وتنظيمية عميقة، وإدراكًا متزايدًا لأهمية الدور الذي تضطلع به الأحزاب في تأطير الفعل السياسي وضمان التعددية داخل المؤسسات المنتخبة، ويأتي هذا التحول في قناعة مفادها أن غياب الأحزاب عن المجالس المنتخبة أضعف التمثيل السياسي وقلّص مساحة التعبير الديمقراطي، وأن المشاركة، مهما كانت هوامشها، تبقى آلية أساسية للدفاع عن الحقوق وكشف الاختلالات من داخل المؤسسات، وفي هذا الإطار، أعلن التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، الذي كان قد قاطع انتخابات 2021، قراره المشاركة في الاستحقاقات التشريعية والمحلية المقبلة، ويعكس هذا التوجه قناعة الحزب بأن الحضور المؤسساتي، مهما كان محدودًا، يظل أداة سياسية لمساءلة السلطة والدفاع عن الحريات.

من جهته، يسعى حزب جبهة القوى الاشتراكية، أحد أبرز الأحزاب السياسية لجوءًا إلى خيار المقاطعة تاريخيًا، إلى استعادة تمثيله الشعبي والبرلماني، من خلال التحضير للمشاركة بقوة في استحقاقات 2026، ويأتي هذا التوجه في سياق سعي الحزب إلى إعادة ربط الصلة مع قواعده التقليدية، واسترجاع دوره كقوة اقتراح ومعارضة داخل المؤسسات، انطلاقًا من قناعته بأن العمل السياسي المنظم يظل ركيزة أساسية لبناء التوازنات وتعزيز الرقابة الديمقراطية، كما يُسجَّل في هذا السياق تحوّل في موقف حزب العمال، الذي كانت أمينته العامة لويزة حنون قد قاطعت التشريعيات السابقة لسنة 2021، معتبرة إياها آنذاك "مسارًا يهدد التعددية الحزبية"، غير أن الحزب حسم هذه المرة خيار المشاركة، في قراءة جديدة للمرحلة، تنطلق من اعتبار الانتخابات وسيلة لإيصال صوت الفئات الشعبية والدفاع عن المطالب الاجتماعية من داخل المجالس المنتخبة.

وتؤشر هذه التحولات، في مجملها، إلى إدراك متزايد لدى مختلف التشكيلات السياسية لأهمية الأحزاب كوسيط أساسي بين المواطن والدولة، وكفضاء لتنظيم المطالب وتأطير المشاركة السياسية، كما تعكس قناعة متنامية بأن تعزيز الحضور الحزبي داخل المؤسسات المنتخبة يشكل شرطًا ضروريًا لإعادة الاعتبار للفعل السياسي، وترسيخ التعددية، وتحصين المسار الديمقراطي في المرحلة المقبلة، كما تعكس هذه المواقف، في مجملها، عودة تدريجية للفعل السياسي المنظم، ومحاولة من الأحزاب، سواء المشاركة سابقًا أو العائدة بعد المقاطعة، لاستعادة ثقة المواطن عبر خطاب يربط بين الاستحقاقات القادمة ومتطلبات الاستقرار والتنمية وتعزيز مؤسسات الدولة، كما توحي بأن مرحلة التحضير قد انطلقت فعليًا، وأن الرهان سيكون، مرة أخرى، على القدرة في النزول إلى الميدان وتحويل الشعارات إلى ممارسة سياسية تخدم المواطن أولا.

نظير مواقفه البطولية دفاعا عن القضية الفلسطينية

بن جـــامع .. ديبلومـــاسي سنـــة 2025

الجزائر تنهي عهدتها بمجلس الأمن وقد قامت بواجبها

اختير ممثل الجزائر الدائم لدى منظمة الأمم المتحدة، السفير عمار بن جامع، "دبلوماسي سنة 2025" من قبل المؤسسة الإعلامية الأمريكية "باس بلو" وذلك عقب استطلاعها السنوي لآراء جمهورها لاختيار شخصيات الأمم المتحدة للعام، وقالت "باس بلو", في مقالها، أن عمار بن جامع "دافع بقوة عن القضية الفلسطينية، وهو الذي صرح لزملائه الدبلوماسيين وللعالم أجمع، على سبيل المثال، بأن ما نشهده في غزة ليست حربا بل عملية إبادة ليس فقط للبشر، بل للحياة نفسها".

كما اختارت المؤسسة الإعلامية الأمريكية المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا), فيليب لازاريني, "شخصية الأمم المتحدة لسنة 2025"، وكتبت بشأنه : "يتولى الدبلوماسي السويسري فيليب لازاريني, قيادة الأونروا منذ عام 2020, وقد قاد الوكالة خلال أخطر أزمة في تاريخها الممتد لـ76 عاما, ليصبح بذلك أحد أبرز المدافعين عن ملايين اللاجئين الفلسطينيين", في حين قتل 309 من موظفي وكالة "الأونروا" خلال الحرب الصهيونية على قطاع غزة، وأشارت المؤسسة الإعلامية إلى أن تصويت القراء يعكس- كما في عام 2024 – "قلقا عميقا إزاء الحرب في قطاع غزة", وأن "الفائزين والمتأهلين للتصفيات النهائية في هذا الاستطلاع غير الرسمي قد عملوا بلا كلل للتخفيف من حدة الكوارث الإنسانية والسياسية التي تتكشف يوميا في الشرق الأوسط".

يذكر أن مؤسسة "باس بلو" تغطي بشكل معمق العلاقات الأمريكية-الأممية وقضايا المرأة وحقوق الإنسان وحفظ السلام، وغيرها من التحديات العالمية، ولهذه الوسيلة الإعلامية جمهورها من القراء في الولايات المتحدة وفي أهم العواصم العالمية.

وفي سياق آخر، اعتبر ممثل الجزائر الدائم لدى منظمة الأمم المتحدة، السفير عمار بن جامع، أن الجزائر وهي تنهي عهدتها بمجلس الأمن الدولي، قد قامت بواجبها، مشددا على مسؤولية المجتمع الدولي في مواجهة بؤر التوتر ومنع اتساع رقعة النزاعات من خلال حلول سياسية عادلة ومستدامة تحترم سيادة الدول وحقوق الشعوب.

وخلال جلسة لمجلس الأمن الأممي، أول أمس، حول "الأخطار التي تهدد الأمن والسلم الدوليين", أبرز بن جامع أن "الجزائر تغادر مجلس الأمن وقد قامت بما كان يتعين عليها أن تفعله وقامت بواجبها". وبالمناسبة، أعرب عن دعمه لما جاء في كلمة الممثل الدائم للصومال لدى منظمة الأمم المتحدة، أبوكر طاهر عثمان، والتي ندد فيها باعتراف الكيان الصهيوني بإقليم "أرض الصومال" الذي يعد انتهاكا مباشرا لميثاق الأمم المتحدة وللمبادئ الرئيسية للاتحاد الافريقي ولحجر الزاوية للقانون الدولي ولسيادة الدول وسلامتها الإقليمية، إلى جانب حديثه عن طبيعة الوضع في فلسطين. كما شدد بن جامع على وحدة الصومال وأن "أرض الصومال جزء لا يتجزأ من هذا البلد".

وتوجه ممثل الجزائر الدائم لدى منظمة الأمم المتحدة إلى زملائه المنتخبين في مجلس الأمن الدولي وكذا أولئك الذين قال إنهم "سيتحملون مسؤولية ثقيلة، مسؤولية العمل في المجلس", داعيا إياهم إلى "العمل جميعا بمثابرة والمحاولة دائما وأبدا إشراك كل أعضاء الأمم المتحدة في أعمال المجلس".

وأوضح مندوب الجزائر أنه يقصد هنا الأعضاء غير الدائمين والأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بهدف صون السلم والأمن الدوليين، مؤكدا على دور الأعضاء المنتخبين في تحقيق الاهداف المنوطة بالمجلس الأممي. وختم بالتنويه بزملائه في مجموعة " أ+3 " وبشكل خاص أولئك الذين لا ينتمون إلى القارة الإفريقية، ولكنهم التزموا خلال ولايتهم بالدفاع بشكل كبير عن الدول الإفريقية في هذا المجلس".

إيمان. س

عهدة وازنة بمجلس الأمن وتحركات دبلوماسية لترسيخ الاستقرار الإقليمي

الجزائر في قلب الفعل الدبلوماسي خلال 2025

شكّلت سنة 2025 محطة مفصلية في المسار الدبلوماسي للجزائر، التي واصلت خلالها تثبيت حضورها الفاعل في الساحة الدولية، مستندة إلى ثوابت راسخة في سياستها الخارجية، وفي مقدمتها الدفاع عن القضايا العادلة، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، وتعزيز صوت الجنوب داخل المنظمات متعددة الأطراف. وقد برز هذا التوجه بشكل لافت من خلال أداء الجزائر خلال عهدتها غير الدائمة بمجلس الأمن الأممي.

■ إيمان. س

اختتمت الجزائر سنة 2025 بسجل دبلوماسي يعكس وضوح الرؤية وثبات الموقف، مؤكدة أن حضورها في المحافل الدولية ليس ظرفيًا، بل امتدادا لدبلوماسية مبدئية تسعى إلى إعلاء صوت العدالة، وترسيخ التوازن في نظام دولي يشهد تحولات عميقة.

فلسطين... أولوية الأولويات في تحركات الجزائر الأممية

منذ تسلمها عضويتها في جانفي 2024، في ظرف دولي بالغ التعقيد طبعته حرب الإبادة على قطاع غزة، وضعت الجزائر القضية الفلسطينية في صدارة تحركاتها داخل مجلس الأمن، تنفيذًا لتعليمات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، الذي اعتبرها "أولوية الأولويات". ولم تدّخر الدبلوماسية الجزائرية أي جهد في المطالبة بوقف العدوان الصهيوني، والدفع نحو تحمّل مجلس الأمن لمسؤولياته القانونية والأخلاقية في حماية الشعب الفلسطيني، وعلى الرغم من الاصطدام المتكرر بحق النقض (الفيتو)، واصلت الجزائر دقّ أبواب مجلس الأمن بإصرار، مقدّمةً مشاريع قرارات متتالية تخصّ الوضع في فلسطين، خاصة في قطاع غزة، ومؤكدة في كل مناسبة أنّ هذه القضية تظل القضية المركزية التي لا يمكن طمسها أو تحييدها.

وفي سياق البحث عن مخرج سياسي للأزمة، اتخذت الجزائر قرارًا سياديًا بالتصويت لصالح مشروع قرار مجلس الأمن بشأن "خطة السلام في غزة"، انطلاقًا من اعتبارات موضوعية تهدف إلى التخفيف من المأساة الإنسانية وتسريع أفق الحل السياسي. وخلال المفاوضات، نجحت الدبلوماسية الجزائرية، حسب توضيحات الشؤون الخارجية، أحمد عطاف، في إدخال تعديل جوهري يؤكد أن الغاية النهائية للقرار تتمثل في تهيئة الظروف لإطلاق حل سياسي شامل، يُفضي إلى تمكين الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة والسيدة، كما حرص القرار المعتمد على التذكير بجميع القرارات الأممية السابقة المتعلقة بالقضية الفلسطينية، باعتبارها تشكل المرجعية القانونية الدولية لإنهاء الاحتلال وتجسيد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. وتميّزت تحركات الجزائر داخل مجلس الأمن بنهج تشاوري قائم على التنسيق الدائم مع الطرف الفلسطيني ومع الدول العربية، إضافة إلى الانفتاح على مختلف الفواعل الدولية، بما عزز مصداقية مواقفها وكرّس صورتها كدولة تدافع عن الشرعية الدولية دون ازدواجية أو انتقائية. ورغم التحديات التي واجهتها، خاصة في ظل عجز مجلس الأمن عن الاضطلاع بدوره الكامل إزاء المأساة الفلسطينية، لم تحِد الجزائر عن مبادئها الثابتة، وواصلت رفع صوتها دفاعًا عن الحق والعدل. وقد عبّر ممثلها الدائم لدى الأمم المتحدة، السفير عمار بن جامع، في أكثر من مناسبة، عن أسف الجزائر العميق للشعب الفلسطيني، مجددًا التزامها، كما تعهد رئيس الجمهورية، بعدم التخلي عن القضية الفلسطينية والمطالبة الدائمة بقيام دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

دبلوماسية حسن الجوار وتحديات الساحل

وفيما يتعلق بعلاقاتها مع دول الجوار وجهودها في منطقة الساحل، سعت الدبلوماسية الجزائرية، خلال 2025، إلى تعزيز التنسيق والتشاور الاستراتيجي مع الدول الشقيقة في محيطها الإقليمي، بما يعكس التزام الجزائر بمبادئ حسن الجوار واحترام سيادة الدول وشرعية حل النزاعات بالحوار. وعلى هذا الأساس، استضافت الجزائر الاجتماع الوزاري لآلية دول الجوار الثلاثية (الجزائر–مصر–تونس) لمناقشة تطورات الأزمة في ليبيا وتكثيف التشاور السياسي والأمني بين هذه الدول، وهو ما أكّدته وزارة الشؤون الخارجية في بيان رسمي لها، مع التأكيد على أهمية التشاور المتواصل وتنسيق المواقف تجاه التحديات المشتركة.

هذا وتواصل الدبلوماسية الجزائرية جهودها في تعزيز الاستقرار السياسي والأمني في منطقة الساحل عبر منابر متعددة، مع التأكيد على أن الحوار والتعاون المشترك هما الطريق الأمثل لمعالجة التحديات الأمنية والاقتصادية التي تواجهها المنطقة، وهو نهج يتسق مع المبادئ التي أعلنها الجيش الجزائري ووزارة الدفاع بشأن الدعم متعدد الأبعاد لشركاء الجزائر في المنطقة.

تنسيق إقليمي نشط

وعلى صعيد العلاقات الثنائية ومتعددة الأطراف مع دول الجوار، حافظت الجزائر في 2025 على دينامية دبلوماسية نشطة مع كل من ليبيا وتونس، في إطار تعزيز التشاور والتنسيق السياسي والأمني حول قضايا المنطقة، وفي هذا الإطار، احتضنت الجزائر مطلع نوفمبر 2025 اجتماع وزراء خارجية الجزائر وتونس ومصر في إطار آلية دول الجوار الثلاثية لمناقشة آخر تطورات الأزمة الليبية، حيث عبّرت الدول الثلاث عن التزامها بدعم الحل السياسي الشامل الذي يقوده الليبيون أنفسهم وفق خارطة الطريق الأممية، مع التأكيد على أن الحوار والتسوية السلمية هما السبيل الوحيد لإنهاء الانقسام واستعادة الأمن والاستقرار في ليبيا.

وتعكس هذه الاجتماعات استمرارية التشاور بين الجزائر وتونس وليبيا، في مسعى إلى ترسيخ آليات تعاون إقليمي فعال يساهم في معالجة التحديات الأمنية والسياسية التي تواجه المنطقة، حيث توجت هذه الجهود بتوقيع اتفاق ثلاثي بين الجزائر وتونس وليبيا حول إنشاء آلية تشاور لإدارة موارد المياه الجوفية المشتركة في الصحراء الشمالية، وهو مؤشر على رغبة الدول الثلاث في توسيع مجالات التعاون ليشمل القضايا الاقتصادية والبيئية الحيوية، كما كان لتنسيق المواقف بين الجزائر وتونس أثر إيجابي في إدارة الملفات الثنائية، لا سيما في الاستمرار في التشاور حول القضايا المشتركة والمواقف المتقاربة تجاه التحديات الإقليمية، في سياق يؤكد العلاقات التاريخية والأخوية التي تجمع البلدين والشعبين، وهذا التشاور المكثف يتكامل مع جهود الجزائر في إطار التحالفات الثلاثية التي تسعى لتعزيز الأمن والاستقرار في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل، وفق منظور جزائري يرتكز على الحوار والتفاهم والتعاون متعدد الأبعاد.

الخبير في القضايا الأمنية والاستراتيجية أحمد ميزاب لـ "الرائد":

"الحدود، الشباب والسيادة"... استراتيجية الجزائر الأمنية لـ 2026

يرى الخبير في القضايا الأمنية والاستراتيجية أحمد ميزاب، أن الجزائر تتجه نحو سنة 2026 وهي تواجه بيئة أمنية بالغة التعقيد، تتسم بتداخل التهديدات وتحوّل طبيعتها من أخطار تقليدية إلى مخاطر هجينة تشمل الأبعاد العسكرية والسيبرانية والاقتصادية والمجتمعية، ويؤكد ميزاب في هذا الحوار الذي خص به "الرائد"، أن حصيلة سنة 2025 أظهرت انتقال الدولة من منطق المعالجة الظرفية إلى مقاربة استباقية تقوم على الجاهزية الذكية والاستشراف بدل ردّ الفعل، كما يبرز أن الرهانات الأمنية خلال 2026 ترتكز على تعميق خيار العصرنة التكنولوجية والرقمنة داخل منظومة الدفاع الوطني، وتعزيز القدرات السيبرانية والاستخباراتية، إلى جانب تطوير الصناعة العسكرية الوطنية باعتبارها عنصرًا سياديًا ورافعة استراتيجية لتقليص التبعية ودعم التنمية، مبرزًا أن خيار "الأمن الذكي" و"السيادة الهادئة" يشكلان جوهر المقاربة الجزائرية مع الدخول في سنة 2026.

ونحن نستقبل السنة الجديدة، ما هي أبرز التحديات الأمنية التي تضعها الدولة في صدارة أولوياتها، خاصة في ظل التحولات الإقليمية والدولية المتسارعة؟

العصرنة التكنولوجية في العقيدة الدفاعية الجزائرية ليست شعارًا، بل خيارًا سياديًا استراتيجيًا، ووزارة الدفاع الوطني انتقلت من منطق التحديث الجزئي إلى التحول البنيوي في أدوات العمل الأمني والعسكري، نحن نتحدث اليوم عن رقمنة منظومات القيادة والسيطرة، تعزيز الاستخبارات التقنية، الاستثمار في تحليل البيانات، وبناء قدرات سيبرانية قادرة على الدفاع والهجوم عند الضرورة، الأهم أن هذه الرقمنة لا تستهدف فقط حماية الأنظمة، بل استباق التهديد، أي اكتشاف الخطر في مراحله الأولى قبل أن يتحول إلى أزمة مفتوحة. هذا هو جوهر الأمن الحديث: الاستشراف بدل ردّ الفعل، وعليه فالعصرنة التكنولوجية في الجزائر لم تعد مسألة تحديث عتاد، بل إعادة بناء شاملة لعقيدة العمل الدفاعي والأمني. وزارة الدفاع الوطني انتقلت بوضوح من منطق "الجاهزية التقليدية" إلى منطق الجاهزية الذكية. عمليًا، هذا يترجم في عدة مستويات، أولا رقمنة منظومات القيادة والسيطرة والاتصال، بما يسمح بسرعة اتخاذ القرار وتقليص فجوة الزمن بين المعلومة والفعل، ثانيا تعزيز الاستخبارات التقنية وربطها بالاستخبارات البشرية في منظومة واحدة، ثالثا الاستثمار في تحليل البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي لرصد الأنماط غير العادية، سواء في الفضاء السيبراني أو في السلوك المجتمعي، رابعا بناء قدرات سيبرانية دفاعية وهجومية، لأن الردع في هذا المجال يقوم على القدرة لا على الإعلان، والأهم هنا أن الرقمنة لم تُعتمد كوسيلة تقنية فقط، بل كأداة سيادية لحماية القرار الوطني في زمن أصبحت فيه المعلومة سلاحًا.

كيف تترجم وزارة الدفاع الوطني عمليًا خيار العصرنة التكنولوجية والرقمنة الشاملة إلى أدوات فعالة في مواجهة الجيل الجديد من الحروب؟

العصرنة التكنولوجية في العقيدة الدفاعية الجزائرية ليست شعارًا، بل خيارًا سياديًا استراتيجيًا، ووزارة الدفاع الوطني انتقلت من منطق التحديث الجزئي إلى التحول البنيوي في أدوات العمل الأمني والعسكري، نحن نتحدث اليوم عن رقمنة منظومات القيادة والسيطرة، تعزيز الاستخبارات التقنية، الاستثمار في تحليل البيانات، وبناء قدرات سيبرانية قادرة على الدفاع والهجوم عند الضرورة، والأهم أن هذه الرقمنة لا تستهدف فقط حماية الأنظمة، بل استباق التهديد، أي اكتشاف الخطر في مراحله الأولى قبل أن يتحول إلى أزمة مفتوحة. هذا هو جوهر الأمن الحديث: الاستشراف بدل ردّ الفعل، وعليه فالعصرنة التكنولوجية في الجزائر لم تعد مسألة تحديث عتاد، بل إعادة بناء شاملة لعقيدة العمل الدفاعي والأمني.

وزارة الدفاع الوطني انتقلت بوضوح من منطق "الجاهزية التقليدية" إلى منطق الجاهزية الذكية، وعمليًا، هذا يترجم في عدة مستويات، أولا رقمنة منظومات القيادة والسيطرة والاتصال، بما يسمح بسرعة اتخاذ القرار وتقليص فجوة الزمن بين المعلومة والفعل، ثانيا تعزيز الاستخبارات التقنية وربطها بالاستخبارات البشرية في منظومة واحدة، ثالثا الاستثمار في تحليل البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي لرصد الأنماط غير العادية، سواء في الفضاء السيبراني أو في السلوك المجتمعي، رابعا بناء قدرات سيبرانية دفاعية وهجومية، لأن الردع في هذا المجال يقوم على القدرة لا على الإعلان، الأهم هنا أن الرقمنة لم تُعتمد كوسيلة تقنية فقط، بل كأداة سيادية لحماية القرار الوطني في زمن أصبحت فيه المعلومة سلاحًا.

إلى أي مدى يُنتظر أن تشكل الصناعة العسكرية الوطنية خلال السنة الجديدة رافعة استراتيجية لتعزيز الاستقلالية الدفاعية ودعم التنمية الاقتصادية؟

الصناعة العسكرية الوطنية أصبحت اليوم جزءًا لا يتجزأ من منظومة الأمن القومي الشامل، فالجزائر تدرك أن الاستقلالية الدفاعية لا تتحقق فقط بالجاهزية القتالية، بل أيضًا بالقدرة على الإنتاج والصيانة والتطوير محليًا، وخلال السنة الجديدة، يُنتظر أن تلعب هذه الصناعة دورًا مزدوجًا: تقليص التبعية الخارجية في مجال العتاد، والمساهمة في خلق نسيج صناعي وتكنولوجي يوفر مناصب شغل وينقل المعرفة، نحن أمام تحول من جيش مستهلك للتكنولوجيا إلى منظومة منتجة للقدرة والسيادة، حيث يصبح الدفاع رافعة تنموية لا مجرد كلفة مالية.

في سياق تنامي التهديدات غير التقليدية، وعلى رأسها المخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود، ما هي مقاربة المؤسسات الأمنية والعسكرية لحماية النسيج الاجتماعي، خاصة فئة الشباب؟

الجزائر تنظر إلى هذه التهديدات باعتبارها حربًا صامتة ضد المجتمع، لا مجرد جرائم معزولة، المخدرات والجريمة المنظمة تستهدف الشباب والقيم والاستقرار الاجتماعي، المقاربة المعتمدة تقوم على ثلاث دوائر متكاملة: دائرة أمنية–استخباراتية لضرب الشبكات من جذورها، ودائرة قانونية–قضائية لتجفيف المسارات المالية واللوجستية، ودائرة وقائية–مجتمعية لأن تحصين الشباب هو خط الدفاع الأول، الأمن هنا لا يُختزل في السلاح، بل في حماية الإنسان وبناء وعيه.

كيف تقيمون جاهزية المنظومة الأمنية الوطنية خلال السنة الجديدة لضمان أمن الحدود والاستقرار الداخلي في محيط إقليمي غير مستقر؟

المنظومة الأمنية الجزائرية تدخل السنة الجديدة بدرجة عالية من الجاهزية، لكن الأهم أنها جاهزية ذكية وليست جامدة، هناك انتشار ميداني مدروس، استخدام متزايد للتكنولوجيا، تنسيق محكم بين الجيش والأمن والدرك، وخبرة متراكمة في إدارة الأزمات المركبة، فأمن الحدود لم يعد قائمًا فقط على الانتشار البشري، بل على مزيج من الاستخبارات والتكنولوجيا والعمل الوقائي، بهدف منع تسلل الفوضى دون الانزلاق إلى منطق الاستنزاف.

برأيكم، ما هي الرهانات الكبرى التي تسعى السلطة إلى كسبها أمنيًا خلال السنة الجديدة لضمان استقرار طويل المدى؟

الرهان الأكبر هو تحقيق استقرار طويل المدى لا يقوم على القبضة الأمنية، بل على التوازن بين الأمن والتنمية والشرعية، الجزائر تسعى إلى تحصين القرار السيادي، حماية المسار الاقتصادي، ومنع أي توظيف أمني للهشاشة الاجتماعية أو السياسية، بكلمة واحدة: بناء أمن يخدم الدولة والمجتمع معًا، أمن قوي دون عسكرة المجتمع، واستقرار دون تجميد الديناميات الاجتماعية.

ختامًا، ما هي الرسالة الأساسية التي تسعى الجزائر إلى توجيهها خلال السنة الجديدة داخليًا وخارجيًا؟

الرسالة إلى الداخل واضحة: الدولة حاضرة، يقظة، وتراهن على وعي مواطنيها بقدر ما تراهن على مؤسساتها، أما إلى الخارج، فالرسالة هادئة لكنها حازمة: الجزائر ليست ساحة صراع ولا أداة في محاور دولية، بل دولة سيادية متوازنة وقادرة على الدفاع عن مصالحها دون استفزاز أو تبعية، باختصار، الجزائر اختارت الأمن الذكي بدل الأمن الانفعالي، والسيادة الهادئة بدل الاستعراض، والاستشراف بدل الارتجال... وهي خيارات صعبة، لكنها اليوم أكثر نضجًا وواقعية.

حاورته: إيمان سايح

إعداد: سارة زموش

تحرر من التبعية للمحروقات وبوادر تحول صناعي وفلاحي واستثماري واعد

الطموح الوطني يقود النمو الاقتصادي في 2026...

مع حلول سنة 2026، يتهيأ الاقتصاد الوطني لانطلاقة جديدة مدعومة بقطاعات استراتيجية ومشاريع كبرى تغطي المناجم والفوسفات، الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر، الفلاحة، الصناعة الميكانيكية، البنية التحتية، النقل والخدمات الرقمية. هذه القطاعات ستكون المحرك الأساسي لتنويع الاقتصاد، تقليل الاعتماد على المحروقات، وتعزيز الاستدامة وتحسين جودة حياة المواطنين، ومع فتح آفاق واسعة للاستثمار المحلي والأجنبي من المتوقع أن تتحول هذه السنة إلى نقطة فارقة في مسار الاقتصاد الجزائري، حيث يلتقي الطموح الوطني برؤية نمو مستقبلي متكامل.

مناجم وفوسفات وطاقة متجددة

مشاريع عملاقة ترى النور وتعمق القطيعة مع " الريع "

يستعد الاقتصاد الوطني في عام 2026 لانطلاقة جديدة نحو التنويع الاقتصادي من خلال مجموعة من المشاريع الاستراتيجية الكبرى التي تغطي مختلف القطاعات الحيوية، بدءًا من المناجم والطاقة وصولا إلى البنية التحتية والنقل والخدمات الرقمية والصحية، في خطوة تهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة وتقليل الاعتماد على المحروقات.

تتصدر مشاريع المناجم قائمة الأولويات، حيث يمثل استغلال منجم الحديد في غار جبيلات نقطة تحول مهمة للصناعة الوطنية، إذ من المتوقع أن يسهم هذا المشروع الذي يتأهب للدهول حيز الخدمة في 2026 في إنتاج آلاف الأطنان من الحديد سنويا، مما يعزز الصناعات الثقيلة ويحد من الاعتماد على الاستيراد، بينما يأتي منجم الفوسفات في بلاد الحدبة ليكمل الصورة من خلال دعم قطاع الأسمدة الزراعية وتلبية الطلب الداخلي، مع إمكانية تصدير الفائض لتعزيز موقع الجزائر في الأسواق الإقليمية وهو المشروع الذي سيرى النور ايضا خلال السنة الجديدة. ويساهم في ذلك مشروع ربط منجم الحديد بميناء عنابة عبر شبكة السكك الحديدية الجديدة، ما يضمن نقل المواد الخام بكفاءة ويخفض كلفة النقل ويعزز استمرارية الإمدادات للصناعات الوطنية. أما في قطاع الطاقة، فتواصل الجزائر مسارها نحو التحول الأخضر، إذ تتضمن خططها للسنة الجديدة مشاريع لإنتاج 15 ألف ميغاوات من الطاقة المتجددة عبر محطات شمسية وريحية، ما يوفر الكهرباء محليا ويفتح الباب لتصدير الفائض إلى الأسواق الإقليمية، إلى جانب مشاريع الهيدروجين الأخضر التي تضع الجزائر على خارطة الطاقة النظيفة عالميا وتفتح أفقا للاستثمارات في تكنولوجيا الطاقة المتقدمة.

كما يركز برنامج البنية التحتية على تطوير النقل الحضري في المدن الكبرى، من خلال مشاريع المترو والترامواي التي تهدف إلى تخفيف الازدحام وتحسين التنقل، إلى جانب مشاريع تحلية المياه التي تسعى لضمان تزويد المدن الكبرى بالمياه الصالحة للشرب في مواجهة التحديات المناخية، بما يعزز الأمن المائي ويحسن جودة الحياة. فيما يساهم مشروع كابل الألياف البصرية "ميدوسا" الذي سيدخل حيز الخدمة في 2026 في تعزيز الربط الرقمي، ودعم الاقتصاد الرقمي والخدمات الإلكترونية، بما يمكن الجزائر من التنافس إقليميا وعالميا في مجالات التجارة الرقمية وريادة الأعمال والخدمات المالية. وتمثل هذه المشاريع جميعها رهانات استراتيجية على صعيد الاقتصاد الوطني، إذ من المتوقع أن تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وخلق آلاف فرص العمل المباشرة وغير المباشرة، وتعزيز تنافسية الصناعات الوطنية، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وضمان استدامة الموارد والخدمات الحيوية للمواطنين.

مشاريع مرتقبة لشيري وهيونداي وكيا

صناعة السيارات ... 2026 هل ستكون سنة التحول؟

● إنتاج محلي متنام واستراتيجية اندماج صارمة

يشهد قطاع الصناعة الميكانيكية في الجزائر بوادر مبشرة بحلول عام 2026، مع مؤشرات قوية على أن هذه السنة قد تمثل لحظة انفراجة حقيقية لسوق السيارات، بعد سنوات من التحديات المرتبطة بالاعتماد شبه الكامل على الاستيراد والتجميع.

تسعى شركات كبرى مثل ستيلانتيس الجزائر، إلى تعزيز إنتاجها المحلي بشكل كبير. ويستهدف مصنع فيات بوهران الوصول إلى 90 ألف وحدة سنويا، مع معدل اندماج محلي يتجاوز 30٪ بداية من 2026، كما تشير التوقعات إلى دخول مشاريع جديدة حيز التشغيل خلال 2026، وهو ما قد يعيد ديناميكية القطاع بعد سنوات من الركود. من المنتظر أن يبدأ مصنع شيري إنتاجه بطاقة تتراوح بين 50 و100 ألف سيارة في السنة الأولى، مع معدل إدماج محلي يبدأ من 15٪ ويصل حتى 42٪، ما يعكس احتمالية بناء قاعدة صناعية متينة قادرة على الاعتماد على الموردين المحليين. في السياق ذاته، يُرجح أن يتم إعادة بعث مصنع هيونداي في تيارت من خلال مؤسسة عمومية، بعد أن توقف سابقا بسبب قضايا مالية وقانونية، مع إمكانية تخصيصه لإحدى العلامات التجارية الجديدة، وهو ما قد يجعل المشروع محورا استراتيجيا لدخول هيونداي إلى شمال إفريقيا.

كما يُتوقع أن يشهد مصنع كيا في باتنة بداية نشاطه مجدداً، بعد إيداع طلب الرخصة المسبقة ضمن الإطار الجديد لصناعة السيارات في الجزائر، الذي يركز على الإدماج المحلي الفعلي وجلب شبكة من المناولين قبل الإنتاج، والتحول إلى نموذج صناعي مستدام. ووفق تصريحات المسؤولين، فإن إعادة بعث المصنع تهدف إلى استغلال الأصول المصادرة بشكل اقتصادي، بما يعزز فرص الصناعة المحلية ويضمن قدرتها على المنافسة. هذا التوسع لا يقتصر على الكم، بل يمتد إلى النوعية، إذ تفرض الحكومة معايير صارمة للاندماج المحلي، تصل إلى 15٪ في السنة الثالثة من التشغيل و35٪ في السنة الخامسة، ما يشير إلى رغبة واضحة في بناء صناعة وطنية متكاملة بدلا من الاكتفاء بالتجميع.

ومن المتوقع أن يشهد عام 2026 ولادة المجلس الوطني للخبرات في مجال صناعة السيارات وتصنيع قطع الغيار، الذي يجمع الكفاءات المحلية والخارجية لدعم التصنيع المحلي. وقد أطلقت وزارة الصناعة في أوت 2025 منصة رقمية لاستقبال ترشيحات الخبراء، في خطوة تؤكد جدية الدولة في بناء صناعة وطنية ميكانيكية قادرة على المنافسة. كما يُتوقع أن يشكل معرض "تجهيز السيارات الجزائر (EQUIP AUTO ALGERIA 2026)» 2026منصة مهمة لتسليط الضوء على استعداد السوق لاستقبال الاستثمارات الكبرى، وإظهار ديناميكية القطاع أمام الشركات العالمية. وفي المجمل، تحمل توقعات 2026 مؤشرات على مرحلة انفراجة محتملة في صناعة السيارات الجزائرية، تتسم بتوسع الإنتاج المحلي، واستقبال مشاريع جديدة، والتحول نحو صناعة أكثر استدامة وقيمة مضافة للاقتصاد الوطني.

من المشاركة في كبرى المعارض العالمية إلى تنظيم مواعيد قارية مفصلية

2025.. حضور اقتصادي دولي متصاعد وتوجه إفريقي استراتيجي

شهدت سنة 2025 حضورًا اقتصاديًا لافتًا للجزائر، تجسّد في مشاركة واسعة في كبرى المعارض والتظاهرات الاقتصادية الدولية، إلى جانب تنظيم مواعيد اقتصادية قارية مهمة، ما يعكس توجّه البلاد نحو تعزيز موقعها كفاعل اقتصادي إقليمي، خاصة على المستوى الإفريقي.

مشاركة دولية تعكس تنويع الشراكات

شاركت الجزائر خلال 2025 في عدد من المعارض الكبرى عبر مختلف القارات، في إطار دعم الصادرات والترويج للمنتوج الوطني. ففي آسيا، سجلت حضورها في المعرض الدولي بهانوي (فيتنام) وفي المعرض العالمي بأوساكا (اليابان)، بينما شاركت في إفريقيا في معارض بارزة مثل طرابلس (ليبيا)، صفاقس (تونس)، دار السلام (تنزانيا) وأكرا (غانا)، إضافة إلى صالون "Medic West Africa" بنيجيريا. أما في أوروبا، فقد شاركت المؤسسات الجزائرية في صالون الصناعات الغذائية بلندن، وصالونٍ AquaFarm بإيطاليا، وBreakbulk Europeبهولندا، فضلًا عن الصالون الدولي للصناعات التقليدية بميلانو. كما امتد الحضور الجزائري إلى أمريكا اللاتينية عبر معرض هافانا الدولي بكوبا، وإلى الشرق الأوسط من خلال Web Summitالدوحة ومعرض القاهرة الدولي للكتاب.

الجزائر منظّمًا لمواعيد اقتصادية قارية

بالتوازي مع هذا الحضور الخارجي، عززت الجزائر موقعها كمركز اقتصادي إفريقي من خلال تنظيم تظاهرات كبرى داخل البلاد. ويأتي في مقدمتها معرض التجارة البينية الإفريقية (IATF 2025)، الذي شكّل محطة محورية لدعم التكامل القاري، وتفعيل منطقة التجارة الحرة الإفريقية، عبر جمع آلاف العارضين والمستثمرين من مختلف الدول. كما برز مؤتمر المؤسسات الناشئة الإفريقية 2025 كحدث استراتيجي يعكس توجه الجزائر نحو اقتصاد الابتكار، ودعم ريادة الأعمال كرافعة جديدة للتكامل الإفريقي وبناء شراكات مستقبلية بين الشباب والمستثمرين الأفارقة.

توجه واضح نحو التكامل الإفريقي

تؤكد حصيلة سنة 2025 أن الجزائر لم تعد تكتفي بدور المشارك، بل باتت صانعة للفرص الاقتصادية، واضعة التكامل الإفريقي في صلب استراتيجيتها، سواء عبر دعم التبادل التجاري، تشجيع الاستثمار المشترك، أو بناء منظومة إفريقية للابتكار. وبهذا الزخم من المشاركات والتنظيم، ترسّخ الجزائر في 2025 صورتها كفاعل اقتصادي طموح يسعى لربط العمق الإفريقي بالأسواق العالمية.

إصلاحات تشريعية ومشاريع هيكلية تعزز جاذبية السوق الجزائرية مع دخول السنة الجديدة

الاستثمار في 2026.. مؤشرات نمو وفرص واعدة

من المتوقع أن يشهد مناخ الاستثمار في الجزائر خلال عام 2026 دينامية إيجابية، مدعومًا بزخم الأداء الاقتصادي القوي في 2025 والإجراءات الحكومية الجديدة الرامية إلى تنويع الاقتصاد بعيدًا عن الاعتماد التقليدي على المحروقات فالمؤشرات الاقتصادية الأخيرة تعكس صورة متفائلة لمستقبل الاستثمار في البلاد، مع فرص واعدة للمستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء.ويجمع الخبراء الاقتصاديون أن مؤشرات عديدة تقود للاستشراف أن سنة 2026 ستكون سنة قياسية من حيث حجم الاستثمار، أبرزها توقع نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4,1٪ في 2026، مدفوعًا بشكل رئيسي بالقطاعات غير النفطية مثل الزراعة والصناعة والخدمات، والتي سجلت أداءً قويًا خلال 2025. هذا النمو يفتح الباب أمام قاعدة اقتصادية أكثر تنوعًا، قادرة على جذب رؤوس الأموال وتشجيع الشراكات الجديدة.الحكومة من جهتها لم تغفل دورها في تعزيز مناخ الاستثمار، مع تركيز خاص على مشاريع البنية التحتية، الزراعة، المياه، والإسكان. هذه الخطوة لا توفر فرصًا مباشرة للقطاع الخاص فحسب، بل تؤسس أيضًا لبيئة أعمال أكثر جاذبية وشفافية. أما فيما يتعلق بالفرص الاستثمارية، فإن عام 2026 يبدو واعدًا بشكل خاص لقطاعات الصناعة والزراعة فالحكومة تشجع مشاريع إحلال الواردات وتنمية الإنتاج المحلي، بما يتيح فرصًا حقيقية للاستثمار الصناعي والزراعي، خصوصًا في المنتجات الاستراتيجية وايضا قطاع الطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر فمع تقديم حوافز ضريبية للمستثمرين في الطاقة النظيفة ومشاريع التشجير والهيدروجين الأخضر، تصبح الجزائر مركزًا محتملًا لمبادرات الطاقة المستدامة في المنطقة.بالاضافة إلى المؤسسات الناشئة والتكنولوجيا فدعم الابتكار أصبح أولوية، من خلال تمديد الإعفاءات الضريبية للمؤسسات الناشئة وتشجيع حاضنات الأعمال، ما يعزز مناخ ريادة الأعمال ويجذب المستثمرين في مجال التكنولوجيا الرقمية، في ضوء هذه المؤشرات، يبدو أن الجزائر تعيد رسم خارطة الاستثمار بشكل استشرافي، مبتعدة عن الاعتماد التقليدي على المحروقات، ومشجعة على تدفق الاستثمارات الأجنبية والمحلية على حد سواء. ومن المنتظر أن تكون السنة الجديدة فرصة حقيقية للمستثمرين الطموحين للانخراط في مشاريع ذات قيمة اقتصادية طويلة الأمد، مع ضمان

الخبير الاقتصادي البروفيسور نصر الدين ساري في حوار مع "الرائد":

الجزائر تدخل عام 2026 بخارطة طريق نحو الاستدامة الاقتصادية والسيادة الوطنية

● " صُنع في الجزائر" .. ليس شعارا بل عقيدة اقتصادية

بين طيات قانون المالية لعام 2026، تبرز ملامح مرحلة جديدة من تاريخ الجزائر الاقتصادي؛ مرحلة تتجاوز "تسيير الأزمات" لتضع حجر الأساس لنموذج تنموي مستدام يعيد تعريف العلاقة بين الدولة، المستثمر، والمواطن. في هذا الحوار الخاص، يفكك لنا الخبير الاقتصادي البروفيسور نصر الدين ساري شفرات الرؤية القادمة ورهانات سنة 2026، واصفا إياها بخارطة طريق لـ "تثبيت المرتكزات" وقطع الصلة نهائيا مع منطق الإنفاق الاستهلاكي الريعي. يرى ضيفنا أن الجزائر تعيش اليوم "مخاضا اقتصاديا" حقيقيا، حيث تتحول فيه الفلاحة الصحراوية والصناعات التحويلية من مجرد بدائل إلى ركائز سيادية تحمي الأمن القومي.

■ حاورته: حياة سرتاح

تضمن قانون مالية 2026 خارطة طريق استثمارية طموحة جدا تمس العصب الحيوي لحياة المواطن والاقتصاد. لو أردنا وضع عنوان عريض لهذا البرنامج الاستثماري الضخم، ماذا نسميه؟

أعتقد أن التوصيف الأدق لهذا البرنامج هو "خطة تثبيت المرتكزات وبناء التحول الاقتصادي المتدرج"، فنحن أمام رؤية استراتيجية تسعى لإعادة توجيه البوصلة الاستثمارية نحو القطاعات الحيوية التي تتقاطع مباشرة مع معيشة المواطن، مع الحرص الشديد على صون التوازنات المالية الكبرى.

العنوان الأبرز هنا هو إحداث قطيعة مع منطق الإنفاق التقليدي والعبور نحو منطق الاستثمار المنتج، مع التركيز على ثلاث ركائز أساسية تتمثل في أولا تثبيت الأسس وبناء التحول الهيكلي نحن اليوم ننتقل من مرحلة تسيير الأزمات إلى مرحلة بناء النموذج، والهدف هو تثبيت المكتسبات الاقتصادية التي تحققت، والبدء الفعلي في تحول تدريجي يعيد هيكلة الاقتصاد الوطني وهذا يعني تقليل الارتباط بالتقلبات الخارجية وتحفيز المبادرة المحلية، بحيث يصبح النمو مدفوعا بالقيمة المضافة الحقيقية وليس فقط بالإنفاق العام.

ثانيا الاستثمار الموجه نحو الإنسان والميدان فلقد ركزت هذه الخارطة على ما أسميه "الاستثمار ذو الأثر المباشر"، فنحن لا نستثمر في مشاريع تجريدية، بل نوجه البوصلة نحو العصب الحيوي وهو البنية التحتية التي تسهل حياة المواطن والصناعة التي تخلق مناصب شغل دائمة، والخدمات الأساسية (صحة، تعليم، رقمة) التي تضمن كرامة الفرد وهذا هو الاستثمار الذي يشعر به المواطن في يومياته.

ثالثا وأخيرا فلسفة الإنفاق المنتج مع الوفاء بالالتزامات الاجتماعية العنوان الأبرز في 2026 هو القطيعة مع منطق الإنفاق من أجل الاستهلاك فقط فنحن نتحول نحو الاستثمار المنتج الذي يضمن ديمومة الموارد. باختصار المشاريع التي جاء بها قانون المالية 2026 قادرة على وضع حجر الأساس لاقتصاد عصري، قوي، ومنافس.

ما هي الرؤية الاقتصادية التي يجب أن تتبناها الجزائر لتحقيق النمو المستدام بحلول 2026؟

تستند رؤيتنا للمستقبل على صياغة "عقد اقتصادي" يقطع مع المقاربات التقليدية، ويتمحور حول ركائز سيادية لا يمكن الفصل بينها وهي التوجه نحو اقتصاد حقيقي منتج فلا يمكننا الاستمرار في الاعتماد على النمو القائم على الاستهلاك أو الريع. إن الركيزة الأولى تفرض علينا بناء اقتصاد القيمة المضافة. وهذا يعني تحويل المواد الخام محليا بدلا من تصديرها، مما يقلل التبعية للأسواق الخارجية ويحمي أمننا الاقتصادي، دعم القطاعات التي تضمن لنا الاكتفاء الذاتي وتجعل من "صنع محليا" علامة جودة وتنافسية وربط البحث العلمي بالإنتاج لتحويل الابتكار إلى منتجات ملموسة ترفع من كفاءة الاقتصاد الوطني. وخلاصة القول معركتنا الحقيقية هي معركة استدامة واستقرار. نحن لا نبحث عن طفرة عابرة، بل عن بناء نسق اقتصادي متكامل، يتسم بالمرونة تجاه الأزمات العالمية.

كيف تقيم مسار الانتقال الاقتصادي الجزائري من نموذج الريع النفطي نحو اقتصاد متنوع؟

أعتقد جازما أن الجزائر تعيش اليوم مرحلة "المخاض الاقتصادي" حيث انتقلنا من مرحلة التشخيص النظري للأزمات إلى مرحلة التنفيذ الفعلي لاستراتيجية التنويع. نحن، وبكل موضوعية، نمر بمرحلة انتقالية حاسمة لكننا لا نزال في منتصف الطريق، وهذا أمر طبيعي في علم الاقتصاد.هناك تحول جذري في الذهنية السياسية والاقتصادية، إذ أدرك الجميع أن "نموذج الريع" لم يعد مجرد خطر مستقبلي، بل أصبح عائقا آنيا أمام التنمية المستدامة، هذا الوعي ترجم إلى محاولات جادة وملموسة لتوسيع القاعدة الإنتاجية، ولاسيما في قطاعين استراتيجيين هما الفلاحة الصحراوية والحديثة التي أصبحت تساهم بشكل متزايد في الناتج المحلي الإجمالي وتعزز أمننا الغذائي.ومع ذلك، يجب أن نكون صرحاء الانتقال الاقتصادي ليس "زرّاً" نضغطه ليتغير الواقع بين عشية وضحاها، بل هو مسار تراكمي معقد النجاح في هذا المسار لا يتوقف فقط على توفر الإرادة السياسية أو الموارد المالية، بل يرتكز على عنصر الزمن والثقة أي بناء علاقة متينة ومستقرة بين الإدارة، المستثمر، والمواطن وثورة الحوكمة فنحن بحاجة إلى مواصلة الإصلاحات العميقة في منظومة التسيير، ورقمنة القطاع المالي، وتحرير المبادرة الاقتصادية من البيروقراطية المقيدة. وعليه فإن الجزائر وضعت قدمها على الطريق الصحيح، والتحدي الراهن هو الاستمرارية في النفس الإصلاحي لضمان الوصول إلى اقتصاد مرن، تنافسي، وغير مرتهن لتقلبات أسواق النفط الدولية.

ما هي القطاعات الواعدة التي يمكن أن تشكل رافعة للتنويع الاقتصادي خارج المحروقات؟

أعتقد أن الحديث عن القطاعات الواعدة ليس مجرد ترف فكري، بل هو ضرورة حتمية تفرضها التحولات العالمية. في تقديري، تبرز الصناعات التحويلية والفلاحة ذات القيمة المضافة العالية كقاطرة حقيقية للنمو، فنحن لا نريد مجرد تصدير المواد الخام، بل نطمح لتوطين التكنولوجيا داخل سلاسل الإنتاج. هذا التوجه يكتمل بالتركيز على الصناعات الغذائية والدوائية، وهي قطاعات ترتبط مباشرة بـ "الأمن القومي" بمفهومه الشامل (الغذائي والصحي). أما الطاقات المتجددة والخدمات اللوجستية، فهما العصب الحركي لأي اقتصاد عصري يريد التموقع في سلاسل التوريد الدولية.وعلى صعيد آخر، لا يمكننا إغفال الاقتصاد الرقمي والمؤسسات الناشئة هذه الكيانات ليست مجرد شركات صغيرة، بل هي مختبرات للحلول قادرة على خلق قفزات نوعية في الإنتاجية لكن نجاحها مرهون بشرطين أساسيين هما بيئة تنظيمية مرنة وهندسة تمويلية مستقرة.أيضا من المهم جدا توضيح مفهوم التنويع الاقتصادي، فهو لا يعني بأي حال من الأحوال إلغاء قطاع المحروقات أو التخلي عنه، فهذا طرح غير واقعي. بل المنهجية الصحيحة تكمن في "توسيع الدائرة" حول المحروقات عبر تطوير الصناعات البتروكيماوية لتعظيم العائد من كل برميل وخارج المحروقات باستغلال عوائد الطاقة للاستثمار في القطاعات الإنتاجية والخدماتية المذكورة سابقا والهدف النهائي هو الوصول إلى اقتصاد مرن، لا يرتهن لتقلبات أسعار النفط، بل يستمد قوته من تنوع مصادر دخله وتعدد أذرعه الإنتاجية.

ما الاستراتيجيات المثلى لتعزيز بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية؟

في اعتقادي، لم يعد المستثمر المعاصر يبحث عن مجرد إعفاءات ضريبية أو امتيازات مؤقتة بل هو يبحث عن بيئة حاضنة ومستدامة، والمفتاح الأساسي يكمن في بناء جسور الثقة بين المستثمر والدولة، وهذه الثقة لا تبنى إلا من خلال ركائز محددة تتمثل في سيادة القانون والاستقرار التشريعي والثورة الإدارية من البيروقراطية إلى الرقمنة الشاملة والتي تفرض أن ننتقل من عقلية "الرقابة المعطلة" إلى عقلية "المرافقة" أولا لقطع الطريق أمام الفساد الإداري وضمان السرعة في معالجة الملفات وثانيا عبر تفعيل نظام "الشباك الموحد" الذي يختصر وقت المستثمر وجهده كذلك لضمان تكافؤ الفرص بين جميع الفاعلين الاقتصاديين، بعيدا عن الاحتكار أو المحسوبية.

أيضا مسألة التوازن بين الاستثمار الوطني والأجنبي فهناك قناعة راسخة لديّ بأن المستثمر المحلي هو "المرآة" التي يرى فيها المستثمر الأجنبي نفسه. إذا لم يجد المستثمر الوطني بيئة محفزة وشراكة حقيقية من الدولة، فلن يجرؤ الأجنبي على القدوم والشراكة مع القطاع الخاص المحلي هي حجر الزاوية.

وأعتقد أيضا أن إن الاستثمار هو قرار مبني على اليقين، ودورنا كفاعلين اقتصاديين هو تحويل هذا اليقين إلى واقع ملموس من خلال إصلاحات هيكلية شاملة تضع مصلحة الاقتصاد الوطني فوق كل اعتبار.

ما هي آثار التغيرات الجيوسياسية العالمية على الاقتصاد الجزائري وآليات التكيف معها؟

إننا نعيش اليوم في عالم يتسم بـ"التحولات الجيوسياسية"، حيث لم تعد المخاطر مجرد احتمالات، بل أصبحت واقعا يفرض نفسه على سلاسل التوريد واستقرار الأسواق. بالنسبة للجزائر، نحن نقع في قلب هذه التحولات، فمن جهة، نحن نتأثر بشكل مباشر بتقلبات الطلب العالمي على الطاقة وبأسعار المواد الأساسية، ومن جهة أخرى، نمتلك أوراقا استراتيجية تجعلنا لاعبا لا يمكن تجاوزه. الجزائر اليوم ليست مجرد مورد للطاقة، بل هي جسر جيوسياسي بين أفريقيا وأوروبا. هامش المناورة الذي نمتلكه نابع من استقلالية قرارنا السياسي وعدم وجود مديونية خارجية، مما يسمح لنا بالتفاوض من موقف قوة. موقعنا يمنحنا القدرة على أن نكون مركزا إقليميا للإمداد، ليس فقط في الغاز، بل في الطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر مستقبلا.والتكيف مع الوضع الراهن لا يعني الانكفاء، بل يعني الذكاء في اختيار الشركاء. نحن نتحرك وفق مبدأ تعدد الأقطاب، حيث نعزز شراكاتنا التقليدية مع أوروبا، وفي الوقت ذاته نفتح آفاقا استراتيجية مع القوى الناشئة في آسيا وأفريقيا وهذا التوازن يحمي الاقتصاد الوطني من الارتهان لجهة واحدة ويؤمن لنا تدفقات استثمارية متنوعة وتكنولوجيا متطورة. كذلك لا ننسى أن أمننا القومي مرتبط بأمننا الغذائي والصناعي. لذا، فإن تعزيز الإنتاج المحلي ليس مجرد خيار اقتصادي، بل هو ضرورة سيادية.

القطاع يستعد لقفزات نوعية بدعم استثمارات استراتيجية وتنمية القدرات الوطنية

الفلاحة الجزائرية في 2026: رهانات الأمن الغذائي والتحول الهيكلي

شهد قطاع الفلاحة في الجزائر خلال سنة 2025 دينامية لافتة، حيث تميزت بالفترات التي شهدت زيادة الإنتاج، وتعزيز البنية التحتية الفلاحية، وتوسيع مساحة الرقمنة ومواكبة التطورات العالمية في إدارة الإنتاج. هذه الحركية لم تقتصر على مجرد أرقام وإحصائيات، بل انعكست على الأسواق الداخلية وعلى جهود الدولة في تقليص فاتورة الاستيراد وتعزيز الأمن الغذائي ومع حلول عام 2026، تتضح أمام القطاع سلسلة من الرهانات الكبرى التي تتجاوز الإنتاج التقليدي لتصل إلى تحقيق تحول هيكلي شامل.ويأتي على رأس هذه الأولويات تعزيز الأمن الغذائي من خلال مشاريع استراتيجية مثل "بلدنا الجزائر" لإنتاج الحليب المجفف، ومشروع زراعة الحبوب «B.F» الذي يهدف إلى زيادة الإنتاج الوطني للقمح والحبوب الأخرى، بما يقلص الاعتماد على الاستيراد ويضمن مخزونًا استراتيجيًا مستدامًا. كما يشهد قطاع الصيد البحري اهتمامًا متزايدًا، خاصة في استعادة حصص مهمة في صيد التونة الحمراء ورفع قيمة صادراتها.من جهة أخرى، تشكل الاستثمارات الهيكلية أحد أبرز دعائم هذه الرهانات، حيث خصصت الدولة ميزانيات لدعم البنية التحتية الفلاحية، بدءًا من تطوير الصوامع الاستراتيجية ومراكز التجميع، وصولًا إلى تجهيز الفلاحين بغرف تبريد حديثة لتعزيز جودة المنتجات وحفظها. ويرتبط بهذا التوجه تحديث القطاع عبر الرقمنة، عبر منصات ذكية لمتابعة الإنتاج وتحسين إدارة الموارد ومكافحة حرائق الغابات بمعدات حديثة وأنظمة مقدمة. أما الرهان الرابع، فهو تسوية ملف العقار الفلاحي، الذي يعد حجر الزاوية في دعم الفلاحين وتوفير بيئة استثمارية مستقرة، حيث تعمل السلطات على حسم قضايا الملكية وفتح آفاق جديدة لتوسيع النشاط الزراعي الوطني. وفقًا لتوقعات الخبراء، من المرجح أن يشهد القطاع نموًا بمعدل 4,1٪ خلال 2026، بدعم من توجيهات رئاسية وقانون المالية، ما يعكس إرادة الدولة في تطوير القدرات الوطنية وتعزيز الإنتاج المحلي على مختلف المستويات.

سارة. ز

ضبط الأسعار والدعم الاجتماعي في 2025 يمهّد الطريق لتحسين أكبر لمستوى المعيشة في 2026

قدرة شرائية مستقرة واقتصاد نشط... المواطن يخطو نحو «بر الأمان»

مع توديع الجزائر لسنة 2025 واستقبال السنة الجديدة 2026، تتبلور ملامح مرحلة مفصلية في المسار الاقتصادي-الاجتماعي للبلاد، حيث تتقاطع رهانات التحول الاقتصادي مع أولويات اجتماعية كبرى، يتصدرها ملف رفع الأجور والأجر الوطني الأدنى المضمون، وقد واصلت الجزائر خلال سنة 2025 تكريس طابعها الاجتماعي، وجعلت حماية القدرة الشرائية للمواطن في صلب أولوياتها، من خلال حزمة من القرارات والإجراءات التي شملت دعم أسعار المواد الأساسية، رفع المعاشات والمنح، وتوسيع نطاق الحقوق الاجتماعية للفئات الأكثر هشاشة.

هذه التدابير لم تقتصر على تخفيف الضغط على الأسر في السنة المنقضية، بل وضعت الأساس لاستفادة المواطنين من آثارها في السنة الجديدة، حيث تتجه السياسات الاقتصادية نحو ترجمة هذه الحماية إلى تحسين ملموس في مستوى المعيشة وتعزيز الطلب الداخلي. فمع بداية 2026، يتركز الرهان على قدرة الاقتصاد الوطني على امتصاص الزيادات في الأجور، وتحويل الدعم الاجتماعي إلى قوة دافعة للنمو، بما يوازن بين الرفاهية الاجتماعية والاستدامة المالية.

· تحصين الجبهة الاجتماعية أولوية

دخلت الجزائر سنة 2025 في سياق اقتصادي عالمي معقد، اتسم باستمرار الضغوط التضخمية وارتفاع كلفة الاستيراد وتقلب الأسواق. غير أن الخيارات الداخلية اتجهت بوضوح نحو تحصين الجبهة الاجتماعية، باعتبارها خط الدفاع الأول عن الاستقرار.

قانون المالية 2025 جاء ليكرّس هذا التوجّه، عبر تمديد الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة على المواد الغذائية الأساسية واسعة الاستهلاك، من بقول جافة وأرز وخضر وفواكه، إلى البيض والدواجن. وهي إجراءات خففت نسبيًا من كلفة السلة الغذائية، وساهمت في كبح انتقال التضخم الخارجي إلى السوق المحلية.

كما شملت التدابير تخفيض الرسوم الجمركية على استيراد الحبوب والماشية واللحوم، وإعفاء آلاف الحافلات من الرسوم، بما انعكس على تكاليف النقل، أحد المكونات غير المباشرة للأسعار. في الوقت ذاته، لجأت الدولة إلى تسقيف أسعار بعض المواد الفلاحية والقهوة، واستيراد كميات معتبرة من الماشية خلال فترات الذروة، في محاولة لضبط السوق ومحاصرة المضاربة.

دعم اجتماعي مباشر... الدولة الاجتماعية في صيغتها العملية

لم يقتصر مسار 2025 على دعم الأسعار، بل تعمّق في دعم الفئات الاجتماعية. فقد استفاد المتقاعدون من زيادات في المعاشات، مع إعطاء أولويةٍ لأصحاب الدخل الضعيف، في توجه يعكس انتقالاً تدريجيًا نحو دعم أكثر استهدافا. كما عرفت المنح الاجتماعية مراجعات تصاعدية، شملت الطلبة، العاطلين عن العمل، ورفع المنحة السياحية او ما بات يعرف بحق الصرف، إلى جانب إجراءات ذات طابع إنساني، مثل التكفل الكامل بمرضى السرطان غير المؤمنين اجتماعيًا. وفي قطاعي التربية والصحة، برزت قرارات ذات أثر اجتماعي ومهني، من إدماج أساتذة وتخفيض سن التقاعد، إلى تمديد عطلة الأمومة.

قانون المالية 2026: دعم القدرة الشرائية واستدامة الاستهلاك

في امتداد لمرحلة حماية المواطن التي رسّختها سنة 2025، يشكل قانون المالية لسنة 2026 أداة استراتيجية لتحويل هذا الدعم إلى أثر اقتصادي ملموس. فقد حرص القانون على تمديد الإعفاءات الضريبية والجمركية إلى غاية نهاية 2026 على مواد واسعة الاستهلاك مثل زيت الصوجا والقهوة والبقول الجافة واللحوم البيضاء والحمراء، ما يسهم في الحفاظ على استقرار الأسعار وتقليص كلفة السلة الغذائية، خاصة للفئات ذات الدخل المتوسط والضعيف. لكن الأبعاد الاقتصادية لهذه التدابير تتجاوز تخفيف الأعباء المباشرة، لتصل إلى تعزيز الاستهلاك الداخلي، الذي يُعد محركًا رئيسيًا للنشاط التجاري وداعمًا للنمو، عبر زيادة القدرة الشرائية وتحفيز الطلب على المنتجات الوطنية.

وفي بعده الاجتماعي، يشمل القانون إعفاءات موسمية لرؤوس الأغنام المستوردة بمناسبة عيد الأضحى، وتمديد آجال الساكنات الاجتماعية مع تخفيض الفوائد على قروض برنامج البيع بالإيجار، فضلًا عن تعزيز النقل الجماعي من خلال إعفاء استيراد الحافلات وقطعها من الرسوم، إلى جانب دعم الطاقات المتجددة عبر تخفيض حقوق استيراد سخانات المياه الشمسية. كل هذه الإجراءات تعكس رؤية شاملة تربط بين حماية القدرة الشرائية، استدامة الإنتاج، وتحفيز الاقتصاد الوطني، بما يجعل سنة 2026 محطة لترجمة الدعم إلى أثر ملموس على يوميات المواطن.

لهذا ستكون 2026 سنة استثنائية؟

المقاربة الرسمية لم تتعامل مع هذه الإجراءات كحلول دائمة، بل كمرحلة انتقالية ضرورية. فالدعم، مهما اتسع، يبقى محدود الأثر إن لم يترافق مع خلق الثروة وتحسين الإنتاج. من هنا، تتقدّم سنة 2026 باعتبارها سنة التحول من الدعم إلى الأثر. خطاب رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، حول بلوغ «بر الأمان بصفة نهائية»، يعكس قناعة بأن مرحلة امتصاص الصدمات قد اكتملت، وأن الوقت حان لجني ثمار الاستثمارات الكبرى والتحولات الهيكلية.

أبرز عناوين 2026 يتمثل في ملف الأجور. فرفع الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون إلى 24 ألف دينار جزائري، إلى جانب التصريحات الرسمية التي تؤكد أن الأجور ستعرف زيادات متتالية تقود إلى مضاعفتها تدريجيًا مقارنة بسنوات سابقة، يشكل نقطة مفصلية في السياسة الاجتماعية. الرهان هنا لا يقتصر على تحسين الدخل الاسمي، بل على إحداث تغيير ملموس في يوميات المواطن. فزيادة الأجور، إذا تزامنت مع استقرار نسبي للأسعار، يمكن أن تعيد التوازن بين الدخل وتكاليف المعيشة، وتمنح الأسر هامشًا أوسع لتلبية حاجياتها الأساسية دون ضغط دائم. كما يُنتظر أن ينعكس هذا التحسن على الاستهلاك الداخلي، بما ينعش النشاط التجاري، ويدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويخلق دورة اقتصادية أكثر حيوية، تجعل من الأجر ليس مجرد عبء على الميزانية، بل محرّكًا للنمو.

القدرة الشرائية: من الحماية إلى الرافعة الاقتصادية

في هذا السياق، تتحول القدرة الشرائية حسب المختصين من هدف اجتماعي بحت إلى أداة اقتصادية. فالمواطن الذي يشعر بتحسن في دخله واستقرار في الأسعار، يصبح أكثر استعدادًا للاستهلاك، الادخار، وحتى المبادرة. غير أن هذا المسار يبقى رهين شرط أساسي وهو رفع الإنتاج الوطني. فنجاح سياسة رفع الأجور مرتبط بقدرة الاقتصاد على تلبية الطلب دون العودة إلى التضخم أو تعميق التبعية للاستيراد. وهنا تبرز أهمية المشاريع المهيكلة في الفلاحة، الصناعة، المناجم، والطاقات المتجددة، التي يُنتظر أن تبدأ في إظهار نتائجها تباعًا خلال 2026.

· بين الاستقرار الاجتماعي والنمو الاقتصادي

بين 2025 و2026، لا تعيش الجزائر قطيعة، بل استمرارية محسوبة. سنة أولى ركزت على حماية المواطن وتثبيت التوازنات الاجتماعية، وسنة ثانية يُنتظر أن تترجم هذه الحماية إلى تحسن فعلي في مستوى المعيشة ونمط الحياة. النجاح الحقيقي لهذا المسار لن يُقاس فقط بحجم الزيادات أو عدد القرارات، بل بمدى شعور المواطن بأن دخله أصبح يتماشى مع متطلبات الحياة، وأن الدولة لا تحميه فقط في الأزمات، بل ترافقه في مسار الارتقاء الاجتماعي. إنها مرحلة اختبار لنموذج اقتصادي–اجتماعي اختار أن يجعل من المواطن محور التحول، ومن 2026 محطة لترجمة الوعود إلى أثر ملموس.

س. زموش

شهد قرارات جريئة وإصلاحات مفصلية :

قطاع التربية بين حصاد عام 2025 وتحديات 2026

الأسرة التربوية.. نحو تثبيت المكاسب ومُعالجة الاختلالات

يشهد قطاع التربية الوطنية مع اقتراب سنة 2026، مرحلة مفصلية تتقاطع فيها تطلعات الأسرة التربوية المهنية والاجتماعية، مع تعهدات الدولة بإرساء مدرسة عصرية ذات جودة، قادرة على الاستجابة للتحولات المجتمعية والتكنولوجية المتسارعة، ولا يختلف جل المتتبعين لمسار هذا القطاع في كونه شهد قرارات وإجراءات هامة خلال سنة 2025، لكنهم يُشددون على أن عديد الملفات لا تزال تنتظر الفصل، ما سيجعل العام المقبل مفصليا على عدة جبهات.

وقد شكّلت سنة 2025 محطة هامة لمسار إصلاح قطاع التربية الوطنية، حيث عرفت المنظومة التربوية حركية غير مسبوقة عكست إرادة الدولة في إحداث تغيير حقيقي ومستدام داخل المدرسة الجزائرية، فقد تميّزت هذه السنة بإطلاق إصلاحات عميقة شملت الجوانب البيداغوجية والتنظيمية والاجتماعية، في إطار مقاربة شاملة تهدف إلى تحسين جودة التعليم، تثمين المورد البشري، ومعالجة الاختلالات المتراكمة التي أثّرت لسنوات على ظروف التمدرس وأداء المؤسسات التعليمية.

وخلال 2025، انتقل القطاع من مرحلة التشخيص إلى مرحلة التنفيذ، من خلال قرارات عملية مست ملفات حساسة على غرار تجديد المناهج، تنظيم الموارد البشرية، توسيع الرقمنة، تحسين الهياكل التربوية، وتعزيز الحوار مع الشركاء الاجتماعيين.

الطور الابتدائي في صلب الإصلاحات

كما برزت إرادة واضحة لوضع التلميذ في صلب الإصلاحات، وضمان مدرسة أكثر إنصافا وفعالية، قادرة على مواكبة التحولات التكنولوجية والاستجابة للمعايير التربوية الحديثة، بما يجعل من 2025 سنة تأسيس لمرحلة جديدة في مسار إصلاح المدرسة الجزائرية بعد أن شهدت 2025 ديناميكية إصلاحية غير مسبوقة، جسّدتها حزمة من التدابير العميقة الرامية إلى الارتقاء بنوعية التعليم وبناء مدرسة جزائرية قادرة على إعداد المتعلم لمتطلبات العصر الرقمي والتحولات المعرفية المتسارعة، وقد ارتكز هذا المسار على مراجعة شاملة للبنية البيداغوجية، وتحسين الموارد البشرية، وتطوير الهياكل المدرسية.

وفي هذا السياق، باشر القطاع إعادة تنظيم التعليم الابتدائي عبر مراجعة مناهجه ومحتوياته التعليمية، حيث انطلقت العملية من السنة الثالثة ابتدائي قبل أن تمتد تدريجيًا إلى السنتين الرابعة والخامسة وحتى السنة الاولى متوسط، وجاء هذا التوجه بهدف تخفيف العبء المعرفي عن التلاميذ، وفسح المجال أمامهم لاكتشاف قدراتهم وميولهم في سن مبكرة، بما يعزز جاهزيتهم للانتقال إلى التعليم الثانوي ذي الطابع التخصصي.

عودة قوية لمسابقات التوظيف خلال 2025

وعلى صعيد الموارد البشرية، عرفت سنة 2025 عودة قوية لمسابقات التوظيف بعد سنوات من التجميد، وذلك من خلال تنظيم مسابقة وطنية لتوظيف الأساتذة على أساس الشهادة، شملت حتى الأساتذة المتعاقدين، بعد أن تم اعتماد توظيفهم كحل مرحلي لتأمين الدخول المدرسي 2025 / 2026، بالتوازي مع إطلاق منصة رقمية خصصت للتسجيل ومتابعة مختلف مراحل المسابقة، في خطوة تعكس تسارع وتيرة الرقمنة داخل القطاع.

قرارات التقاعد والإدماج أنصفت آلاف الموظفين

وفي إطار تحسين الوضعية المهنية والاجتماعية لمنتسبي التربية الوطنية، تم اتخاذ قرار بتخفيض سن التقاعد لفائدة معلمي وأساتذة القطاع بثلاث سنوات، إلى جانب إدماج 82 ألف و410 أستاذا متعاقدًا، ما رفع العدد الإجمالي للأساتذة المدمجين إلى 144 ألف و410 أستاذًا عبر مختلف الأطوار التعليمية، في إجراء يعزز الاستقرار الوظيفي ويكرس الاعتراف بدور الأستاذ المحوري في المنظومة التربوية.

أما من حيث الهياكل، فقد شهدت السنة ذاتها إنجاز 224 مؤسسة تربوية جديدة، إلى جانب توسيع عدد من المنشآت القائمة بالتنسيق مع وزارة السكن، مع الحرص على مطابقتها للمخططات العمرانية المعتمدة، كما جرى استحداث لجان ولائية مكلفة بالمتابعة الميدانية للمشاريع، والعمل على رفع العراقيل المسجلة، ما أسهم في تحسين بيئة التمدرس وتقليص الضغط على الأقسام.

وسجّل قطاع التربية الوطنية، كذلك، بداية دخول القانون الأساسي الجديد لعمال التربية حيز التنفيذ، من خلال صدور المرسوم التنفيذي رقم 25-55 المؤرخ في 21 جانفي 2025، المتعلق بالنظام التعويضي للأسلاك الخاصة بالتربية الوطنية، والذي حمل في طياته مجموعة من المكاسب. واختُتمت سنة 2025، بمحطة رمزية لافتة، تمثلت في تنصيب أول برلمان للطفل الجزائري، كمبادرة تهدف إلى ترسيخ ثقافة المشاركة الديمقراطية لدى الأطفال، وتعزيز وعيهم بالمواطنة منذ المراحل الأولى، في تجسيد عملي لرؤية تربوية شاملة تتجاوز حدود القسم إلى بناء الإنسان والمجتمع.

2026 ستكون محطة مفصلية..

وأمام هذا الزخم الإصلاحي الذي ميّز سنة 2025، يبرز التساؤل حول مدى قدرة قطاع التربية الوطنية على تحويل هذه الإجراءات إلى مكاسب مستدامة خلال سنة 2026، فمرحلة الانتقال من إطلاق الإصلاحات إلى ترسيخها ميدانيًا وتوسيعها من الابتدائي الى المتوسط والثانوي، تفرض تحديات جديدة تتعلق بفعالية التنفيذ، واستمرارية التمويل، وتقييم الأثر الحقيقي على مستوى التحصيل الدراسي وجودة التكوين، وهو ما يجعل سنة 2026 محطة مفصلية يُنتظر أن تختبر فيها المنظومة التربوية نجاعة الخيارات المتخذة، وتكشف ملامح المدرسة الجزائرية في أفق أكثر استجابة للتحولات التربوية والتكنولوجية.

وفي هذا السياق، يطرح المتتبعون للشأن التربوي جملة من الملفات الكبرى التي تُعد، وفق قراءتها، محددات أساسية لمستقبل المدرسة الجزائرية، في مقدمتها السيادة الوطنية، الرقمنة، تجديد المناهج، تحسين ظروف التمدرس، وإعادة ضبط المسارات المهنية والاجتماعية لموظفي القطاع.

ملفات ثقيلة على طاولة النقاش..

ومن المنتظر، أن يكون ملف المدارس الخاصة من أبرز الملفات المطروحة خلال 2026، باعتباره لم يعد مجرد خيار تكميلي، بل مسألة ذات صلة مباشرة بالسيادة الوطنية وبالنمط العمراني والبيداغوجي للمؤسسات التعليمية، حيث أن اعتماد نمطية جديدة للبناءات المدرسية، سواء في القطاع العمومي أو الخاص، سيسمح بالقضاء التدريجي على الاكتظاظ الذي يثقل كاهل المؤسسات التربوية، خاصة في المدن الكبرى، ويوفر فضاءات تعليمية لائقة تحترم المعايير التربوية الحديثة وتخفف الضغط عن المدرسة العمومية.

وبالموازاة مع ذلك، تحتل الرقمنة موقعًا محوريًا ضمن التوقعات لسنة 2026، من خلال توسيع الرقمنة لتشمل جانب التجهيزات، وتأمين المعطيات، وحماية المنصات الرقمية من الاختراقات، بما يضمن مصداقية المعلومات وحسن تسيير الموارد البشرية والبيداغوجية على حد سواء.

أما فيما يتعلق بالمناهج والبرامج التعليمية، فتشير التوقعات إلى أن المجلس الوطني للبرامج سيكون أمام نشاط مكثف خلال المرحلة المقبلة، لإعادة النظر في المناهج عبر جميع الأطوار التعليمية خاصة في كوريا المتوسط والثانوي وفي الرؤية التي كشف عنها وزير التربية، محمد صغير سعداوي، الذي أعلن عن تكريس المواد الاساسية وخلق تخصصات جديدة.

التزامات أخرى تنتظر التطبيق الميداني

في سياق متصل، ينتظر تقليص عدد الأسابيع الدراسية التي يدرسها التلميذ الجزائري، مقارنة بالمقاييس الدولية التي توصي بما لا يقل عن 32 أسبوعًا سنويًا بناء على تصريحات وزير التربية الوطنية، محمد صغير سعداوي، الذي قرر إجراء إصلاح كامل في الطورين المتوسط والثانوي بعد شروعه في برنامج الطور الابتدائي حيث تسير الجزائر نحو بناء مدرسة نموذجية، قادرة على مواكبة التطورات العالمية، من خلال إنشاء لجان تقنية مختصة تتولى مراجعة البرامج واقتراح صيغ محسّنة تُعرض على المجلس الوطني للبرامج للفصل فيها.

ومن بين الملفات التنظيمية ذات الأثر المباشر على التلميذ والمؤسسة، تبرز مسألة إعادة المدارس الابتدائية تدريجيًا إلى وصاية وزارة التربية الوطنية، بعد سنوات من تبعيتها للجماعات المحلية، ويعتبر هذا التوجه خطوة ضرورية لتوحيد الرؤية البيداغوجية والإدارية، مع اقتراح إنشاء ديوان وطني يُعنى حصريًا بالنقل المدرسي والإطعام والإيواء، بما يخفف العبء عن المؤسسات التربوية ويضمن خدمة عمومية متكاملة.

مريم عثماني

بيتكوفيتش ينوي تدوير التشكيلة ومنح الفرصة للجميع

الخضر يريدون الفوز لإنهاء دور المجموعات بالعلامة الكاملة

يسعى المنتخب الوطني اليوم لتحقيق العلامة الكاملة عندما يواجه منتخب غينيا الاستوائية في الجولة الثالثة الأخيرة من منافسات المجموعة الخامسة ببطولة كأس أمم إفريقيا 2025، خاصة بعدما ضمن التأهل لدور الـ16 وصدارة المجموعة بفضل فوزه بأول مباراتين.

ومن المرتقب أن يقوم الناخب الوطني فلاديمير بيتكوفيتش بإحداث ثورة وتغييرات جذرية على التشكيل الأساسي في المواجهة أمام منتخب غينيا الاستوائية، خاصة وأن المباراة تعتبر بمثابة تحصيل حاصل بالنسبة لمنتخب «الخضر».

ويتجه بيتكوفيتش لتغيير تشكيلته بشكل شبه كامل، بسبب معاناة أغلب اللاعبين من الإرهاق، بسبب المجهودات الكبيرة التي بذلوها في اللقاء الأخير أمام منتخب بوركينا فاسو، ويرتقب أن يمنح الفرصة للاعبين الشباب والاحتياطيين، مثل عادل بولبينة وإيلان قبال والبقية.

ويستعد مدرب «الخضر» - لإشراك الفريق الثاني في مباراة اليوم، وإعفاء جل الركائز، مع الحفاظ على توازن التشكيلة في الخطوط الثلاثة من أجل تحقيق نتيجة إيجابية، ولم لا إحراز الفوز، وإنهاء دور المجموعات بالعلامة الكاملة برصيد 9 نقاط.

لكن ذلك لن يمنع رفقاء القائد رياض محرز عن البحث عن فوز مقنع، وذلك من أجل تأكيد صحوته ونيته في الذهاب بعيدا في المنافسة الإفريقية، ويدخل المباراة بمعنويات مرتفعة وثقة كبيرة بعد ضمان التأهل للدور التالي وضمان صدارة المجموعة.

وتحت قيادة المدرب فلاديمير بيتكوفيتش، أظهر المنتخب الوطني انضباطا تكتيكيا ومرونة في الأداء، حيث عكست مواجهة بوركينا فاسو قدرته على إدارة المباريات وحسم النتائج حتى في ظل تراجع الفاعلية الهجومية.

أمير.ل

تأسف لإصابة حجام وشرقي، وأثنى على زيدان، بيتكوفيتش:

«سأجري بعض التغييرات ولن نمنح غينيا الاستوائية أي فرصة»

أكد الناخب الوطني فلاديمير بيتكوفيتش أمس، في الندوة الصحفية التي تسبق مواجهة غينيا الاستوائية، أن مباراة اليوم ستكون اختبارا حقيقيا للفريق وفرصة لإظهار جاهزية الجميع وتقييم المجموعة بشكل كامل.

وقال بيتكوفيتش، ردا عن سؤال بخصوص التغييرات المرتقبة على التشكيلة الأساسية بعد التأهل المسبق: «سأجري بعض التغييرات، أكيد أني لن أبقي على نفس التشكيل الأساسي، إدارة الفريق أمر بالغ الأهمية».

وأضاف: «ستكون مباراة الغد مباراة حقيقية، هدفها إظهار للاعبين أننا بحاجة إلى مواصلة العمل، وسيكون الخصم أيضًا متحفزا رغم إقصائه من البطولة».

وشدد بيتكوفيتش على أهمية متابعة تحركات غينيا الاستوائية وضرورة عدم منحهم أي فرصة لفرض السيطرة على مجريات المباراة، قائلا: «أعرف منتخب غينيا الاستوائية جيدا، وهو بدوره يعرفنا، لذلك سيكون من الضروري عدم منحه أي فرصة لفرض سيطرته على مجريات المباراة».

وعن سؤال بخصوص وضعية الثنائي سمير شرقي وجوان حجام، بعد إصابتهما في مباراة بوركينا فاسو الأخيرة، تابع: «كما قلت ستكون هناك بعض التغييرات على مستوى التشكيلة، وسيشارك لاعبون جدد، من المؤسف تعرضنا لإصابتين مع شرقي وحجام، ولهذا لن يتم الاستعانة باللاعبين المعنيين في الوقت الحالي، على أن نواصل متابعة وضعيتهما خلال الأيام القادمة».

وتطرق بيتكوفيتش إلى دور الحارس لوكا زيدان في المباريات السابقة، مؤكدًا أنه ساهم بشكل جيد في الانتصارين السابقين، إذ قال: «ساهم زيدان بشكل جيد في كلا الانتصارين. في وقت قصير، بدأ يندمج ويكتسب التجربة والاهتمام».

ق.ر

أكد على أهمية مباراة اليوم رغم التأهل، آيت نوري:

«هدفنا واضح وهو الفوز على غينيا الاستوائية»

قال الدولي الجزائري ريان آيت نوري أن المنتخب الوطني يطمح إلى إنهاء دور المجموعات من كأس أمم إفريقيا بأفضل طريقة ممكنة، وذلك بتحقيق الفوز والنقاط الثلاث أمام غينيا الاستوائية في المباراة المقررة اليوم، رغم ضمان التأهل المبكر إلى الدور المقبل».

وصرح آيت نوري خلال الندوة الصحفية التي عقدت أمس بجانب الناخب الوطني فلاديمير بيتكوفيتش: «من الجيد معنويا أن نضمن التأهل مبكرا، لكن ما زالت أمامنا مباراة مهمة نريد من خلالها إنهاء الدور الأول بفوز وحصد النقاط الثلاث وتحقيق العلامة الكاملة في هذا الدور».

وبخصوص سؤال حول عدم ظهوره بأفضل نسخة له مع المنتخب الوطني، أوضح لاعب مانشستر سيتي أن الأهم بالنسبة له هو المجموعة، وأضاف: «أحاول دائما تقديم أفضل ما لدي لهذا القميص وللمجموعة، المهم بالنسبة لي هو الفريق. تأهلنا وسنواصل تقديم كل ما لدينا من أجل جعل الجمهور فخورًا بنا»

وأضاف آيت نوري أن المنتخب لا يبحث عن توجيه أي رسائل خاصة للمنافسين، مبرزا أن التركيز منصب فقط على كل مباراة على حدة، حيث تابع: «لا نقدم أي رسائل للمنتخبات الأخرى، نسير مباراة بمباراة، نلتزم بنصائح المدرب ونقدم كل ما لدينا، وهدفنا واضح وهو الفوز على غينيا الاستوائية.»

وعن سؤال بخصوص الدور الذي يلعبه القائد رياض محرز رد قائلا « محرز صنع الكثير في مسيرته كلاعب ويوظف خبرته داخل الملعب، لقد بدأ البطولة بشكل ممتاز مسجلاً ثلاثة أهداف، رياض لاعب مهم جدًا، بصمته واضحة داخل الملعب. أنا أحبه كلاعب وكزميل محترم، خبرته تضيف للفريق الكثير، ويعرف كيف يوظفها لصالح المجموعة. وجوده يجعلنا نشعر بالقوة والثقة في المباريات».

ق.ر

يتابعون مشوارهم في كان 2025 باهتمام بالغ

النمساويون متخوفون في مواجهة الخضر في المونديال

تحدث موقع «بيتر ليندن» المختص في كرة القدم النمساوية عن منتخبنا الوطني ومشاركته في كأس أفريقيا، قبل الصدام المرتقب أمام النمسا يوم 28 جوان 2026 في كأس العالم، بذكريات الثأر من فضيحة مونديال 1982 عندما تآمر منتخبا النمسا وألمانيا على إقصاء الجزائر.

وقال ذات المصدر في تقرير له، بعد لقاء السودان في كأس أمم أفريقيا: «بنظرة سريعة على التشكيلة الجزائرية، يتضح مستوى الفريق المنافس الذي سيواجهه رالف رانغنيك في كانساس سيتي يوم الأحد 28 جوان، 9 لاعبين من مختلف أنحاء أوروبا، جميعهم من الدوريات الأوروبية الكبرى باستثناء الحارس لوكا زيدان من نادي غرناطة الإسباني (الدرجة الثانية)، ولاعب الوسط إسماعيل بن ناصر من دينامو زغرب الكرواتي».

وأردف: «ضمت التشكيلة الأساسية أمام السودان 3 لاعبين من الدوري الألماني، واثنين من الدوري الفرنسي، ولاعبًا واحدًا من الدوريين الإنجليزي الممتاز والدوري الإيطالي»، وأضاف: «كما أشرك بيتكوفيتش أربعة بدلاء يلعبون في أوروبا هولندا وألمانيا وسويسرا».

وأضاف: «انضم إلى اللاعبين الأوروبيين التسعة المهاجم المخضرم رياض محرز، الذي سجل هدفين، من نادي الأهلي السعودي، والمهاجم بغداد بونجاح من نادي الشمال القطري. وكان أبرز الحاضرين في المدرجات الأسطورة الفرنسية زين الدين زيدان. حافظ ابنه لوكا على نظافة شباكه بفضل ردود فعله الممتازة»، وزاد: «من حيث القيمة السوقية، فإن التشكيلة الأساسية للجزائر، التي تبلغ قيمتها 134 مليون يورو، تقل فقط بـ8.5 مليون يورو عن تشكيلة النمسا في مباراة التصفيات الحاسمة ضد البوسنة»، وأوضح: «لا تمتلك النمسا لاعبًا بقيمة سوقية تبلغ 40 مليون يورو مثل الظهير الأيسر الجزائري ريان آيت نوري من مانشستر سيتي».

وأكد: «اللاعب الأعلى قيمة في المنتخب النمساوي هو كونراد لايمر بقيمة 32 مليون يورو. مع ذلك، يمتلك المهاجم الجزائري محمد عمورة، زميل باتريك فيمر في فولفسبورغ، قيمة سوقية تبلغ 25 مليون يورو. كما أبقى بيتكوفيتش لاعبًا بقيمة سوقية تبلغ 25 مليون يورو على مقاعد البدلاء: لاعب وسط ليفركوزن البالغ من العمر 20 عامًا إبراهيم مازا».

وختم: «لقد صدقت توقعات مدرب النمسا، رالف رانغنيك، بشأن «ثعالب الصحراء»، الذين قد يكون مصيرهم -أي التأهل لدور الـ32 من كأس العالم- على المحك في 28 جوان في مدينة كانساس سيتي».

ق.ر

بين التنقل إلى قطر والعودة إلى باريس

الفاف تضع شرقي أمام خيارين لعلاج إصابته المتجددة

اقترحت الاتحادية الجزائرية لكرة القدم حلين لإنهاء مشكلة المدافع سمير شرقي مع الإصابة، بعد أن تأكدت نهاية مغامرته مع المنتخب الوطني خلال مسابقة كأس أمم أفريقيا 2025 بسبب إصابته المعقدة في العضلة الخلفية للفخذ، حسبما أكدته مصادر إعلامية أمس.

وقد تم إعفاء شرقي من المشاركة في بقية مشوار الخضر في كأس أمم أفريقيا، لاستحالة تعافيه السريع من الإصابة العضلية المتجددة التي تعرض لها خلال مباراة بوركينا فاسو، من أجل منحه الوقت اللازم للتعافي.

وأوضحت المصادر نفسها أنه تم اقتراح خيارين أمام المدافع، ويتمثل الخيار الأول في عودته إلى ناديه باريس أف سي من أجل علاج إصابته مع الجهاز الطبي لفريقه، بينما يتمثل الخيار الثاني في التنقل إلى مستشفى «سبيتار» في قطر.

ومن المعروف أن الفاف وقعت اتفاقية مع المصحة العالمية صاحبة السمعة الكبيرة من أجل علاج لاعبيه، حيث خضع العديد منهم لبرامج علاج منذ سنوات، على غرار إسماعيل بن ناصر ويوسف بلايلي وحسام عوار وغيرهم.

وأضافت المصادر أن شرقي سيتخذ قراره بعد التشاور مع إدارة نادي باريس أف سي، في وقت يتمنى فيه فلاديمير بيتكوفيتش أن يتعافى اللاعب في أقرب وقت ممكن، حتى يكون لائقا لفترة التوقف الدولي المقبلة شهر مارس المقبل، والتي ستشهد خوض وديتين قويتين في إطار التحضير لكأس العالم 2026.

ق.ر

يرتقب حضوره لمواجهة غينيا الاستوائية اليوم كذلك

زيدان يدفع ثروة لمتابعة مباريات الخضر في الكان

يدفع زين الدين زيدان نجم ريال مدريد ومنتخب فرنسا السابق مبالغ كبيرة لمتابعة مباريات المنتخب الوطني ونجله لوكا زيدان في بطولة كأس أمم أفريقيا 2025، حسبما تحدثت عنه مصادر إعلامية أمس.

وتابع زيدان برفقة زوجته وبعض من أبنائه بملعب الأمير مولاي الحسن في العاصمة الرباط مباراتين للمنتخب الجزائري حتى الآن في كأس الأمم الأفريقية، وفاز «الخضر» بكلتيهما، الأولى أمام السودان بنتيجة (3-0)، والثانية أمام منتخب بوركينا فاسو بنتيجة (1-0).

ويتابع زيدان مباريات المنتخب الوطني مقابل مبلغ مالي ليس بالهين، وبإلقاء نظرة على موقع «سونارجيس» الذي يتكفل بتسيير ملاعب المغرب التي تحتضن مباريات كان 2025، ومن بينها ملعب الأمير مولاي الحسن في العاصمة الرباط، نجد أن «زيزو» يدفع مبلغاً كبيراً لحضور هذه اللقاءات.

وسدد زيدان مبلغ 33 ألف يورو (11 ألف يورو لكل مباراة) لحجز المقصورة التي يتابع منها مباريات «الخضر» برفقة زوجته وابنيه إنزو وإلياس، وعدد من أصدقائه مثلما حدث في المباراة الأولى أمام منتخب السودان، فيما حضر برفقة زوجته وابنه إنزو وعدد من أصدقائه في المواجهة الثانية ضد منتخب بوركينا فاسو.

ويمكن لزيدان أن يوجه الدعوة لـ 12 شخصاً للحضور في المقصورة التي يتابع منها مباريات المنتخب الجزائري، ويستفيد من عدة خدمات مثل الأكل والشرب والمرأب، ومرافقة أمنية وخدماتية طوال وجوده بالملعب.

وينتظر أن يسجل «زيزو» حضوره بملعب الأمير مولاي الحسن لمتابعة مباراة الخضر ونجله لوكا زيدان اليوم، أمام منتخب غينيا الاستوائية في الجولة الثالثة عن المجموعة الخامسة من بطولة كأس أمم أفريقيا 2025.

ق.ر

إتصالات الجزائر
دائما أقرب

إتصالات الجزائر – ش ذ أ
المديرية العملياتية لاتصالات الجزائر بوهران

إعلان عن طلب عرض وطني مفتوح مع شرط الحد الأدنى من القدرات
رقم32 /اج/ م ع ا 31 /م ف د م / د م ا / 2025

تعلن المديرية العملياتية لاتصالات الجزائر بوهران عن طلب عروض وطني مفتوح مع شرط الحد الأدنى من القدرات من أجل أشغال إنجاز إطارات معدنية لغرف الهاتف مع ملئها بالخرسانة المسلحة لفائدة **المديرية العملياتية لاتصالات الجزائر بوهران**

هذا الإعلان عن طلب عروض وطني مفتوح مع شرط الحد الأدنى من القدرات موجه للمؤسسات المتخصصة والمؤهلة في مجال البناء أو الأشغال العمومية، الحائزة على شهادة التأهيل والتصنيف المهني من الصنف 01 فما فوق، سارية المفعول، والتي تمتلك خبرة مهنية في المجال، حيث يحق لها المشاركة في المناقصة.

يجب على المتعهدين تبرير خبرتهم المهنية من خلال شهادة حسن التنفيذ أو شهادة الخدمة المنجزة أو محضر استلام (مؤقت أو نهائي) يحمل عبارة «دون تحفظات»، صادرة عن هيئات عمومية، ولا يتجاوز تاريخها خمس (05) سنوات.

يمكن لممثلي المؤسسات المهتمة التقدم من أجل سحب دفتر الشروط من المديرية العملياتية لاتصالات الجزائر لولاية وهران-دائرة المشتريات الكائنة بـ:

شارع شايلة علي رقم 06 المقري، وهران
مقابل دفع **ألفي دينار جزائري (00 .2000 دج)** على رقم الحساب المفتوح في البنك الوطني الجزائري بوهران 00100951030000055**2** مفتاح 20

ملاحظة: يسمح بالتجمع المؤقت للمؤسسات بمناسبة المشاركة في هذا الطلب للعروض.

يجب أن تتكون العروض من :
- الملف الإداري :موضوع داخل ظرف مغلق لا يحمل إلا عبارة "ملف إداري"
- العرض التقني :موضوع داخل ظرف مغلق لا يحمل إلا عبارة "عرض تقني"
- العرض المالي :موضوع داخل ظرف مغلق لا يحمل إلا عبارة "عرض مالي"

يوضع الملف الإداري والعرضان التقني والمالي في أظرفة منفصلة ومغلقة، مع الإشارة على كل ظرف إلى اسم المؤسسة وإلى موضوع العرض مع وضع العبارة المناسبة على كل ظرف" ملف إداري"،" عرض تقني "و" عرض مالي"

توضع الأظرفة الثلاثة في ظرف واحد مغلق ومبهم التسمية يحمل العبارة التالية:

طلب عروض وطني مفتوح مع شرط الحد الأدنى من القدرات
رقم32 /اج/ م ع ا 31 /م ف د م / د م ا / 2025
أشغال إنجاز إطارات معدنية لغرف الهاتف مع ملئها بالخرسانة المسلحة لفائدة مديرية العمليات للاتصالات
لا يفتح الا من طرف لجنة فتح الأظرفة وتقييم العروض

على المتعهدين إرفاق جميع الوثائق المدونة في دفتر الشروط.
حددت فترة تحضير العروض بـ **خمسة عشر (15) يوما تقويميا** ابتداء من تاريخ أول صدور هذا الإعلان في الجريدة باللغة الوطنية واللغة الفرنسية وفي الموقع الإلكتروني: www.safqatic.dz، من الساعة **08سا00** حتى الساعة **14سا00**.
في حالة ما إذا صادف يوم الإيداع يوم راحة أسبوعي أو قانوني يؤجل تاريخ الإيداع إلى اليوم المفتوح الموالي وفي نفس التوقيت

تودع العروض على مستوى المديرية العملياتية/ دائرة المشتريات بوهران على العنوان التالي شارع **شايلة على رقم 06 المقري، وهران .**
المتعهدون مدعوون لحضور جلسة فتح الأظرفة التي ستعقد في اليوم الموافق ليوم نهاية إيداع العروض على الساعة **14 سا 00** بمقر المديرية العملياتية لاتصالات الجزائر بوهران.
يبقى المتعهدون ملتزمين بعروضهم طيلة مدة **180** يوما وذلك ابتداء منذ تاريخ فتح الأظرفة.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة السكن و العمران و المدينة والتهيئة العمرانية
مديرية السكن لولايـة الجلفة
مصلحـــة الإدارة و الوسائـــل

إعذار رقم : 02

بمقتضى البنـود التعاقدية للصفقـة عليهـا من طرف المراقب الميزانياتي تحت رقم: 908 بتاريخ: 2025/05/18 ، و بخصوص اشغال: الحصة 05 : انجاز نصف داخلي 200 وجبة لفائدة متوسطة قاسم رابح مجبارة.

و بناء على مايلي :

- أمر ببدأ الأشغال تحت رقم 24 و المؤرخ بتاريخ 2025/05/19.
- الإعذار الأول تحت بتاريخ 2025/08/04
- التأخر في الأشغال و عدم توفير اليد العاملة و الإهمال الكلي للورشة مع انتهاء الآجال التعاقدية .

يوجه هذا الإعذار لمؤسسة أشغال البناء : **بن يحيى حمزة** الكائن مقرها بـ : عين وسارة ولاية الجلفة ، ابتداء من تاريخ صدوره في الجرائد الوطنية و كذا النشرة الرسمية لصفقات المتعامل العمومي BOMOP في اجل أقصاه 04 أيام للإنطلاق في المشروع .
علما انه في حالة عدم الاستجابة لأحكام هذا الإعذار سيتم تطبيق الإجراءات المنصوص عليها في القوانين سارية المفعول.

الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة

ولاية : بومرداس
دائرة: خميس الخشنة
بلدية: أولاد موسى
الرقم: 2025/88

السيد: رئيس المجلس الشعبي البلدي
لبلدية أولاد موسى
الى السيد(ة): بلخير عبد الكريم
مسير شركة EURL BELKHEIR ABDELKRIM
للأشغال العمومية

الموضوع: آخر إعذار قبل الفسخ

يؤسفنا أن نمنحكم آخر إعذار من أجل تدعيم الورشات و إتمام انجاز أشغال المشاريع التالية:

- تهيئة طريق حي الأمل على مسافة 900 متر طولي.

- أشغال التهيئة الحضرية حي 200 مسكن.

خلال اجل 72 ساعة من تبليغ هذا الاعذار و في حالة عدم الامتثال لهذا الاعذار سنضطر إلى

تطبيق الإجراءات القانونية (فسخ و وضع المؤسسة في القائمة السوداء).

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية إيليـزي
دائرة إن أمناس
بلدية إن أمناس
الرقم التعريف الجبائي:098433065066615

إعلان عدم جدوى

طبقا للمادة 49 من القانون رقم 12/23 المؤرخ في:2023/08/05المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية.
يعلن السيد رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية إن امناس ولاية ايليزي المؤسسات المشاركة في الاعلان عن طلب العروض المفتوح مع اشتراط قدرات دنيا رقم: 08/ 2025 المتضمنة مشروع :
انجاز مخازن كبيرة بمخطط شغل الأراضي رقم 12

عدم جدوى طلب العروض المذكور أعلاه طبقا لأحكام القانون رقم 12/23 المؤرخ في:2023/08/05المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية ، بسبب الخروج العرض الوحيد المؤهل عن الغلاف المالي

قراءة في عام التغييرات الوزارية، الجلسات الوطنية للسينما، ومعضلة "الموسمية" التي تلتهم الأثر

الثقافة الجزائرية في 2025 عودة بن دودة وتحدي الانتقال من "ثقافة المناسبات" إلى اقتصاد المعنى

● السينما.. بين السجاد الأحمر و"عنق زجاجة" التوزيع ● قطاع الكتاب.. واجهة لامعة وعمق ينزف ● أبو الفنون.. التحرر من قبضة "الموسمية"

لم يكن عام 2025 مجرد محطة زمنية عابرة في سجل الثقافة الجزائرية، بل كان "عاما مفصليا" بامتياز، اتسم بحراك إداري ورؤيوي وضع القطاع أمام مرآة الحقيقة، فبين إنهاء مهام الوزير السابق زهير بللو وتكليف الوزيرة السابقة مليكة بن دودة مجددا بحقيبة القطاع، لم تكن الحقيبة الوزارية هي ما تغير فحسب، بل طُرحت من جديد أسئلة الجدوى والاستمرارية في قطاع يصارع بين إرث البيروقراطية وطموحات الحداثة.

حياة سرتاح

شكل التغيير الذي طرأ على رأس وزارة الثقافة والفنون في فترة زمنية متقاربة دلالة قوية على عدم الرضا عن "الاستقرار"، ففسرت عودة مليكة بن دود بتركيزها المعروف على "الفلسفة الثقافية" وإعادة الاعتبار للمثقف كشريك، على أنها فرصة لاستدراك مسارات كادت أن تغرق في التسيير الظرفي.

الثقافة كقوة ضاربة

من أبرز ملامح 2025 هو البروز الواضح لوعي رسمي يرى في الثقافة "قوة رمزية واقتصادية" لا تقل أهمية عن القطاعات السيادية الأخرى. بدأ الخطاب الإصلاحي يتسلل إلى أروقة الوزارة، متحدثا عن "إعادة الهيكلة" و"الصناعات الثقافية"، ومع ذلك، ظل هذا الخطاب يصطدم بواقع "الآليات التقليدية" في الدعم والتنظيم فبينما كانت الطموحات تتجه نحو الرقمنة والتحرر من ريع الدولة، بقيت الممارسات على الأرض رهينة البيروقراطية الورقية والولاءات التنظيمية القديمة.

فخ "المهرجانات".. كثافة في العرض وهشاشة في الأثر

تظل المعضلة الكبرى التي رصدتها حصيلة هذا العام هي الرّهان المفرط على "التظاهرات الكبرى" كأداة وحيدة للتنشيط الثقافي. لقد شهدت سنة 2025 زخما في المهرجانات والمناسبات الرسمية، لكن المحللين يجمعون على وجود فجوة سحيقة بين "كثافة النشاط الظاهر" وبين "محدودية الأثر البنيوي". فالمهرجان ينتهي بانطفاء أضواء المنصة، ليبقى الفعل الثقافي الجواري والمؤسساتي (المكتبات، دور السينما، المسارح الجوارية) في حالة ركود بانتظار مناسبة أخرى.

السينما الجزائرية في 2025.. بين "زخم" المهرجانات و"عنق زجاجة" التوزيع

لم يكن عام 2025 عاما عاديا بالنسبة للفن السابع في الجزائر؛ فقد وضع القطاع تحت مجهر التشريح السياسي والثقافي بشكل غير مسبوق، وبين أضواء المهرجانات الدولية التي عادت لتعانق المدن الجزائرية، وبين الكواليس التي تضج بأسئلة الوجود والاستمرارية، ترسم السينما الجزائرية ملامح مرحلة انتقالية حرجة، تبحث فيها عن هوية "صناعية" تتجاوز منطق المناسباتية.

شكّل حضور رئيس الجمهورية للجلسات السينمائية الوطنية المنعقدة هذا العام نقطة تحول رمزية وجوهرية. لم تعد السينما تعامل كقطاع "تكميلي"، بل كورشة مفتوحة لإرساء صناعة حقيقية. تمحور النقاش حول ضرورة الانتقال من "الدعم الظرفي" الذي طالما استنزف الخزينة دون نتائج مستدامة، إلى رؤية اقتصادية تربط التمويل بجودة المشاريع وجدواها التجارية والفنية.هذا التوجه نحو "الاحترافية" ووضع قطاعات الإنتاج، التكوين، والتوزيع في صلب النقاش العمومي، عكس رغبة الدولة في بناء مؤسسات سينمائية قوية. ومع ذلك، يرى فاعلون في القطاع أن هذه الرؤية تصطدم بواقع إداري وتقني لا يزال يحتاج إلى الكثير من "الرقمنة" والمرونة.

على صعيد التظاهرات، عاشت الجزائر "فورة" سينمائية أعادت الاعتبار للفيلم العربي والمتوسطي. من مهرجان وهران الدولي للفيلم العربي الذي استعاد بريقه، إلى مهرجان عنابة للفيلم المتوسطي، وصولاً إلى تيميمون التي احتضنت الفيلم القصير في عمق الصحراء.هذه المواعيد، بالإضافة إلى مهرجانات "الجزائر الدولي للسينما"، "سينما وأدب المرأة"، و"إيمدغاسن"، لم تكن مجرد عروض للأفلام، بل تحولت إلى منصات للنقاش الفكري واللقاءات المهنية. لكن، وخلف بريق السجاد الأحمر، يبقى السؤال المطروح: أين يذهب الفيلم الجزائري بعد انطفاء أضواء المهرجان؟.

الحقيقة المرة التي كشفها عام 2025 هي "القطيعة" بين المهرجانات والجمهور العريض. فرغم الثراء الفني، لا تزال شبكة التوزيع الوطنية تعاني من شلل شبه تام. قاعات العرض قليلة، وكثير منها لا يزال مغلقاً أو يفتقر للتجهيزات الحديثة، مما يجعل الفيلم الجزائري حبيس "العلب" أو مقتصراً على نخب المهرجانات، هذا الانسداد لم يقتصر على العرض فحسب، بل امتد إلى الإنتاج؛ حيث بقيت العديد من المشاريع السينمائية معلّقة، وتوقفت عجلة الدوران في استوديوهات كثيرة، مما خلق حالة من الإحباط في الأوساط المهنية.

مع نهاية العام، وتحديدا في شهر ديسمبر، خرج مهنيو السينما عن صمتهم بوجه لافت، موجهين رسالة مفتوحة إلى رئيس الجمهورية. لخصت وجع القطاع: المطالبة ببيئة عمل مستقرة، تفعيل ميكانيزمات التمويل المجمدة، وحماية المكاسب التي تحققت في الجلسات الوطنية من البيروقراطية.

قطاع الكتاب 2025.. وفرة في الإصدارات وأزمة في الحضور اليومي

شكلت سنة 2025 محطة استثنائية في مسار قطاع الكتاب في الجزائر، حيث امتزجت فيها مظاهر الحركية الثقافية الكبرى بالهواجس البنيوية القديمة المتجددة. فبين صالون دولي أبهر المتابعين بأرقامه، وبين مكتبات تغلق أبوابها في صمت، يجد الكتاب الجزائري نفسه أمام مفارقة "الحضور المؤسساتي القوي مقابل الهشاشة المجتمعية".

تظل الدورة السابعة والعشرون للصالون الدولي للكتاب هي "الترمومتر" الذي يقاس به نبض القطاع. بمشاركة قياسية بلغت حوالي 1254 دار نشر من 49 دولة، تحول الصالون إلى تظاهرة وطنية تتجاوز مجرد بيع الكتب إلى كونها فعلاً اجتماعياً شاملاً.

لقد كشفت هذه الدورة عن تنوع لافت في العرض الثقافي؛ حيث لم يعد التركيز مقتصرًا على الأدب الشعبي، بل برزت بقوة دراسات "أدب الذاكرة" والبحوث الأكاديمية الصادرة عن دور عريقة مثل "المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية" و"دار القصبة". هذا الحضور المكثف لكتب التاريخ الوطني يؤكد أن الكتاب لا يزال يمثل الوعاء الأول للنقاش العمومي حول الهوية والذاكرة.

المبشر في عام 2025 هو أن حركية الكتاب لم تعد رهينة الصالون الدولي فحسب. فقد شهدت الفضاءات الثقافية والمكتبات المستقلة "صحوة" نسبية من خلال تنظيم ندوات وجلسات توقيع، مما ساهم في تحويل الكتاب إلى أداة للتفكير النقدي المستمر. هذا النفس الجديد منح فرصة لكتّاب من أجيال مختلفة، وخاصة الأصوات الشابة في مجالات السرد المعاصر، لتجد صدىً إعلاميًا ونقديًا واعدًا.

رغم هذه الصورة المشرقة، يصطدم واقع الكتاب في الجزائر بحقائق قاسية على الأرض. ففي الوقت الذي تمتلئ فيه رفوف المعارض بآلاف العناوين، تواصل شبكة التوزيع انكماشها. إن تركز العرض في العاصمة والمدن الكبرى خلق "فجوة معرفية" جغرافية، حيث تعاني مناطق واسعة من غياب كلي لنقاط البيع.

الأكثر إثارة للقلق هو إعلان عدد من المكتبات العريقة لإفلاسها وإغلاق أبوابها نهائيًا، مما يعكس ضعف المنظومة الاقتصادية التي تحمي صانعي الكتب. هذا التآكل في البنية التحتية للقراءة جعل الكتاب حاضرًا في المناسبات الكبرى، لكنه "ضيف عابر" في الحياة اليومية للمواطن.

مسرح الجزائر في 2025.. فشل متجدد في التحرر من "الموسمية"

لم يكن عام 2025 عاماً عاديـــاً بالنسبة لأبي الفنون في الجزائر؛ فقد شهدت الخشبات الجزائرية حركية غير مسبوقة، اتسمت بكثافة التظاهرات وتعدد المقاربات الجمالية، ليعيد هذا الزخم طرح الأسئلة الجوهرية حول قدرة الفعل المسرحي على التحول من "حـــدث نخبوي مؤقت" إلى "ممارسة شعبية مستمرة".

توجت هذه السنة بالنسخة الأخيرة من المهرجان الوطني للمسرح المحترف، الذي تحول إلى مختبر مفتوح لعرض نتاجات المسارح الجهوية. لم يكن المهرجان مجرد واجهة للعروض، بل كشف عن نضج واضح في "الرهانات الجمالية"، حيث برز تباين مثمر بين المخرجين الشباب الذين يميلون نحو التجريب واستخدام التكنولوجيا، وبين المخرجين الذين يحافظون على القوالب الكلاسيكية مع تطعيمها بلمسات معاصرة. هذا التنوع يعكس حيوية داخل المؤسسات المسرحية الوطنية، التي سعت جاهدة لتقديم "فرجة" لا تخلو من العمق الفلسفي والاجتماعي.

وفي سياق البحث عن خصوصية الهوية، واصل مهرجان الصحراء الدولي للمسرح بأدرار تميزه، مقدماً نموذجاً مغايراً للمسرح التقليدي. من خلال استغلال الفضاءات المفتوحة والالتحام المباشر مع البيئة المحلية، نجح المهرجان في تحطيم "الجدار الرابع" بين الممثل والمتفرج. إن اشتغال مسرح الصحراء على الموروث والبيئة يمثل محاولة جادة للخروج بالمسرح من القاعات المغلقة إلى الفضاءات الرحبة، وهو ما يمنحه بعداً أنثروبولوجياً يتجاوز مجرد العرض الفني.

ورغم نشاط المسارح الجهوية وتكثيف الورشات التكوينية التي استهدفت صقل المواهب في مختلف الولايات، إلا أن هذه الكثافة الكمية تصطدم بواقع "محدودية التداول". فالعروض القوية التي تُنتج في ولاية معينة غالباً ما تبقى حبيسة جدران مسرحها الجهوي، ولا تصل إلى الجمهور في الولايات المجاورة إلا في حالات نادرة. هذا الانحباس الجغرافي حال دون بناء "جمهور مسرحي واسع" يمتلك ثقافة المشاهدة الدائمة، وجعل من المسرح نشاطاً يزدهر في المناسبات والمهرجانات فقط.

نحو سياسة ثقافية "يومية"

إن المعضلة التي كشفها عام 2025 تكمن في أن المسرح لا يزال "محصوراً داخل الفضاءات المؤسساتية". فالنجاح في تنظيم المهرجانات الكبرى لا يغني عن الحاجة لسياسات ثقافية تجعل من الذهاب إلى المسرح طقساً أسبوعياً للمواطن الجزائري.

إن الانتقال بالمسرح من "الحدث الموسمي" إلى "الممارسة اليومية" يتطلب جرأة في التوزيع، وتفعيلاً حقيقياً للجولات المسرحية، وربما إعادة النظر في طريقة تسويق العرض المسرحي ليكون قادراً على استقطاب فئات اجتماعية جديدة بعيداً عن دائرة المهتمين التقليديين.

بسبب الجوع والحروب

2025 كان الأسوأ لأطفال غزة والسودان

أكدت منظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسيف « أن الجوع والحروب والأمراض يهدد حياة ملايين الأطفال خلال عام 2025، وقالت المنظمة -في تقريرها االسنوي، إن أطفالا في مناطق النزاعات، مثل السودان وقطاع غزة يواجهون يوميا خطر الموت".

ففي مناطق من دارفور بالسودان رصدت المنظمة الاممية المجاعة عامي 2024 و2025، أما في قطاع غزة فتم الإعلان عن مجاعة في أجزاء من مدينة غزة خلال صيف 2025 بعد العدوان الصهيوني والحصار الذي منع وصول المساعدات، ورغم عدم وجود مجاعة حاليا فإن الوضع لا يزال هشا حيث يعاني 100 ألف طفل في القطاع من انعدام شديد للأمن الغذائي، حسب التقرير.

وأشارت "يونيسيف" إلى أن عدد الأطفال في مناطق الأزمات والصراعات لم يكن بهذا الحجم من قبل إذ يعيش نحو طفل من بين كل خمسة أطفال في هذه الظروف، أي ما يقارب ضعف العدد في منتصف تسعينيات القرن الماضي، كما سجلت الأمم المتحدة أعلى مستوى لانتهاكات جسيمة لحقوق الأطفال والهجمات على العاملين في المجال الإنساني بعدما تم توثيق 41 ألفا و370 انتهاكا خطيرا في عام 2024 بزيادة 25% عن العام السابق.

وفي السياق، أوضح كريستيان شنايدر، المدير التنفيذي للمنظمة الأممية في ألمانيا – أنها سجلت أول مرة في عام واحد حدوث مجاعة في كل من قطاع غزة والسودان، مشيرا الى، أن،

"المجاعة في الحالتين كانت من صنع الإنسان بسبب الحرب والصراعات"، وأبرز شنايدر أن "الجوع وفقر الأطفال ليسا قدرا مثل كارثة طبيعية تفاجئنا، بل يعكسان فشلا صارخا في سياساتنا العالمية ومجتمعاتنا تجاه الأطفال"، مضيفا أن الأطفال "يدفعون الثمن الأكبر رغم أنهم أبرياء من هذه الصراعات".

ق. د/ الوكالات

دعت المجتمع الدولي للتحرك ووقف هذه الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي الإنساني

«الأونروا» تستنكر قرار الكيان الصهيوني بقطع الكهرباء والمياه عن مكاتبها في القدس

استنكر المتحدث باسم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا), عدنان أبو حسنة، أمس، قرار الكيان الصهيوني بقطع الكهرباء والمياه عن مكاتب الوكالة في مدينة القدس المحتلة، داعيا في الوقت ذاته المجتمع الدولي إلى التحرك للوقوف في وجه هذه الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي الإنساني.

وقال أبو حسنة أن الكيان الصهيوني «يواصل هجماته ضد الأونروا ليس فقط من خلال عمليات التضليل والتشكيك في دور الوكالة وأدائها في فلسطين، بل يقوم بإجراءات عبر سن قوانين جديدة لمنع الأونروا من مواصلة تقديم خدماتها في منطقة القدس الشرقية».

وشدد ذات المسؤول على التداعيات الخطيرة لهذا القرار الذي ينص أيضا على مصادرة جميع ممتلكات الوكالة سواء داخل المقر الرئيسي أو التدريب المهني المعروف بـ»المعهد التاريخي» الذي انشئ منذ أكثر من 70 عاما، لافتا إلى أن مثل هذه القرارات تعد انتهاكا صارخا لجميع المواثيق الدولية.

وأوضح أبو حسنة أن حملة الاحتلال ضد الوكالة ممنهجة وتستهدف القضاء على دورها الإنساني سواء في غزة أو الضفة الغربية بما فيها القدس المحتلة، مشيرا إلى أن هذا القرار سيؤدي إلى توقيف عمليات الأنروا في المراكز التي لا زالت تعمل في فلسطين.

وأضاف متحدث «الأونروا» أن الاحتلال يواصل استهداف جميع العاملين في الوكالة خاصة داخل المخيمات التابعة لها في غزة والقدس, منوها بدور الوكالة المهم في دعم قضية اللاجئين الفلسطينيين وإغاثة المتضررين من الحرب التي استمرت على مدار عامين كاملين خاصة في ظل سوء الأحوال الجوية التي أسفرت عن تفاقم المعاناة الإنسانية جراء اجتياح مياه الأمطار خيام النازحين في غزة.

وكالات

شددت على إيقاف أي دعم عسكري أو مالي لأي طرف كان داخل هذا البلد

السعودية تمهل الإمارات 24 ساعة لانسحاب قواتها من اليمن

تكشف التطورات الأخيرة في اليمن عن دور الإمارات في تصعيد الأزمة بهذا البلد، حيث دعمت وصول أسلحة ومعدات قتالية لمناطق حساسة دون تصاريح رسمية، مما أدى إلى اشتباكات وتوترات عسكرية مباشرة في حضرموت والمهرة، هذه التدخلات لم تقتصر على الجانب العسكري، بل شملت تحريك ميليشيات محلية ضد مؤسسات الدولة، ما دفع الحكومة اليمنية لإلغاء اتفاقية الدفاع المشترك وفرض حظر شامل على الموانئ والمنافذ، ويبرز هذا السلوك الإماراتي كعامل أساسي في تأجيج الصراع وتعطيل جهود السلام في اليمن، وفي بيان شديد اللهجة أكدت السعودية أمس، على أهمية استجابة دولة الإمارات لطلب اليمن بخروج قواتها العسكرية من الجمهورية اليمنية خلال 24 ساعة وإيقاف أي دعم عسكري أو مالي لأي طرف كان داخل اليمن.

إعلان حالة الطوارئ وحظر على الموانئ والمنافذ باليمن

أعلن رئيس مجلس القيادة الرئاسي باليمن القائد الأعلى للقوات المسلحة، رشاد محمد العليمي، حالة الطوارئ في البلاد ابتداء من يوم أمس، ولمدة 90 يوما قابلة للتمديد، وفرض الحظر على كافة الموانئ والمنافذ، ودعا المجلس، في تقرير صادر عنه أوردته وكالة الأنباء اليمنية "سبأ"، جميع القوات والتشكيلات العسكرية في محافظتي حضرموت والمهرة الى التنسيق التام مع قيادة تحالف دعم الشرعية والعودة فورا لمواقعها ومعسكراتها الأساسية .

وأضاف العليمي أنه يمنح محافظي حضرموت والمهرة كافة الصلاحيات لتسيير شؤون المحافظتين والتعاون التام مع قوات درع الوطن حتى استلامها للمعسكرات. كما يفرض حظر جوي وبحري وبري على كافة الموانئ والمنافذ لمدة 72 ساعة من تاريخ هذا الإعلان باستثناء ما يصدر بإذن وتصريح رسمي من قيادة تحالف دعم الشرعية، مشددا في الوقت نفسه على التزام جميع الجهات في الدولة بتنفيذ هذا الإعلان والتقيد به.

"التحالف العربي" يعلن استهداف أسلحة وعربات قتالية بميناء المكلا

أعلن التحالف العربي، أمس، عن تنفيذ "عملية عسكرية محدودة" استهدفت عبر قصف جوي أسلحة وعربات قتالية بعد وصولها على متن سفينتين إلى ميناء المكلا، وأفاد التحالف بأنّ "العملية العسكرية المحدودة" جاءت استنادا لطلب رئيس مجلس القيادة الرئاسي اليمني، رشاد العليمي، واستهدفت أسلحة وعربات قتالية أفرغت من سفينتين كانتا قادمتين من ميناء الفجيرة الإماراتي إلى ميناء المكلا دون الحصول على التصاريح الرسمية من قيادة التحالف، وفق المصدر، كما لفت المصدر عينه إلى أن طاقم السفينتين قام بتعطيل أنظمة التتبع وإنزال كمية كبيرة من الأسلحة والعربات القتالية بميناء المكلا ما يهدف إلى تأجيج الصراع، وهو ما يعد مخالفة صريحة لفرض التهدئة والوصول لحل سلمي.

السعودية تمهل الامارات 24 ساعة لإخراج قواتها العسكرية من اليمن

قالت وزارة الخارجية السعودية إن «المملكة تعرب عن أسفها لما قامت به دولة الإمارات العربية المتحدة من ضغط على قوات المجلس الانتقالي الجنوبي لدفعها للقيام بعمليات عسكرية على حدود المملكة الجنوبية في محافظتي حضرموت والمهرة، وهو ما يُعد تهديدًا للأمن الوطني للمملكة، وللأمن والاستقرار في الجمهورية اليمنية والمنطقة»، وأضافت الخارجية السعودية في بيان: «إن الخطوات التي قامت بها دولة الإمارات العربية المتحدة تُعد بالغة الخطورة، ولا تنسجم مع الأسس التي قام عليها تحالف دعم الشرعية في اليمن، ولا تخدم جهوده في تحقيق أمن اليمن واستقراره. وتؤكد المملكة في هذا الإطار أن أي مساس أو تهديد لأمنها الوطني هو خط أحمر، ولن تتردد حياله في اتخاذ كافة الخطوات والإجراءات اللازمة لمواجهته وتحييده».

ووفقًا لبيان وزارة الخارجية السعودية، «تشدد المملكة على أهمية استجابة دولة الإمارات العربية المتحدة لطلب الجمهورية اليمنية بخروج قواتها العسكرية من الجمهورية اليمنية خلال أربع وعشرين ساعة، وإيقاف أي دعم عسكري أو مالي لأي طرفٍ كان داخل اليمن».

اليمن يلغي اتفاقية الدفاع المشترك مع الإمارات

أعلن رئيس مجلس القيادة الرئاسي اليمني، رشاد العليمي، أمس، إلغاء اتفاقية الدفاع المشترك مع الإمارات، وقال إنه يتعين على كل القوات الإماراتية ومنسوبيها الخروج من جميع الأراضي اليمنية في غضون 24 ساعة، كما أعلن العليمي في بيان نشرته وكالة الأنباء اليمنية "سبأ" فرض حظر جوي وحصار بحري وبري لمدة 72 ساعة في اليمن، مضيفا أنه يجب أن يصرح التحالف الذي تقوده السعودية بالاستثناءات من الحصار، وطالب القرار "قوات درع الوطن التحرك وتسلم كافة المعسكرات في محافظتي حضرموت والمهرة"، وأكد العليمي أن "الدولة ستواجه أي تمرد على مؤسساتها بحزم وفقا للدستور"، مشددا على أن دماء اليمنيين "خط أحمر" لا يمكن التهاون فيه، وقال: "دماء اليمنيين خط أحمر، لا تهاون فيه ولا تساهل بشأنه، وإن الدولة التي قدمت بشجاعة كل التنازلات من أجل حماية أرواح مواطنيها، لن تقف مكتوفة الأيدي أمام من يستهين بكرامتهم، أو يزج بهم في مغامرات طائشة"، وتابع: "سنستخدم في سبيل ذلك كامل صلاحياتنا الدستورية، خاصة في ضوء استمرار الانتهاكات ضد المدنيين في محافظتي حضرموت والمهرة، ورفض المجلس الانتقالي الجنوبي لإنهاء التصعيد، وعدم عودة قواته إلى معسكراتها خارج المحافظتين رغم الوعود التي وصلتنا بأن هناك تجاوبا مع جهود الوساطة التي قامت بها السعودية للتهدئة".

محلل سعودي: ما يجري بجنوب اليمن تمزيق للبلاد

تتجه بوصلة الموقف السعودي من التصعيد الأخير في جنوب اليمن نحو الحسم، في ظل قراءة رسمية تعتبر ما يجري في حضرموت والمهرة خروجا صريحا على المرجعيات السياسية والقانونية التي تحكم مسار التسوية، وتهديدا مباشرا لوحدة اليمن وأمن الإقليم، ويرى الأكاديمي والمحلل السياسي السعودي خالد باطرفي، في تصريح نقلته قناة «الجزيرة» القطرية أن التطورات الأخيرة لا يمكن فصلها عن سياق الانقلابات التي عرفها اليمن خلال العقد الماضي، معتبرا أن ما يحدث في الشرق يعيد إنتاج منطق القوة ذاته الذي فرضه الحوثيون عام 2014 حين انقلبوا على مخرجات الحوار الوطني، ويشير باطرفي إلى أن الحوثيين رفضوا حينها نتائج التوافق السياسي لأنها لا تمنحهم السيطرة الكاملة، ما قاد إلى انقلاب عسكري استدعى تدخل التحالف وصدور قرارات دولية أبرزها قرار مجلس الأمن 2216، الذي رسم 3 مرجعيات واضحة للحل لم يلتزم بها الحوثي.

وبحسب المحلل السعودي، فإن المشهد اليوم يتكرر ولكن بفاعلين مختلفين، حيث تشهد المحافظات الشرقية تمردا على المرجعيات نفسها، من قوى تسعى للاستئثار بالسلطة خارج إطار صناديق الاقتراع والقوانين الدولية، وبدون أي تفويض حقيقي من السكان المحليين.

ويذهب باطرفي إلى أبعد من ذلك حين يشكك في قدرة المجلس الانتقالي الجنوبي على إدارة مناطق جديدة، معتبرا أن عجزه عن تقديم نموذج حكم مستقر في عدن يجعل ادعاءه القدرة على إدارة حضرموت، أكبر أقاليم اليمن، بالقوة أمرا غير قابل للتصديق سياسيا ولا واقعيا، ويأتي هذا التوصيف في وقت أعلن فيه رئيس مجلس القيادة الرئاسي اليمني رشاد العليمي حزمة قرارات غير مسبوقة، شملت المطالبة بخروج القوات الإماراتية خلال 24 ساعة، وإعلان حالة الطوارئ، وإلغاء اتفاقية الدفاع المشترك مع أبوظبي، كما فرض المجلس الرئاسي حظرا جويا وبريا مؤقتا على المنافذ، متهما الإمارات بشحن أسلحة إلى ميناء المكلا لدعم قوات المجلس الانتقالي، في خطوة اعتبرها العليمي تهديدا مباشرا للمركز القانوني للدولة اليمنية.

ق. د/ الوكالات

الصحراء الغربية:

توالي ردود الفعل المنددة بقمع الاحتلال المغربي للمناضلين الصحراويين

تتوالى ردود الفعل المنددة باستمرار قوات الاحتلال المغربي في قمع المناضلين الصحراويين في الجزء المحتل من الصحراء الغربية، وذلك على خلفية ما تعرضت له عضو المرصد الصحراوي للطفل والمرأة، المعلومة عبد الله، بمطار مدينة العيون المحتلة.

وكانت المعلومة عبد الله قد تعرضت يوم الجمعة 26 ديسمبر الجاري لتفتيش دقيق واستفزازي مهين بمطار مدينة العيون المحتلة من طرف أجهزة المخابرات المغربية، بعد عودتها من مخيمات العزة والكرامة، حيث شاركت في فعاليات المؤتمر الوطني لاتحاد شبيبة الساقية الحمراء ووادي الذهب بمخيمات اللاجئين الصحراويين.

وفي هذا الإطار، أدانت الجمعية الصحراوية لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة من طرف الدولة المغربية في بيان لها ب «شدة», ما تعرضت له المناضلة الصحراوية من تفتيش «مهين وحاط بالكرامة الإنسانية», مشددة على أن سياسة القمع والترهيب «لن تثني الصحراويين عن مواصلة نضالهم من أجل الحرية والاستقلال».

وأكدت الجمعية الصحراوية، أن هذا التفتيش «المهين والاستفزازي، الذي تم بشكل انتقائي مقصود ودون أي مبرر قانوني، يشكل انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان ولا يمكن فصله عن الخلفية السياسية والنضالية لهذه المناضلة الصحراوية».

واعتبرت أن هذا السلوك القمعي «يندرج ضمن «سياسة ممنهجة» لسلطات الاحتلال المغربي تقوم على «التضييق والترهيب والانتقام من المدافعين عن حقوق الإنسان في الجزء المحتل من الصحراء الغربية وفرض حصار أمني خانق على الأراضي الصحراوية المحتلة», في خرق سافر للمواثيق الدولية، وعلى رأسها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية».

من جهتها، شجبت لجنة حماية المدنيين الصحراويين بتجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان بالصحراء الغربية «كوديسا», المعاملة «المهينة والحاطة بالكرامة الإنسانية» في حق المناضلة الصحراوية واعتبرته «تضييقيا وانتهاكا صارخا لحقوقها الأساسية ويعكس سياسة تمييزية وعنصرية ممنهجة بما يؤكد الطابع الانتقامي لهذا السلوك بسبب انخراطها في الأنشطة الحقوقية والمدنية السلمية».

وشددت ذات الهيئة على أن ما تعرضت له المعلومة عبد الله «يندرج ضمن سياسة ممنهجة ضد المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان بهدف ترهيبهم والتضييق عليهم والانتقام منهم، في خرق سافر للمواثيق الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان وعلى رأسها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان», محملة قوة الاحتلال المغربي «المسؤولية القانونية الكاملة» عن هذا الانتهاك الخطير.

ودعت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الى التدخل العاجل لحماية المدافعين الصحراويين ورصد هذه الانتهاكات الجسيمة، مجددة مطالبتها بـ «تمكين بعثات دولية مستقلة من مراقبة أوضاع حقوق الإنسان في الصحراء الغربية المحتلة دون قيود».

وكالات

من روبوتات الرفقة إلى التهديدات الكمية.. خريطة طريق لمستقبل تكنولوجي أكثر شمولاً وأمناً

5 توجهات تقنية تعيد تشكيل وجه العالم بحلول 2026

مع اقتراب عام 2026 الذي يشارف على الحلول يوم غد تتشكل ملامح واقع جديد لا تقتصر فيه التكنولوجيا على تحسين الكفاءة فحسب، بل تمتد لتلمس جوهر الاحتياجات الإنسانية. في هذا المستقبل القريب، يبرز نموذج "الذكاء الاصطناعي داخل الحلقة الإنسانية"، حيث يتم تسخير الابتكار لمعالجة أزمات حقيقية تبدأ من العزلة الاجتماعية وصولاً إلى حماية الخصوصية الرقمية.

في ظل إحصائيات صادمة تشير إلى أن واحداً من كل ستة أشخاص يعانون من الوحدة — وما يتبعها من مخاطر صحية كالخرف والسكتات الدماغية — تبرز "روبوتات الرفقة" كحل ثوري. لم تعد هذه الأجهزة مجرد آلات صماء، بل أثبتت الدراسات السريرية أن تفاعل مرضى الخرف معها حسّن حالتهم النفسية بنسبة 95%.

وتفسر البيولوجيا البشرية هذا النجاح؛ إذ يميل البشر فطرياً لبناء روابط عاطفية مع أي كيان يتحرك باستقلالية، مما يحول الآلة إلى "صديق" يخفف من وطأة العزلة.

على نقيض المخاوف السائدة من فقدان الوظائف، يبشر عام 2026 بميلاد "مبرمج عصر النهضة". لن يحل الذكاء الاصطناعي محل المطور البشري، بل سيرفع من قيمة أولئك القادرين على فهم السياق التجاري، والموازنة بين التكلفة والمخاطر. إنها مرحلة "التجريد البرمجي العالي"، حيث يتفرغ الإنسان لاتخاذ القرارات الاستراتيجية والتواصل، تاركاً المهام التقنية البحتة للآلة، مما يخلق جيلاً من المطورين الأكثر شمولية وخبرة.خلف بريق الابتكار، يلوح في الأفق تهديد تقني جسيم؛ فالحوسبة الكمية تتقدم بسرعة تجعل من كسر أنظمة التشفير الحالية (مثل RSA) أمراً ممكناً في وقت أقرب مما كان متوقعاً. هذا التطور يضع البيانات المالية والشخصية في مهب الريح، مما يفرض على الحكومات والشركات ضرورة التحرك الفوري للاستثمار في "التشفير المقاوم للكم" وتحديث البنى التحتية الرقمية قبل فوات الأوان.

تاريخياً، كانت الحروب محركاً للابتكار، وعام 2026 لن يكون استثناءً. فمع تسارع الاستثمارات العسكرية في التكنولوجيا، تتقلص الفجوة الزمنية لانتقال هذه الابتكارات إلى القطاع المدني. وكما منحنا البحث العسكري سابقاً الإنترنت وGPS، فإن الموجة القادمة ستحدث ثورة في أنظمة الطوارئ والرعاية الصحية والبنية التحتية، محولةً أدوات الصراع إلى أدوات لبناء المجتمعات.

فجوة التمويل والإنتاج

غربلة "الذكاء الاصطناعي" في 2026: نهاية عصر "الكل يربح" وبداية الحساب

بعد سنوات من الصعود الصاروخي الذي غذته التوقعات المتفائلة، يبدو أن سوق الذكاء الاصطناعي يستعد لعملية "تصحيح كبرى" مع حلول عام 2026. فبينما كانت القاعدة السائدة في عام 2025 هي أن "الجميع يربح"، تشير المؤشرات المالية الأخيرة إلى انقسام حاد يلوح في الأفق بين الشركات التي تصنع التكنولوجيا الفعلية وتلك التي تكتفي بتمويلها أو حرق النقد في بنيتها التحتية.

ووفقاً لـ ستيفن بيو، المدير التنفيذي للاستثمار في صندوق "Blue Whale Growth"، فإن هذه التقلبات ليست مجرد حركة عابرة، بل هي إشارة مبكرة لمرحلة من التمييز الدقيق سيضطر المستثمرون لخوضها قريباً.

ويشير "بيو" إلى أن المستثمرين الأفراد عبر صناديق (ETFs) وقعوا في فخ عدم التفريق بين شركات تملك منتجاً بلا نموذج ربحي واضح، وشركات تنفق المليارات لبناء بنية تحتية قد تستهلك هوامش أرباحها مستقبلاً.

فرز المجموعات الثلاث: من سيصمد؟

يحدد الخبراء ثلاثة مسارات رئيسية ستحكم السوق في عام 2026:

· المبدعون (Creators): شركات مثل "OpenAI" و"أنثروبيك"، والتي استحوذت على نصيب الأسد من رأس المال الاستثماري (أكثر من 176 مليار دولار في مطلع 2025).

· الممولون (Enablers): العمالقة السبعة (Magnificent 7) مثل "مايكروسوفت" و"أمازون" و"ميتا"، الذين يمولون السباق التكنولوجي.

· صناع المكونات (Infrastructure Providers): الرابح الأكبر حالياً مثل "إنفيديا" و"برودكوم"، الذين يحصدون ثمار الإنفاق الضخم.

أحد أهم التحولات التي رصدها المقال هو تحول شركات مثل "غوغل" و"ميتا" إلى شركات ضخمة الأصول (Hyperscalers). هذا التحول يعني أن تقييم هذه الشركات كشركات برمجيات "خفيفة الأصول" لم يعد منطقياً، حيث أصبحت تستثمر بكثافة في مراكز البيانات ووحدات معالجة الرسومات، مما يغير ملف المخاطر الخاص بها بشكل جذري.

ساعة الحقيقة لعام 2026

يؤكد المحللون أن الفجوة ستتسع بين الشركات مع بدء استهلاك البنية التحتية وتدهور الأصول التقنية. وفي حين أن شركات مثل "أمازون" و"ميتا" لا تزال تحتفظ بمركز نقدي قوي رغم لجوئها للديون، إلا أن الشركات التي تعتمد على "التفاؤل" وحده، مثل بعض شركات الحوسبة الكمومية التي لم تحقق أرباحاً بعد، ستواجه ضغوطاً هائلة.

الخواتم الذكية في 2026

هل هي "الرفيق الهادئ" الذي سيسحب البساط من الساعات الذكية

بعد سنوات من ظهورها الأول كابتكار "مثير للفضول"، استطاعت الخواتم الذكية أن تحجز لنفسها مكاناً ثابتاً في سوق التقنيات القابلة للارتداء بحلول عام 2026. ورغم أنها لا تزال تُصنف كمنتج "متخصص"، إلا أن دخول عمالقة مثل "سامسونغ" عبر خاتمها Galaxy Ring غيّر قواعد اللعبة، محولاً هذه الأجهزة من مجرد إكسسوار للرفاهية إلى أداة طبية وتقنية رصينة.

حتى عام 2026، لا يزال السوق يشهد توازناً دقيقاً؛ فبينما تسيطر علامة "أورا" (Oura) بخبرتها الطويلة ونظام اشتراكها الشهري، تبرز شركات مثل "RingConn" كبدائل قوية لا تفرض رسوماً إضافية. المثير للاهتمام هو غياب الشركات الصينية الكبرى مثل "شاومي" و"أوبو" عن الصدارة حتى الآن، ما جعل "سامسونغ" اللاعب الأكبر الذي يربط الخاتم بنظام بيئي متكامل يخدم مستخدمي هواتفها بشكل حصري تقريباً.

رغم نضج التكنولوجيا، إلا أن الخواتم الذكية لن تقتل الساعات الذكية قريباً. فالخاتم لا يوفر نظام تحديد المواقع (GPS)، ولا يسمح لك بالتحكم في الموسيقى، ولا يعرض إشعارات الرسائل الفورية.

زلزال "الـ 200 ميغابكسل"

هل تطيح أوبو وفيفو بعروش سامسونج وأبل في 2026؟

يبدو أن عام 2026 لن يكون مجرد عام آخر في تقويم الهواتف الذكية، بل سيكون نقطة التحول التي قد تنهي حقبة سيطرة الأسماء التقليدية على قمة "أفضل كاميرا هاتف". فوفقاً لأحدث التسريبات التقنية، تستعد شركة "أوبو" (Oppo) لإطلاق هاتفها المرتقب Ultra Find X9، والذي يحمل مواصفات بصرية توصف بأنها "قفزة غير مسبوقة" في تاريخ التصوير المحمول.

بحسب ما نشره المسرب الشهير Digital Chat Station، فإن "أوبو" تخطط لتزويد هاتفها الجديد بكاميرتين، كل منهما بدقة 200 ميغابكسل. هذا التوجه لا يهدف فقط إلى زيادة عدد البكسلات، بل يسعى لتقديم أداء في الإضاءة المنخفضة يتفوق حتى على المستشعرات الضخمة من فئة "البوصة الواحدة".

ولن تكتفي الشركة بالعدسة الرئيسية، بل ستخصص العدسة الثانية بدقة 200 ميغابكسل للتقريب البصري عبر نظام "بيريسكوبي"، مدعومة بكاميرا تقريب ثالثة بدقة 50 ميغابكسل توفر زوم بصري يصل إلى 10 مرات، مما يضع حلول التقريب المعتمدة على الذكاء الاصطناعي لدى أبل وسامسونج في موقف حرج.

إلى جانب العضلات البصرية، من المتوقع أن ينبض قلب الهاتف بمعالج كوالكوم القادم Elite Gen 8 Snapdragon 5، مما يضمن معالجة صور فورية فائقة السرعة. ولحل معضلة استهلاك الطاقة التي تفرضها هذه الشاشات والكاميرات القوية، أكدت التسريبات أن الهاتف سيحمل بطارية "وحشية" تتجاوز سعتها 7,000 مللي أمبير/ساعة، وهو رقم قد يغير معايير الاستخدام اليومي للهواتف الرائدة.

لا تغرد "أوبو" منفردة في هذا السرب؛ إذ تشير التقارير إلى أن شركة "فيفو" (Vivo) تعمل هي الأخرى على هاتفها Ultra X300 بإعداد مماثل لكاميرات الـ 200 ميغابكسل وشاشة بدقة 2K. هذا الهجوم المنسق من الشركات الصينية يضع ضغوطاً هائلة على "سامسونج" و"أبل".

في المقابل، تشير الشائعات المحيطة بهاتف Ultra Galaxy S26 إلى أن سامسونج قد تتبنى نهجاً محافظاً، عبر الإبقاء على مستشعرها الرئيسي الحالي مع تحسينات محدودة في عدسات التقريب الواسع. هذا التباين في سرعة الابتكار قد يؤدي إلى تحول لافت في ولاء المستهلكين الباحثين عن أفضل تجربة تصوير ممك.

مصالح أمن ولاية بومرداس:

الإطاحة بشبكة إجرامية مختصة في ترويج المخدرات

وضعت شرطة خميس الخشنة ببومرداس، حدا لنشاط شبكة إجرامية مختصة في ترويج المخدرات وضبطت كمية من المؤثرات العقلية ومبلغا ماليا من العائدات الإجرامية، حسبما أفادت به مصالح أمن الولاية،

وقال ذات المصدر، بأن العملية تندرج في إطار المجهودات المبذولة لمحاربة الجريمة بشتى أنواعها، لا سيما الإتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية.

وفي هذا الصدد، تمكنت عناصر فرقة الشرطة القضائية بأمن دائرة خميس الخشنة من الإطاحة بعناصر شبكة إجرامية مختصة في الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية، وقد جاءت العملية إثر ورود معلومات لذات الفرقة مفادها قيام شبكة إجرامية بترويج المخدرات والمؤثرات العقلية في أوساط الشباب على مستوى إقليم الاختصاص، لتباشر الفرقة تحرياتها الميدانية، وبعد إعداد خطة ميدانية محكمة، تم توقيف (03) أشخاص مشتبه فيهم من عناصر الشبكة الإجرامية تتراوح أعمارهم ما بين 28 و35 سنة. أسفرت العملية عن ضبط 08 صفائح من القنب الهندي بوزن 778 غرام، 12 سلاح أبيض من مختلف الأحجام والأنواع وكمية من المؤثرات العقلية، بالإضافة إلى مبلغ مالي من العائدات الإجرامية قدره 4054000 دج.

وأشارت ذات المصالح، بأنه قد تم تقديم المشتبه فيهم أمام الجهات القضائية المختصة، بعد استيفاء كافة الإجراءات القانونية.

ف.م

موزعين على 17 شعبة مهنية

فتح نحو 4700 مقعد تكويني تحسبا لدورة فيفري القادمة بعين الدفلى

فتحت مديرية التكوين والتعليم المهنيين لولاية عين الدفلى تحسبا لدورة فيفري القادمة، 4740 مقعدا تكوينيا لفائدة الشباب، وذلك في مختلف الأنماط التكوينية، حسبما علم أول أمس من مسؤولي هذه المديرية.

وأوضح المصدر أن القطاع وتحسبا لدورة فيفري 2026، فتح 4740 مقعدا تكوينيا موزعين على 17 شعبة مهنية، منها 2660 في التكوين التأهيلي و2080 في التكوين المتوج بشهادة.

وقد برمجت خلال هذه الدورة ثلاثة تخصصات جديدة، وهي "مرشد سياحي" بملحقة خميس

مليانة التابعة للمركز الوطني المتخصص في التكوين المهني بذات البلدية و "الإنتاج الصيدلاني" بنفس الملحقة، إضافة إلى "مستشار البيع" على مستوى مركز التكوين المهني والتمهين لمليانة، وهي التخصصات التي تم اعتمادها بناء على متطلبات السوق المحلية، يضيف المصدر. تحصي حظيرة ولاية عين الدفلى 20 مؤسسة تكوينية، من بينها معهدين اثنين متخصصين في التكوين المهني و18 مركزا تكوينيا، إلى جانب ملحقتين، بطاقة استيعاب إجمالية تقدر ب 5600 متربص و1500 سرير بالنسبة للداخليات.

كما يتوفر القطاع 5 مؤسسات خاصة معتمدة ذات 250 مقعدا، إلى جانب 10 فروع منتدبة في الوسط الريفي تهدف إلى تقريب المجال من النساء الماكثات بالبيت، ما يسمح لهن بالحصول على تكوين في بعض التخصصات كتربية النحل والحيوانات الصغيرة، استنادا للمصدر.

ق.م

فيما تصل آجال الإنجاز لـ20 شهرا

رصد 3.5 مليار دج لمشروع ازدواجية الطريق الوطني رقم 83 بتبسة

تم بولاية تبسة رصد غلاف مالي يقدر بـ3,5 مليار دج لإنجاز مشروع ازدواجية الطريق الوطني رقم 83 في شقه الرابط بين بلديتي الحمامات وبئر مقدم، حسب ما كشف عنه مؤخرا المدير الولائي للإشغال العمومية بالنيابة، شمس الدين عبايدية.

وأوضح ذات المسؤول أن هذا الغلاف المالي الهام تم رصده ضمن إطار البرامج القطاعية للتنمية لسنة 2026 وسيسمح من انجاز هذه العملية على مسافة 20 كلم.

وقد تمتقسيم المشروع إلى 3 أشطر، حسب ما أشار إليه ذات المسؤول، بالنظر إلى صعوبة المنطقة الجبلية، مضيفا بأنه قد تم تحديد 20 شهرا كآجال لإنجازه.وفي سياق صيانة شبكة الطرقات أفاد عبايدية أنه تم تخصيص مبلغ إضافي يقارب 1 مليار دج، مبرزا أن العملية ستمكن من تحسين الخدمة بشبكة الطرقات الوطنية والولائية وضمان سلامة مستخدميها.

ق.م

ستسهم في تعزيز التموين بالماء الشروب

إعادة تأهيل 236 كلم من شبكات توزيع مياه الشرب بخنشلة

تم منذ مطلع السنة الجارية 2025 بولاية خنشلة، إعادة تأهيل 236 كلم من شبكات توزيع مياه الشرب حسبما استفيد بداية الأسبوع الجاري من المدير المحلي للري.

ق.م

وأوضح رشيد بن عشي في تصريح له، بأن الأمر يتعلق بإعادة تأهيل 170 كلم من شبكة توزيع مياه الشرب ببلدية خنشلة، إضافة إلى 66 كلم من الشبكات موزعة على 5 جماعات محلية أخرى.وأضاف ذات المتحدث بأنه تم في ذات السياق وضع حيز الخدمة 5 خزانات مائية جديدة بسعة 8 آلاف متر مكعب، سمحت برفع قدرة التخزين عبر مختلف بلديات الولاية خلال نفس الفترة.وأردف مدير الري لولاية خنشلة بأن إنجاز هذه المشاريع في إطار مختلف البرامج القطاعية الممركزة وغير الممركزة كلف غلافا ماليا فاق 3 مليار دج.

وأفاد بن عشي بأن قطاع الري بالولاية سيعرف خلال سنة 2026 إطلاق مشاريع إنجاز بئر عميقة بمنطقة بقاقة ببلدية الحامة على عمق 800 متر وتحويل المياه نحو بلديات يابوس، لمصارة، شيلية وبوحمامة، انطلاقا من سد تاغريست بيابوس وإعادة تأهيل شبكات توزيع مياه الشرب ببلديات دائرة بوحمامة وتثمين المياه المصفاة بمحطتي تصفية المياه المستعملة ببلديتي خنشلة وقايس، مما سيسمح باستغلالها في سقي 600 هكتار من المساحات الفلاحية.

وأكد ذات المصدر بأن وضع حيز الخدمة لمشاريع إعادة تأهيل شبكات توزيع مياه الشرب وإنجاز خزانات جديدة، سمح بتحسين تزويد السكان بهذه المادة الحيوية وتقليص التسربات مع تحسين نوعية الخدمة العمومية للمياه وحماية الصحة العمومية والبيئة.

بينما تم رفض 12 ملفا

تسوية وضعية أكثر من 7000 بناية في إطار قانون مطابقة البنايات بالبليدة

فاق عدد ملفات البنايات التي تمت تسوية وضعيتها بالبليدة في إطار القانون المتعلق بمطابقة البنايات وإتمام إنجازها، 7000 بناية، فيما تتواصل العملية لدراسة جميع الطلبات المودعة، حسب ما علم بداية الأسبوع الجاري من مصالح الولاية.

وناقشت الدورة العادية الرابعة للمجلس الشعبي الولائي، المنعقدة بمقر الولاية، ملف مدى تطبيق القانون 15/08 المؤرخ في 20 جويلية 2008 المتعلق بقواعد مطابقة البنايات و إتمام انجازها، حيث تم الكشف عن تسوية وضعية 7242 بناية في إطار هذا القانون، فيما تكشف اللجنة المكلفة بهذا الملف عملها من أجل تسوية وضعية جميع البنايات عبر إقليم الولاية.

وأوضح المسؤول التنفيذي الأول، جمال الدين حصحاص، أن نسبة تقدم هذه العملية بالولاية تناهز 28 بالمائة، مشيرا إلى أنها تواجه عدة إشكاليات أبرزها تشييد البنايات المعنية بهذا القانون على أراضي فلاحية تابعة للخواص.

وبهدف إيجاد حل لهذه الإشكاليات التي حالت دون تسوية وضعية هذه المباني، قامت مصالح الولاية بمراسلة المصالح المركزية المختصة لاقتراح حلول قانونية كفيلة بحلها بهدف تقليص عدد البنايات غير المسجلة إداريا و تحسين قاعدة المعطيات العمرانية لدى الجماعات المحلية.

وفي هذا الصدد، كشفت نفس المصالح عن إحصاء قرابة 12 ألف ملف تم رفضه لعدة أسباب منها ما يمكن معالجتها محليا كتلك التي تخص البنايات التي انجزت بتجمعات سكنية دون احترام قواعد التعمير والبناء وأخرى تستدعي تدخل المصالح المركزية كوضعية البنايات التي تم تشييدها فوق قنوات نقل الغاز ما يشكل خطرا على قاطنيها.وفي هذا الشأن، دعت اللجنة المكلفة بمتابعة هذا الملف بالمجلس الشعبي الولائي إلى تسهيل مديرية أملاك الدولة لعملية بيع السكنات التي تمت تسوية وضعيتها وأيضا تسهيل دراسة الملفات المتبقية والمؤجلة البالغ عددها 9992 ملف، تطبيقا للتعليمة الوزارية المشتركة رقم 01 المؤرخة في 1 جانفي 2024.يذكر أن هذا القانون جاء لمعالجة ظاهرة البنايات غير المطابقة أو غير المستكملة من أجل إدماجها في النسيج العمراني المنظم وتحسين المظهر الجمالي للمدن والحد من البناءات الفوضوية من خلال تمكين المواطنين من تسوية وضعيتهم بصفة قانونية.

ق.م

سوق أهراس تحصي 21 مؤسسة تكوينية

تخصيص أزيد من 3200 منصب بيداغوجي برسم دورة فيفري 2026

تم بولاية سوق أهراس تخصيص ما لا يقل عن 3،205 منصبا بيداغوجيا تحسبا لدخول دورة فيفري 2026، حسب ما علم بداية الأسبوع الجاري من مدير التكوين والتعليم المهنيين بالولاية.وأوضح السبتي حصيدة بأن هذه المقاعد البيداغوجية تتوزع على 1335 مقعدا للتكوين المتوج بشهادة و1،870 مقعدا للتكوين المتوج بشهادة تأهيل مهني موزعة على 1،100 منصب بيداغوجي لفائدة المستفيدين من منحة البطالة، و230 مقعدا للتكوين التاهيلي الأولي، فضلا عن 225 مقعدا للدروس المسائية و60 منصبا تكوينيا في وسط المؤسسات العقابية.

كما تم تخصيص ضمن النمط التكويني ذاته 40 منصبا بيداغوجيا لفائدة المرأة الماكثة في البيت و10 مناصب للتكوين في الوسط الريفي، بالإضافة إلى 125 منصبا في التكوين التعاقدي، فضلا عن 80 منصبا للتكوين في المدارس المعتمدة.وأضاف ذات المسؤول بأن عملية التسجيلات لدورة فيفري المقبل للالتحاق بمؤسسات القطاع متواصلة بطريقة رقمية وبدون استعمال الورق إلى غاية 7 فيفري 2026، لافتا إلى أن هذه الدورة تعد استدراكية لدورة أكتوبر 2025 ما ستمكن الشباب المتأخر من الالتحاق بمؤسسات التكوين المهني على مستوى الولاية. وأردف حصيدة بأنه سيتم تكوين الراغبين في مختلف انماط التكوين وفي عدة تخصصات وشعب على غرار الفلاحة، البناء والأشغال العمومية، السياحة، بالإضافة إلى الشعب المتعلقة بالرقمنة، مشيرا في ذات السياق إلى أنه "تم ادراج أربعة (4) تخصصات جديدة للتكوين, برسم دورة فبراير المقبل تتعلق بـ: " إعداد أشغال اخلاء مياه الأمطار والأغماد", "رش الخرسانة وغيرها من الطلاءات"، "إنتاج النباتات" و "مشغل الرافعة". وذكر ذات المسؤول أن قطاع التكوين والتعليم المهنيين بولاية سوق أهراس يحصي ما مجموعه 21 مؤسسة تكوينية، منها 16 مركزا و3 معاهد وطنية متخصصة، فضلا عن ملحقتين (2) للتكوين.

ق.م

الكلمات السّهمية

أكبر ولايات أمريكا بعد ألاسكا .

5	4	3	2	1

	م	ر			4					ب
م	أوّل من أرّخ بالتاريخ الهجري			حرف مكرّر عابر						الأجراس الصغيرة التي تعلق على الدّواب
			عملة آسيوية الولاية الجزائرية رقم 8			3		100م² (مع) حسن الوجه		
					مطلّقة (مع) السورة التي تلي سورة التحريم (مع)		وحدة الإستطاعة هضبة	جزء من خمسة أجزاء (مع) التابوت	1	
	2	أعلى رتبة عسكرية فعل أمر ناقص		يفهم بالإشارة البلد الآسيوي الذي يوجد فيه نهر فارون					الـــود (مع)	ج
		حرف جر حسب			جمع بلبل (ن) H_2O					
مدرب جزائري لكرة القدم (مع) راحة اليد			من أفعال المقاربة (مع) حرف مكرّر	إشتاق			أداة نصب بياض البيض (مع)	طريقة لقراءة الكفوفين		
	لباس المَيت (ن)	5 يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب (ن)					حمّال معظم الشيء (مع)			
	ي	ر			الراكب خلف غيره فوق الدابة شهر قمري					

إكتشف الطريق الصّحيح

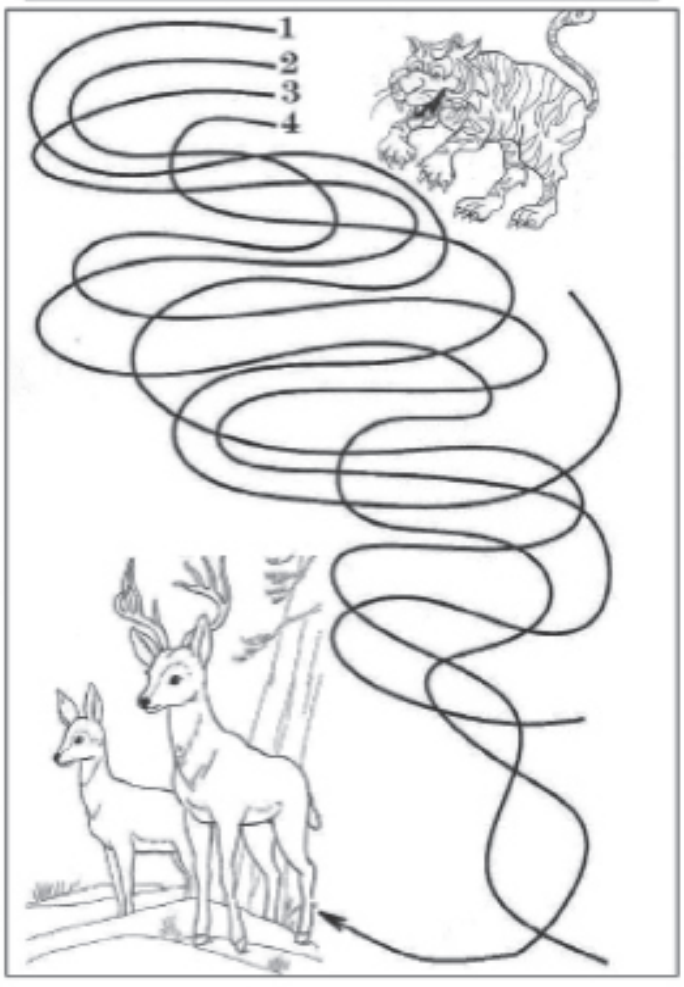

تشـــطيب الكلـــمات

ا	ا	ل	م	ع	ط	ف	ف	ض	ة
ل	ا	ل	ز	ة	د	ا	ل	ق	ل	ا
ت	ب	ل	ر	ا	ل	ب	ا	س	ا	ا
ن	ا	ا	ف	د	ف	ن	ع	ل	ل	ل
و	ف	ل	ج	س	ا	ق	أ	ب	أ	خ
ر	خ	ب	خ	ح	ت	ء	ل	و	ل	ا
ة	خ	ه	ه	ا	ل	ا	ا	ا	ب	ت
ق	م	ط	ل	ذ	ت	ا	ن	ح	س	م
ص	و	ح	ج	ر	ل	م	ص	ي	ة	ن
ر	ل	ز	ي	ن	ة	ا	ك	ر	ي	م

كلمة السّر:

تكنى أنثى الثعلب بأمّ عويل فماهي كنية الذّكر؟

الكلمـات:

الرّداء- الخاتم- التّنورة- الفستان- الألبسة- الحجاب- القفاز- المعطف- الذّهب- القلادة- الخاتم- فضّة- زينة- (حجر- كريم)- لباس- نعل- قصر- خمول- طه- خف.

لعبة الفوارق الستة

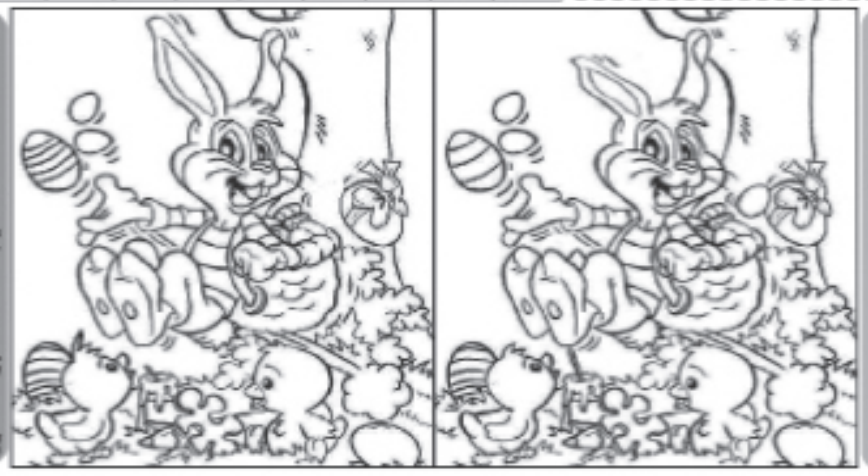

حلول هذا العدد:
- الكلمات السّهمية: تكساس.
- تشطيب الكلمات: أبو الحسين

الرّائد
يومية إخبارية وطنية
يومية وطنية إخبارية عامة تصدر وتوزع عن الرائد للإعلام والاتصال
رأسمالها: 300000.00 دج

الإدارة والتحرير
المسير:
مصعب شنين
المدير مسؤول النشر:
عبد المجيد ذبيح

المقر الاجتماعي: قطعة 528 مشروع 545 مسكن إجتماعي تساهمي
اسطاوالي - الجزائر العاصمة
للتواصل مع الجريدة:
0674 94 44 44
البريد الإلكتروني
journal.elraed@gmail.com

"من أجل إشهاركم توجهوا إلى: المؤسسة الوطنية للاتصال، النشر والإشهار" وكالة ANEP، المتواجدة ب 01 نهج باستور – الجزائر.
الهاتف الثابت: 020.05.10.42 / 020.05.20.91
الفاكس: 020.05.13.45 / 020.05.11.48 / 020.05.13.77
البريد الإلكتروني: Agence.regie@anep.com.dz
Programmation.regie@anep.com.dz
Agence.oran@anep.com.dz
Agence.annaba@anep.com.dz
Agence.ouargla@anep.com.dz
Agence.constantine@anep.com.dz

الطباعة
شركة الطباعة الجزائرية SIA
المنطقة الصناعية باب الزوار الجزائر
عدد السحب اليومي:
2000 نسخة

الوثائق التي تصل الجريدة لا ترد لاصحابها سواء نشرت أو لم تنشر

لإعلاناتكم عبر صفحات جريدة الرائد
الهاتف: 44 44 94 0674
البريد الإلكتروني:
journal.elraed@gmail.com

الرّائد
يومية إخبارية وطنية

16
الأربعاء 31 ديسمبر 2025
الموافق لـ 11 رجب 1447

الفجر:	06:26
الشروق:	07:59
الظهر:	12:49
العصر:	15:21
المغرب:	17:42
العشاء:	19:07

تلاعب العائلات بمكان الكواشف وإهمال البطاريات وراء استمرار "القاتل الصامت"

سلوكات غير مسؤولة تحوّل كواشف غاز أحادي أكسيد الكربون إلى "ديكور" بلا فاعلية

رغم المجهودات الجبارة التي يبذلها الأعوان المكلفون بتركيب كواشف غاز أحادي أكسيد الكربون، والذين يعتمدون معايير تقنية دقيقة لاختيار الأماكن الأنسب لتثبيت الكواشف والتي تكون غالبا في أماكن مرتفعة لضمان رصد الغاز بدقة، إلا أن المعاينات الميدانية بعد وقوع حالات اختناق كشفت عن حقائق صادمة، حيث تبين أن بعض المواطنين يتدخلون بطرق غير مسؤولة لتغيير مكان الجهاز أو نزعه من مكانه الأصلي دون أدنى وعي بالخطر المترتب على ذلك.

ورصدت تقارير التقنية جملة من التجاوزات التي تفقد الكاشف قدرته على الإنذار، ومن أبرزها نقل الجهاز من الأماكن المرتفعة التي حددها الخبراء إلى أماكن منخفضة أو زوايا ميتة لا يصله الغاز فيها بسرعة، وكذلك قيام البعض بنزع البطاريات وعدم إعادتها، أو تركيبها بطريقة خاطئة تجعل الجهاز خارج الخدمة تماما.

كما رصدت حالات غريبة لمواطنين يتركون البطاريات مغلّفة بغطائها البلاستيكي الأصلي داخل الجهاز، مما يمنع التماس الكهربائي ويحول دون اشتغال الكاشف عند انبعاث الغازات.

هذه السلوكات العشوائية تحوّل الجهاز من وسيلة لإنقاذ الأرواح إلى مجرد "جهاز معلق" لا يؤدي وظيفته، ويؤكد الخبراء أن وعي المواطن هو الحلقة المكملة لنجاح هذه الحملة الوطنية، فالدولة توفر التجهيز والتقني يضمن التركيب، لكن يبقى على رب الأسرة ضمان استمرارية عمل الجهاز وفق المعايير المسلمة له.

حياة سرتاح

أمان معزز ومعاملات في الوقت الحقيقي

"بريد الجزائر" يكشف أسرار الدفع عبر خدمة "بريدي باي" أثناء التسوق

جددت مؤسسة "بريد الجزائر" دعوتها للزبائن للاستفادة من خدمة "بريدي باي"، مؤكدة أنها تمثل الجيل الجديد من المعاملات المالية "غير التلامسية" في البلاد، وتأتي هذه التوضيحات استجابة لتساؤلات المواطنين حول كيفية مواكبة التحول من السيولة النقدية إلى الدفع عبر الهاتف المحمول.

وأوضحت المؤسسة عبر منصاتها الرسمية أن خدمة "بريدي باي"، المدمجة ضمن تطبيق "بريدي موب"، تتيح للزبائن إجراء عمليات الشراء بمجرد مسح رمز الاستجابة السريعة "كيو آر كود" المتواجد لدى التجار المتعاقدين، وتكمن الميزة الكبرى في أن هذه الخدمة تغني الزبون تماماً عن حمل الأوراق النقدية، بل وحتى عن استخدام البطاقة النقدية "الذهبية" أثناء عملية الدفع، مما يقلل من مخاطر فقدان البطاقات أو تلفها.

وردا على المخاوف المتعلقة بأمن الأموال، طمأنت مؤسسة بريد الجزائر زبائنها بأن خدمة "بريدي باي" تعتمد معايير أمان صارمة حيث لا تتم أي عملية تحويل للأموال من حساب الزبون إلى حساب التاجر إلا بعد تأكيد المعاملة عبر رمز سري يرسل في حينه عبر رسالة نصية قصيرة "أس. أم. أس" إلى هاتف الزبون، مما يضمن رقابة كاملة ولحظية على الرصيد.

حياة سرتاح

للشباب الجزائري الناشط بيئيا

"اليونيسف" تفتح أبواب زمالة القيادة المناخية لعام 2026

أعلنت وزارة الشباب عن فتح آفاق دولية جديدة أمام الكفاءات الشابة الوطنية الناشطة في مجالات البيئة والاستدامة، وذلك من خلال برنامج الزمالة العالمي "Leading Minds Climate Education Fellowship"، الذي تشرف عليه منظمة الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسف ".

ويأتي هذا الإعلان في إطار استراتيجية الدولة لتمكين الشباب وتعزيز حضورهم في المحافل والمبادرات الدولية ذات الصلة بالتنمية المستدامة، ويهدف برنامج اليونيسف إلى دعم القادة الشباب الذين يمتلكون رؤى ومشاريع مبتكرة في مجال "التربية المناخية"، سعيا لتطوير مقاربات تعليمية ترفع الوعي البيئي لدى الأطفال والأجيال الصاعدة، وتمكنهم من أدوات مواجهة التغير المناخي.

وجهت الوزارة دعوتها للشباب الجزائري المنخرط فعليا في مبادرات، برامج، أو مشاريع ميدانية مرتبطة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة والبرنامج لا يبحث فقط عن المهتمين، بل عن "القيادات الناشئة" التي أحدثت أثرا ملموسا في مجتمعاتها المحلية فيما يخص قضايا المناخ والتربية البيئية.

وشددت وزارة الشباب على الراغبين في خوض هذه التجربة الدولية بضرورة الإسراع في تقديم ملفاتهم، حيث تم تحديد تاريخ 06 جانفي 2026 كآخر أجل لاستقبال طلبات الترشح.

ويمكن للشباب المستوفين للشروط الاطلاع على كافة التفاصيل وإيداع ملفاتهم مباشرة عبر الرابط الرسمي المخصص من قبل منظمة اليونيسف: https://www.unicef.org/leading-minds-fellowship

حياة سرتاح

بشكل استثنائي

"سيترام" تعلن تمديد ساعات عمل ترامواي الجزائر ليلة رأس السنة

أعلنت الشركة المكلفة بتشغيل وصيانة خطوط الترامواي في الجزائر "سيترام"، عن وضع برنامج رحلات استثنائي بمناسبة ليلة رأس السنة الميلادية، الموافق ليوم الأربعاء 31 ديسمبر 2025.

وتأتي هذه الخطوة لتسهيل تنقل المواطنين وتأمين عودتهم خلال سهرة رأس السنة الجديدة 2026، حيث تقرر تمديد ساعات استغلال الخطوط لضمان خدمة مستمرة إلى غاية الساعات الأولى من صباح اليوم الموالي.

وفي هذا الصدد، حددت الشركة مواعيد انطلاق الرحلات الأخيرة من المحطات الرئيسية وأوضحت "سيترام" أن أول قاطرة تنطلق من محطة العناصر على الساعة 05:30 وآخر قاطرة على الساعة 01:00، وبخصوص محطة درقانة أول قاطرة 05:30 وآخر قاطرة على الساعة 23:30.

ح.س

في عمليات نوعية بـ 5 ولايات

الجمارك تحبط محاولات تهريب كميات معتبرة من المهلوسات والكيف المعالج

في إطار الجهود المتواصلة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود، تمكنت الفرق التابعة للمديريات الجهوية للجمارك بكل من الأغواط، وهران (عين تموشنت)، تلمسان، وسطيف، من إحباط عدة محاولات لتهريب وترويج المواد المخدرة.

وحسب بيان لمصالح الجمارك، فقد أسفرت هذه العمليات الميدانية عن حجز كميات معتبرة من السموم، تمثلت في 2415 قرصاً مهلوساً من أصناف مختلفة (أبرزها "بريغابالين 300 ملغ" و"إكستازي") و12،840 كلغ من الكيف المعالج.

وقد تمت هذه التدخلات في إطار التعاون الوثيق والتنسيق الميداني مع أفراد الجيش الوطني الشعبي ومختلف الأسلاك الأمنية، كما أفضت التحقيقات إلى توقيف المتورطين في هذه العمليات وحجز المركبات ووسائل النقل التي كانت تُستخدم في نشاطات التهريب، ليتم اتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة وتقديم المشتبه فيهم أمام الجهات القضائية المختصة.

حياة. س

كان يستدرج ضحاياه عبر السوشيال ميديا

أمن ولاية قسنطينة يوجه نداء للجمهور بخصوص مشتبه فيه في قضايا نصب واحتيال

أصدرت مصالح أمن ولاية قسنطينة، ممثلة في الأمن الحضري السادس بأمن دائرة علي منجلي، نداء للجمهور لطلب معلومات أو شكاوى بخصوص شخص مشتبه فيه تورط في عمليات نصب واحتيال واسعة استهدفت المواطنين الراغبين في السفر إلى الخارج.

ووفقا لبيان مصالح الأمن ، فإن المسمى (ع.أ) ملاحق في قضية استدراج الضحايا عبر مواقع التواصل الاجتماعي، حيث كان يعتمد على "الإشهار المضلل" للترويج لرحلات سياحية نحو دول أجنبية، مدعيا امتلاكه لوكالة أسفار تبين لاحقا أنها وهمية، ويأتي هذا النداء عملاً بنص المادة 26 من قانون الإجراءات الجزائية، وبموجب إذن نيابي صادر عن نيابة الجمهورية لدى محكمة الخروب.

وتوجهت مصالح الأمن لولاية قسنطينة بالنداء لكل شخص وقع ضحية لهذا المشتبه فيه، أو يملك معلومات تخص القضية، للتوجه إلى الأمن الحضري السادس بأمن دائرة علي منجلي أو التقدم إلى نيابة الجمهورية لدى محكمة الخروب وذلك لتقييد شكوى رسمية أو الإدلاء بشهادتهم في القضية.

ح.س

مكنت العملية من الإطاحة بمجرم خطير ينتحل هويات مزورة

الدرك الوطني يفكك شبكة دولية للمخدرات تمتد من الحدود الغربية إلى شرق البلاد

تمكنت المصلحة المركزية العملياتية لمكافحة الجريمة المنظمة التابعة للدرك الوطني، ممثلة في مصلحة مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، من تفكيك هيكل تنظيمي لشبكة إجرامية خطيرة مختصة في الاتجار الدولي بالمخدرات.

وأفاد بيان للدرك الوطني أن التحقيقات كشفت عن نشاط واسع لهذه الشبكة، يبدأ من المناطق الحدودية الغربية للوطن ويمتد ليصل إلى شبكات أخرى تنشط في وسط وشرق البلاد، وأبرز المصدر أن من بين الموقوفين عنصرا خطيرا مبحوثا عنه وصادر في حقه حكم بالسجن المؤبد، كان يتنقل بهويات مستعارة ووثائق إدارية مزورة لتضليل المصالح الأمنية، كما ثبتت ارتباطاته المباشرة بممولين أجانب.

وأسفرت المداهمات والتحريات الدقيقة عن حجز 87 كلغ من الكيف المعالج و120 قرصا مهلوسا و4 مركبات سياحية كانت تستخدم في عمليات النقل والتمويه، وأسلحة بيضاء متنوعة، وهواتف نقالة مع إلقاء القبض على شخصين، وتحديد هوية 5 آخرين لا يزالون في حالة فرار وضبط مجموعة من الوثائق الإدارية العمومية المزورة التي كانت تستخدمها الشبكة.وفي ختام الإجراءات القانونية، تم تقديم المشتبه فيهم أمام النيابة المختصة لدى القطب الجزائي الوطني لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، لمواجهة التهم المنسوبة إليهم.

حياة. س